جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

- قسم حقوق -

عنوان المذكرة:

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدوليـــة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية

إعداد الطالبتين:

- كعوان نور الهدى
- لكواغط ابتسام

مدير المذكرة:

د- هاشمي حسن

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1- حصايم سميرة	استاذة مساعدة – ب -	جامعة الصديق بن يحيى -جيجل-	رئيسا
2- هاشمي حسن	دكتور محاضر – ب -	جامعة الصديق بن يحيى -جيجل-	مشرفا ومقررا
3- بخوش حسام	استاذ مساعد – أ -	جامعة الصديق بن يحيى-جيجل-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015 م

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

- قسم حقوق -

عنوان المذكرة:

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدوليـــة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية

إعداد الطالبتين:

- كعوان نور الهدى
- لكواغط ابتسام

مدير المذكرة:

د- هاشمي حسن

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1- حصايم سميرة	استاذة مساعدة – ب -	جامعة الصديق بن يحيى -جيجل-	رئيسا
2- هاشمي حسن	دكتور محاضر – ب -	جامعة الصديق بن يحيى -جيجل-	مشرفا ومقررا
3- بخوش حسام	استاذ مساعد – أ -	جامعة الصديق بن يحيى-جيجل-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015 م

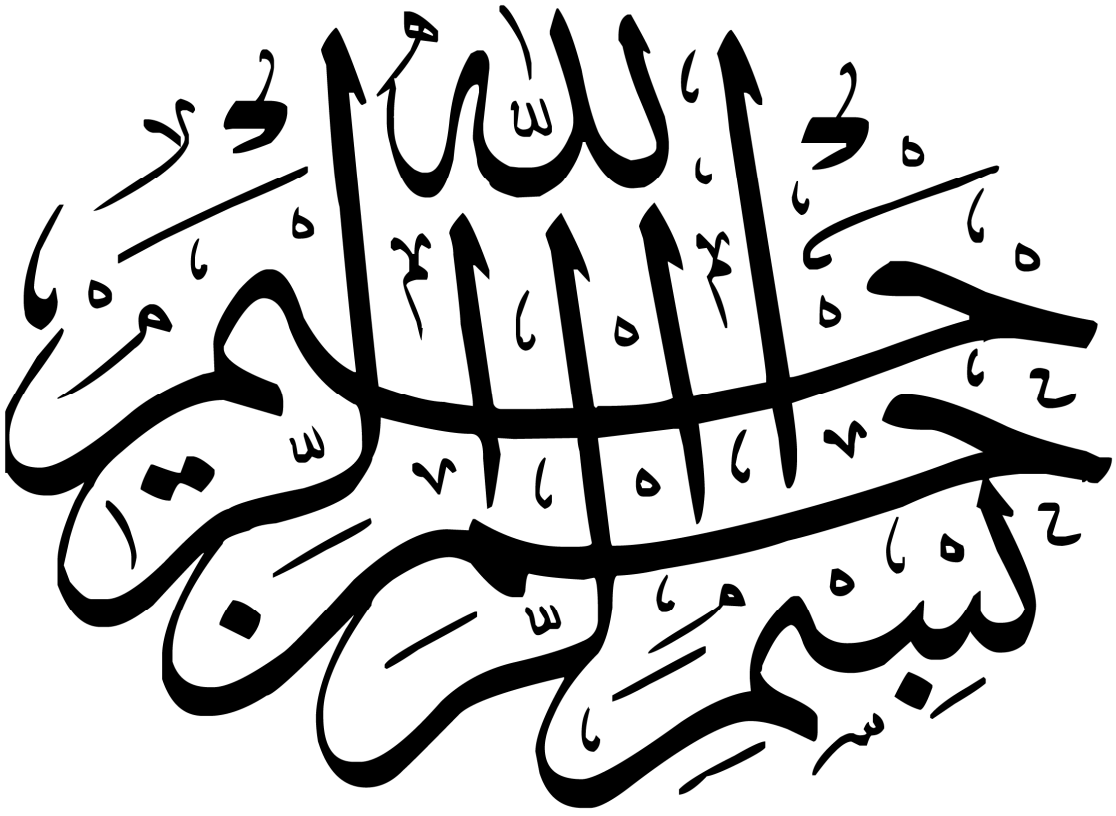
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

تعتبر الدبلوماسية إحدى أهم الأدوات المكونة للسياسة الخارجية للدولة في تعاملها مع نظيراتها من الدول، بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في خلق روابط من التواصل والتعاون الفعّال بين الوحدات السياسية الدولية، سيما في حالات السلم مع إمكانية توظيفها أوقات النزاعات الدولية المسلحة قصد خلق جو من التفاهم وفرص اللقاء، مهما تعددت وسائل الدبلوماسية من مفاوضات ومساعي وحميدة، توفيق، وإن كانت الوساطة تحتل الصدارة من بين هاته الوسائل التي نص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فإنها قامت بدور كبير في حل الكثير من النزاعات الدولية.

كان لتزايد حدة الأزمات الدولية وأسبابها لاسيما على مستوى القارة السمراء وانتماء الجزائر إلى هذه الأخيرة، ضرورة وقوف الدبلوماسية الجزائرية على سبل احتواء هذه الأزمات وفق ما يتماشى مع قدراتها ومصالحها وهو الحال، فقد سعت الجزائر ومنذ استقلالها إلى تأكيد تواجدها الفعال، وترسيخ دورها الإيجابي على المستويين الدولي والإقليمي، بحكم المكانة الجيواستراتيجية والإمكانات التي تتوفر عليها، ولعل ما يؤكد هذا الحضور القوي تلك المواقف المسجلة من قبل الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية سواء بتكليفها من الدول الأفارقة، أو عبر التحرك الذاتي النابع من مستلزمات الموقع السياسي والإستراتيجي الذي تتمتع به، بالرغم من الأزمة العنيفة التي شهدتها الجزائر عقب تسعينات القرن الماضي ما أدى إلى انحصار دورها الدبلوماسي الدولي، لكن مع إعادة صياغة سياسة خارجية مغايرة تهدف إلى كسر العزلة الدولية الشيء الذي سمح بالتحكم في الوضع داخليا واستعادت الدبلوماسية الجزائرية دورها الفعال تدريجيا .

إذ كانت اكثر من مرة سببا في تجاوز الازمات و لم الشمل بين العديد من الاقطار العربية و الافريقية التي مرت بمراحل عصيبة كادت ان تؤدي الى نشوب صدامات بينها ونظرا لتعدد هذه الادوار التي يصعب علينا سردها كلها ولذلك سوف نكتفي بذكر بعض النماذج التي اثبتت الدبلوماسية الجزائرية فيها كفائتها.

هذه الكفاءات ثبتت في حل النزاعات القديمة، وأخرى في حل النزاعات الحديثة، وإن كانت السمة المشتركة بين هذه النزاعات هي النهج الذي تبنته الدبلوماسية الجزائرية في حلها المتمثل في الوساطة الدولية كأسلوب لتفعيل دورها في حل هذه النزاعات، وهو ما أكسبها احتراما وموقفا متينا على الساحة الدولية.

اذ دخلت الجزائر دبلوماسيا في الكثير من النزاعات الدولية والإقليمية مفضلة الحل السلمي كأساس لتسوية هذه النزاعات بالاعتماد على الوساطة، وعلى ذلك سوف نعمل على الوقوف عليها معتمدين على دراسة اهم النزاعات التي استعملت فيها هذه الوسيلة.

- أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من كون الوساطة وسيلة من وسائل حل النزاعات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة، وبالنظر الى كون الدبلوماسية الجزائرية قد اعتمدت في حلها لكثير من النزاعات الدولية على هذه الوسيلة كان لابد من تسلط الضوء على اهم هذه النزاعات، مع الوقوف على ادارتها لعملية الوساطة وصولا الى النتائج المحققة من هذه الاخيرة.

- اهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة في تسليط الضوء على إنجازات الدبلوماسية الجزائرية، ضف لها توضيح أهم المعوقات التي اعترضت هذه الدبلوماسية في إدارتها لعملية الوساطة في النزاعات موضوع دراستنا، مع التعرف على أهم الطرق التي انتهجتها في عملية الوساطة للخروج في الأخير إلى تقييم شامل الدور الدبلوماسية الجزائرية في الساحة الدولية.

- مبررات اختيار الموضوع:

- **المبررات الموضوعية:** تكمن في أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي أصبح يجلب اهتمام الباحثين والكتاب، حتى أن الولايات المتحدة الامريكية اعتبرت الجزائر

من بين الدول المحورية والفاعلة لاسيما على المستوى القاري بالنظر إلى جملة من الاعتبارات سواء ما تعلق منها بالموقع الجغرافي الاستراتيجي وبالإمكانية والكفاءة التي تتوفر عليها الجزائر، وهو ما جعل هذا الموضوع يستحق البحث والتعمق أكثر.

- **المبررات الذاتية:** يرجع الميل لهذا الموضوع إلى رغبتنا في التصرف والتعمق في مختلف جوانبه، لاسيما أنه يتعلق بالنشاط الدبلوماسي والسياسي لبلدنا الجزائر ضف إلى ذلك أنه موضوع جديد تقل المراجع فيه ولم يحظى بدراسات كافية فيه خصوصا في الشق المتعلق بالنزاعات الحديثة على غرار مالي و ليبيا، وبالتالي كان هدفنا الأساسي إثراء مكتبة العلوم القانونية لجامعتنا بمراجع يستفيد منها الطلبة.

- **الدراسات السابقة:**

1- كتاب الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية، لمحمد بوعشة، تطرق فيه إلى الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإريتيريا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية حول تناول الكتاب نشاط الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القمة 34 لعام 1998، تحضيرا للقمة 35 المنعقدة في الجزائر متحدثا عن الجهود الجزائرية المبذولة لإقناع الطرفين للوصول إلى اتفاق إطلاق النار والعراقيل التي اعترضتها.

2- تقرير الشرق الأوسط حول الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تناول الأسباب وراء الانتفاضة الليبية وعواقب سقوط القدافي كما تناول التدخل العسكري وأثاره على الأوضاع في ليبيا ودول الجوار.

- **المنهج المتبع:** تم اعتماد ثلاث مناهج:

المنهج الوصفي والتحليلي: وذلك لإبراز الموقف الدبلوماسي الجزائري في القضايا والنزاعات الدولية والإقليمية، وهو المنهج الأكثر شيوعا لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف وتحليل طبيعة وسمات وخصائص ظاهرة او ازمة ما.

ويقوم هذا المنهج على جمع ودراسة المعطيات حول ادوار الدبلوماسية الجزائرية في الازمات.

المنهج التاريخي: وقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي وذلك من خلال اعتماده في دراسة الجذور التاريخية للنزاعات الدولية.

- الإشكاليـــــة:

تدور الإشكالية حول مكانة الوساطة في السياسة الخارجية الجزائرية، وقدرتها في حل النزاعات الدولية، باعتبارها ابرز وسيلة من الوسائل الدبلوماسية المعتمدة من قبل الجزائر ومدى نجاحها في حل النزاعات بين الدول أو حتى بين الأطراف المتصارعة في الدولة الواحدة، وهو ما يقودنا لطرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى نجحت الدبلوماسية الجزائرية في استعمال الوساطة كإحدى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية؟

ولتدعيم عملية التشخيص والمعالجة تم طرح التساؤلات التالية:

1- ما مدى نجاعة الدبلوماسية الجزائرية في وضع وساطتها لحل النزاعات الدولية القديمة؟
2- ما مدى نجاعة الدبلوماسية الجزائرية في وضع وساطتها لحل النزاعات الدولية الحديثة؟

للإجابة على الإشكال الأساسي والأسئلة الفرعية قسمنا دراستنا الى فصلين:

الفصل الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية القديمة.

الفصل الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية الحديثة.

الفصل الأول:

وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية القديمة

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تفعيل دورها السياسي على المستوى الخارجي، من خلال تبنيها لحل العديد من القضايا والنزاعات الدولية، والعمل على حلحلتها والوصول إلى نتائج إيجابية ملموسة فيها، بناءا على مبادئها ومرجعيتها التاريخية والدستورية.

القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، باعتبارها خرق واضح لشرعيتها الدستورية، وتفعيل أواصل التعاون المشترك والحوار السياسي ونبذ القوة، وانتهاج الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية، فضلا عن دعمها لقضايا حق الشعوب في تقرير مصيرها.

كل هذا في إطار تحقيق الأمن والتنمية، إلى جانب تلميع صورتها الخارجية في صورة بلد الأمن والسلم.

وعلى هذا وتعزيزا للبعد السياسي والدبلوماسي للجزائر في حل النزاعات الدولية، فقد أبقت على وساطتها كأداة تعكس مبادئ دبلوماسيتها الخارجية، لاسيما مبدأ حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية تماشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لذا استطاعت من خلال ذلك احتواء الكثير من النزاعات الدولية، بالإضافة لكسب اعتراف دولي وإقليمي كدولة قائدة خاصة على المستوى الإقليمي، لما تتمتع به من خصائص وسمات جعلتها الوسيط الأمثل لحل النزاعات محل الدراسة على مستوى هذا الفصل.

والحقيقة أن كلا من النزاع الإيراني والأمريكي حول مشكلة الرهائن، والنزاع الإثيوبي الإريتري أفضل مثال عن البعد السياسي والدبلوماسي الجزائري في تفعيل آليات الوساطة لكسب سبل الأمن والاستقرار كأزمة سياسية في النزاع الأول، وأزمة حدودية في النزاع الثاني.

دون تهميش دور الوسيط الجزائري في حل العديد من نزاعات الحدود الأخرى، على غرار الوساطة الجزائرية لتلطيف الجو بين تونس وليبيا لعام 1974، والوساطة الجزائرية

لوقف الحرب الليبية المصرية لعام 1977، والوساطة الجزائرية لوقف الحرب العراقية-الإيرانية لعام 1982[1]...وهو ما يضاف إلى رصيد إنجازات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية القديمة.

لهذا نقصر فصلنا هذا على دراسة النموذج الإيراني الأمريكي حول مشكلة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران، ونموذج النزاع الإثيوبي الإريتري، سواء من حيث واقع كل منهما وأسبابهما، أو من حيث دور الوسيط الجزائري في حلها وعليه قسمنا فصلا إلى:

المبحث الأول: النزاعات القديمة حالتي أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران والنزاع الإثيوبي الإريتري.

المبحث الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكين في طهران والنزاع الإثيوبي الإريتري.

[1] بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإرترية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، لبنان، 2004، ص 133-139، و انظر ايضا عباس رشيد، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام والترجمة والنشر، مصر،1990،ص ص 330- 333.

المبحث الأول: النزاعات القديمة حالتي أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران والنزاع الإثيوبي–الإريتري

يتضمن هذا المبحث واقع كلا من النزاع الأمريكي الإيراني حول مشكلة الرهائن، والنزاع الإثيوبي الإريتري، لمعرفة الإطار العام التي تتم فيه عملية الوساطة الجزائرية، فالنزاعين المقترحين يختلفان من حيث الطبيعة باعتبار النزاع الأول سياسي والثاني حدودي.

فالنزاع السياسي هو كل نزاع من أجل التفوق في السلطة والهيمنة، وهناك من يرى بأنها تلك النزاعات التي لا تقبل عادة التسوية عن طريق القضاء أو التحكيم الدوليين.[1]

في حين ينصرف مفهوم النزاع الحدودي إلى ذلك النزاع أو الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر، إما بسبب الرغبة في التوسع أو لأسباب إستراتيجية أخرى[2]، وبمعنى عام هو ذلك الخلاف حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين.[3]

على ذلك فإن النزاعين المقترحين لدراستهما يدخلان ضمن التعريفين المقدمين، والتي سيتم تحديد طبيعة وأسباب وخلفيات كلا منهما في هذا المبحث وعليه قسمناه كما يلي:

المطلب الأول: واقع أزمة الرهائن الأمريكية في طهران

المطلب الثاني: واقع النزاع الإثيوبي الإريتري

---

[1] عبد الحليم بن مشري، المفاوضات الدولية وتسوية النزاعات، مركز جيل للبحث العلمي، 2014، متاح على الموقع: http://jilrc.com/، تاريخ الزيارة: 2016/03/05، على الساعة: 11:00.

[2] عمر سعد الله، الحدود الدولية (النظرية والتطبيق)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 180.

[3] ذيب محمد، التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشلف، 2010/2009، ص 7.

المطلب الأول: أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران

تتعرض الدبلوماسية كبقية النشاط البشري للتغير في المفاهيم والوظائف باعتبارها لغة تحاور وتبادل والتواصل الإنساني مما يعني أن العلاقة بين الأفراد عند نشأة المجتمع الإنساني قامت على أساس تفاوض تبادلي فيه أخذ ومقابلة وعطاء[1]، على غرار النزاع الإيراني–الأمريكي حول مسألة احتجاز الرهائن الأمريكيين بطهران[2]، التي كان لها الأثر الكبير والزمني على علاقة البلدين من حيث طول مدة الاحتجاز، وتصاعد الصراع وحدته في العالم، ما استدعى وجوب توفر طرف ثالث كوسيلة سلمية لحل النزاع قبل بلوغ ذروته.[3]

وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة واقع وأرضية هذا النزاع من خلال التطرق لخلفياته الأساسية وأسباب قيامه من خلال هذا المطلب الذي قسم إلى ثلاثة فروع.

الفرع الأول: طبيعة النزاع الأمريكي الإيراني حول مشكلة الرهائن

إن النزاعات الدولية ظاهرة قديمة تعود إلى ظهور الدول القومية، ولقد تميزت العلاقات الدولية بهذه الظاهرة عبر فترات زمنية مختلفة[4]، وتقع النزاعات بين الدول كما تقع بين الأفراد ولقد كان القانون الدولي عبر تاريخه معنيا بحل النزاعات الدولية خاصة باعتباره

---

(1) فؤاد مطر، الخميني...وصدام القرار الصعب والخيار الأصعب، ، الدار العربية للعلوم ودار الناشر العربي الدولي، بيروت، 2007، ص 14.

(2) بن القبي صالح،الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى، بدون طبعة، Editions Ansep، 2002، ص 26.

(3)الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران، متاح على الموقع: http://www.djazairess.com/aps/256070. , تاريخ الزيارة: 2016/04/09، على الساعة:10:30.

(4)مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل، متاح على الموقع: Scjurifoli.blogspot.com, تاريخ الزيارة: 2016/04/09، على الساعة:12:06.

إحدى الأهداف الرئيسية التي يسعى لتحقيقها، وعليه عُرف النزاع الدولي على أنه: "خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض الآراء القانونية أو المنافع بين دولتين".[1]

وتنشأ النزاعات في كثير من الأحيان من الأفكار التي يكونها كل جانب عن الجانب الآخر، أو قد تحدث نتيجة الاختلاف الشديد في الطرق التي يحاول بها حل المشاكل، فعادة ما يبدأ النزاع في شكل صراع على الموارد لتأخذ أوجه مختلفة على غرار الصراع السياسي أو الثقافي[2] ...وعليه اصطلح فقهاء القانون الدولي على تصنيف النزاعات في نوعين رئيسيين هما نزاعات سياسية ونزاعات قانونية.

- النزاعات السياسية: يكون الأطراف فيها مختلفين على تطبيق أو تفسير قانون قائم وعادة ما يتم اللجوء في مثل هذه المنازعات إلى طرق التحكيم.
- النزاعات القانونية: ووهي تلك التي يطالب فيها أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القانونية القائمة، ويتم حل مثل هذه المنازعات بالطرق الدبلوماسية.[3]

ومن بين النزاعات السياسية نجد قضية رهائن السفارة الأمريكية بطهران التي حدثت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عندما تظاهر عدد كبير من الطلاب الإيرانيين أمام مبنى السفارة الأمريكية بطهران احتجاجا على استضافة الولايات المتحدة الأمريكية للشاه "محمد رضا البهلاوي" ومنحه حق العلاج[4]، باعتبار أن الشاه كان حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية وأصبح يعرف بالشرطي الأمريكي في الخليج العربي.[5]

---

[1] Carol Bell , Conversation of crisis, Astrudy in diplomatic, Management, London, oxford university, press, 1971, p 4.

[2] ناصيف يوسف حتى، نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985، ص 327.

[3] مفهوم النزاع الدولي و مستويات التحليل، موقع سابق.

[4] نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية–الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 237.

[5] العوري هالة ، إيران بين عدالت خانه وولاية الفقيه، رياض الرئيس للكتب والنشر، لبنان، 2010، ص 10–11.

وتعود أحداث القضية إلى احتجاز بعض الطلبة الإيرانيين لموظفي السفارة الأمريكية والبالغ عددهم 52 فردا لمدة 444 يوما، وذلك من تاريخ 4 نوفمبر 1979 حتى 20 جانفي 1981، والتي كان من الممكن أن تأخذ أبعادا مأسوية بالنسبة للمنطقة آنذاك[1]، وكانت أهم مطالب الطلبة الرئيسية هي تسليم الشاه لإيران لمحاكمته عن جرائمه السابقة والذي كان موجودا بنيويورك منذ 22 أكتوبر للعلاج فيها[2].

إلى جانب تسليمه المطالبة بمصادرة أرصدة الشاه في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المطلب الأهم وهو عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لإيران.[3]

وقد أعرب الخميني[4] رضاه عن عملية الاقتحام والتي وصفها لاحقا بأنها "ثورة داخل ثورة" وبأنها الثورة الثانية[5]، كما امتدح القائمين بها من "الرجال الشباب".[6]

---

[1]Mackey Sandra, The Iranians, Persia, Islam and the soul of a nation, new York, putton, 1996, p 298.

[2]إثر التمرد الواسع في إيران، أيقن الشاه بأن الأمور أفلتت من يده فقرر طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتقدم بطلبه الرسمي شباط 1979، في البداية كان القرار الأمريكي يرفض طلب الشاه، لكن في تشرين الثاني (أكتوبر) 1979، طرأت تطورات جديدة على الموقف، حيث تقدم الشاه بطلب جديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إصابته بمرض سرطان للطحال، حيث وافق كارتر على طلب الشاه، المرجع: أزمة رهائن السفارة الأمريكية بطهران، من الموقع: http//qraniach.blogspot.com/2010.، تاريخ الزيارة:2016/03/01، على الساعة:11:00.

[3] هالة العوري، مرجع سابق، ص 11.

[4] الخميني: هو مصطفى أحمد الموسوي، ولد عام 1900 بمدينة خمن التي تقع جنوب العاصمة طهران، من أسرة متدينة هيأت له تعليما إسلاميا، اعتبر رمزا للثورة الإيرانية ومرشحا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ألف كتب أهمها "الحكومة الإسلامية". من المرجع: نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 51.

[5] أعلن الخميني عن أزمة الرهائن من خلال قوله: "إن هذه الثورة الثانية أي أخذ الدبلوماسيين الأمريكان كرهينة، حتى يعيد الأمريكان الشاه وأمواله إلى إيران، أهم بكثير من الثورة الأولى التي أدت إلى تغيير النظام"، من المرجع: روبرت دريفس، رهينة بيد الخميني، new benjamine franklin house biblishing compagnie Ink، نيويورك، 1981، ص 10.

[6] نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 238.

كما أعلن أن سبب احتجاز الرهائن الأمريكيين ما هو إلا وسيلة للضغط على أمريكا لتسليم الشاه "محمد رضا بهلوي"، هذا هو ظاهر القضية، غير أنه يتبين أن للقضية وجه آخر يؤكد على بروز أوجه أخرى أو جانبية لهذا النزاع، فتطبيقا لما جاء به الخميني على أن احتجاز الأمريكيين ما هو إلا للمساومة على تسليم الشاه، فلماذا أبقاهم لديه حتى بعد وفاته في 1980/07/27؟ وعلى هذا تحتم علينا طبيعة هذا النزاع الرجوع إلى خلفياته وتداعياته بين البلدين (أمريكا وإيران).[1]

الفرع الثاني: خلفيات النزاع الإيراني-الأمريكي حول مشكلة الرهائن

إن المتغيرات الداخلية والخارجية لها دور بارز في التأثير على طبيعة وأسلوب وعمل الدبلوماسية ما ينعكس على ميسرة العلاقة بين الدول سواء بالاتجاه السلبي التي تدفع العلاقات الدبلوماسية إلى التدهور، أو بالاتجاه الإيجابي التي يمكن أن تعمل باتجاه التطور والتقدم، إذ أن التغير الذي شهدته إيران إلى عام 1979[2]، ترك جملة من المتغيرات المهمة التي أثرت بشكل مميز في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

بدأت القضية عندما وصل الشاه محمد رضا بهلوي إلى أمريكا، قادما من منفاه في مصر لتلقي العلاج هناك بعد موافقة الرئيس "كارتر" على طلبه باللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحصل وأن شاهد الطلبة من حرس الثورة الإسلامية "مهدي بازرجان" رئس الوزراء ووزير خارجيته يتبادلان الحديث مع "بريجينسكي" أثناء تشييع الرئيس الجزائري آنذاك "هواري بومدين" فساورتهم الشكوك من هذين المسؤولين، فتشاور الطلبة مع الخميني واتفقوا على

---

[1] أزمة رهائن السفارة الأمريكية، من الموقع:
http://Alhashmibilal.blozspot.com/2012/04.، تاريخ الزيارة: 2016/03/01، الساعة: 11:14.

[2] أزمة رهائن السفارة الأمريكية، الموقع نفسه.

مهاجمة السفارة الأمريكية حتى تتضح المواقف لمعرفة الموالين للثورة و المعارضين لها[1]، وهو الأمر الذي أثار مخاوف الخميني حول المعارضين لها خاصة في ظل الشكوك بنوايا أمريكا لدعم عودة الشاه للحكم في إيران،[2]لذلك عندما تسلم آية الخميني قيادة السلطة في إيران قام بتصفية معارضيه من خلال إعدام جنرالات الجيش الموالين لآل بهلوي و ذلك تحسبا و خوفا من أي انقلاب قد يطرأ عليه في المستقبل.

كما أن الخميني كان يخاف الشاه كثيرا باعتباره حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما أكده أبو حسن بن صدر أول رئيس لجمهورية إيران[3]، وبالفعل لم يرجع الخميني لإيران إلا بعد مغادرة الشاه منها بخمسة عشر (15) يوما، من هنا بدأ الخميني العمل على حماية سلطانه وتعزيز علاقاته مع الدول من خلال دعم علاقاته مع الشيوعيين خاصة باعتبارهم العدو الأول لأمريكا في ظل صراع الحرب الباردة بين الكتلتين.[4]

وبالتالي أصبحت أو تحولت "دبلوماسية الاختطاف" إلى أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية، بدأ الطلاب باختبارها في إيران نفسها.[5]

غير أنه وبالرجوع إلى أن فكر الخميني ومخاوفه من الموقف الأمريكي لدعم الشاه، إلا أن ذلك لا ينفي بوجود علاقات طيبة بين البلدين قبل أزمة الرهائن، حيث أنه في 18 نوفمبر وردت أنباء تفيد بأن الخميني قرر إطلاق سراح بعض الرهائن، إلا أنه سوف يحاكم

---

(1) فقد اجتمع الموفودين من البيت الأبيض وجماعة الخميني واتفقوا على إقامة نظام سياسي مستقر في إيران مؤلف من رجال الدين وقادة الجيش الإيراني، من المرجع: بيرن ازدي، مدخل إلى السياسة الخارجية الإيرانية، دار النصر للطباعة الإسلامية، 2000، ص 31.

(2) بقوله: "إن الخميني كان يخاف من العودة إلى إيران وقيادة الثورة بوجود الشاه، وكان ابنه أحمد يسألني كل يوم تقريبا إن كان الشاه سيرحل أم لا", روبرت دريفس، مرجع سابق، ص ص10-11.

(3) أزمة الرهائن السفارة الأمريكية، موقع سابق .

(4)نموشي نسرين و نصيب عتيقة، النظام السياسي الإيراني، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007 ، ص 54.

(5) نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 237.

الباقين أمام محاكم إسلامية بتهمة التجسس، ومن ذلك اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي لمناقشة الرد على قرار الخميني، حيث اقترحوا مغادرة الشاه الأراضي الأمريكية باعتبار وجوده جوهر الأزمة وهكذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية بالبحث عن بلد آخر للشاه التي قبلت به "بنما" وذلك بعد رفض الكثير من الدول استقباله.

بيد أن رحيل الشاه إلى "بنما" لم يحل الأزمة بل زادها تعقيدا بعد أن نددت إيران بالموقف البنمي وهددت بالقيام بأعمال انتقامية ضدها.[1]

من جهة أخرى كان يمكن القول ان نزاع الرهائن الأمريكيين في إيران قد اخذ بعدا سياسيا وذلك أنه في 27 جويلية 1980 توفي الشاه محمد رضا بهلوي، ومع هذا ظل الرهائن الأمريكيون محتجزين في سجون الخميني ولم يطلق سراحهم إذ تحولت القضية إلى صفقة سياسية أبرمت بين الحزب الجمهوري الأمريكي الذي كان يتزعمه "رونالد ريغان" وبين الخميني للإطاحة بالرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" حيث استغلّ "ريغان" قضية الرهائن ليبني عليها دعايته الانتخابية.[2]

الفرع الثالث: أسباب نزاع الامريكي الايراني حول أزمة الرهائن

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن موضوع أخذ الرهينة هي وسيلة انتقامية[3]، وأن الخميني غايته هو البقاء على رأس الحكم وذلك باتخاذ موقف عدائي حاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية يثبت من خلاله للشعب الإيراني بأنها العدو وانه ليس متعاونا معهم، وعليه تداخلت الأسباب داخل إيران وحتى خارجها أدى إلى بزوغ أزمة الاستيلاء على السفارة الأمريكية واحتجاز موظفيها، فذلك لم يكن صعبا بالنسبة لدولة تملك من الإمكانيات الكثير ومن هذا تتلخص أسباب الصراع في أسباب غير مباشرة (خارجية)، وأسباب مباشرة.

---

[1] بيرن إزدي، مرجع سابق، ص ص 52- 53.

[2] مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، معهد الدراسات السياسية والدولية، العدد الأول، حزيران، 2003، ص 12.

[3] نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 239.

أولا: الأسباب غير المباشرة

كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي اعترفت بالشاه "رضا بهلوي" حاكما على إيران[1]، ففي عام 1953 نظمت انقلابا في إيران أطاحت به حكومة "محمد مصدق العملاق"، الذي كان معروف بميوله للإصلاح الاجتماعي، فقررت الولايات المتحدة الأمريكية وضع حد لحكمه خاصة بعد فوزه بالقاعدة الجماهيرية الإيرانية خاصة من الطبقة الوسطى و المهنيين، وهذا من خلال وضع مخططات عرفت بـ "الكودي" على يد "روزفلت" حيث استعاد هذا الانقلاب الشاه محمد رضا بهلوي الذي استقبلته أمريكا بحفاوة، ومع قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ومع رحيل الشاه بشكل نهائي بعد أن وافق الرئيس "كارتر" على استقباله، خشى الكثير من الإيرانيين تكرار ما حدث في عام 1953 وهو ما كان أحد الأسباب المحفزة للطلاب باقتحام السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن.[2]

وهنا كان لابد أن نشير إلى أن الهجوم على السفارة قد جاء في الوقت الذي كانت إدارة الرئيس الأمريكي تحاول دعم الخميني على وضع علاقات طيبة بين البلدين[3]، باسم إستراتيجية "الحزام الأخضر".[4]

من جهة أخرى شهدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين توترا نتيجة لتباين النظامين الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، والفردي الديكتاتوري في إيران، إلى جانب ذلك

---

[1] مخول موسى ، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، 2009، ص 177.

[2] أسباب الصراع في احتجاز الرهائن، من الموقع:
http:/mentouri.ibda3.org/t8253.tapic، تاريخ الزيارة: 2016/03/01، على الساعة: 17:42.

[3] صُدم الكثيرون لرغبة كارتر في مصادقة النظام الدموي لإيران، حيث عقد الرئيس كارتر مؤتمرا صحفيا على عجل ليقول للعالم: "إنني اعتقد بأن إيران–حكومة وشعبا– سيظلون أصدقاء لنا"، روبرت دريفس، مرجع سابق، ص 10.

[4] هي إستراتيجية صاغها مستشار الأمن القومي "بريجينشي" وهي تقوم على أساس افتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها غير قادرين على احتواء الإتحاد السوفيتي، ولمواجهة ذلك كان لابد من تأسيس مجموعة من الحلفاء الإسلاميين هذا بغرض تحريض الشعوب المسلمة في الاتحاد السوفيتي لعرقلة تنفيذ مخططات السوفيات على الصعيد العالمي خاصة أنها مددت نفوذها إلى إفريقيا ومنطقة المحيط الهندي حتى وصل أيضا لأمريكا اللاتينية، للمزيد انظر: أسباب الصراع في احتجاز الرهائن، موقع سابق .

تأثرت العلاقات الاقتصادية بين طهران وواشنطن بقطع العلاقات الدبلوماسية لدرجة أن المباحث التي دارت بين مجموعة شركات التنقيب عن البترول الأمريكية تعرضت للتأجيل مرارا.[1]

ثانيا: أسباب مباشرة

تلخصت الأسباب المباشرة المؤدية لاحتجاز الأمريكيين داخل سفارة طهران لجملة من العوامل جاءت كما يلي:

التمرد الشعبي الواسع في إيران على آل "بهلوي" ، حيث أيقن الشاه بأن الأمور أفلتت من يده[2]، مما شكل قلقا كبيرا لدى الأمريكان الذي يعتبر نظام الشاه هو أحد الدعائم القوية له في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عما تزود به إيران الغرب من بترول، مما أدى بالإدارة الأمريكية إلى تقديم النصح وحث الشاه على القيام بإصلاحات سريعة لمجابهة الأمر بإيران حيث كانت نظرة الباحثين من هذه الخطوة التي تقدمت بها أمريكا كانت عبارة عن اختيار المؤيد والمعارض لنظام هذا الحكم.[3]

إلى جانب ذلك أعرب الشاه نيته في اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتقدم له المساعدة والدعم، حيث تقدم بطلب أول للجوء في شباط 1979 وقوبل بالرفض من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذلك حاول بطلب جديد خاصة بعد إصابته بمرض الطحال حتى وافق الرئيس كارتر على طلب اللجوء.[4]

كما أن الخميني كان أهم و أشهر المعارضين لنظام الشاه منذ الستينيات، وقد طور من دعايته و أفكاره، و طرح عدد من المفاهيم الجديدة منها أن الأنظمة الملكية هي

---

[1] مخول موسى ، مرجع سابق، ص ص 177-178.

[2] أزمة رهائن السفارة الأمريكية بطهران، موقع سابق.

[3] أسباب الصراع في احتجاز الرهائن، موقع سابق.

[4] أزمة رهائن السفارة الأمريكية بطهران، موقع سابق.

بطبيعتها معادية للإسلام، هذا من خلال تطوير فكرة الثورة الإسلامية على النظام الملكي للشاه، فهاجم الشاه لتحالفه مع الغرب ة لتأييده لإسرائيل في مواجهة العالم الإسلامي[1].

كما أن السبب في اقتحام السفارة الأمريكية يعد أول ظهور للطلاب بعد الثورة تأكيدا لقوتهم على الساحة الإيرانية باعتبارهم يمثلون النقاء الثوري.[(2)]

المطلب الثاني: النزاع الإثيوبي الأرتيري

يعود النزاع الإثيوبي الإريتري لعام 1998، وإن كانت خلفياته التاريخية ترجع إلى تاريخ أسبق عن هذا التاريخ، إذ يعد هذا النزاع الأكثر عنفا ودموية في الصراعات الإفريقية[(3)].

ففي التاريخ الحديث لإفريقيا لم يحدث أبدا أن تصاعد أي صراع حدودي بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف.[(4)]

وأول ما يستوقف المرء بالنسبة لواقع الصراع بين إثيوبيا واريتريا هو طبيعته، فهو ليس حدودي فحسب، وإنما البعد الحدودي هو أحد أوجه الصراع، فهو إلى جانب ذلك يرتبط في جزء منه بالأوضاع الاقتصادية والقيادات السياسية، في كلتا الدولتين فضلا عن العامل النفسي في الصراع.[(5)]

---

[1]) عميمور ريمة و بوكرش نبيلة، السياسة الإيرانية في الخليج (1988-1997) العودة إلى القوة الإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استيراتجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2014-2015،ص 36.

[(2)] نفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 238.

[(3)] إفريقيا في عالم متغير...وجهات نظر إستراتيجية، متاح على الموقع:
www.shamela.ws/brawse.php.، تاريخ الزيارة: 2016/03/12، على الساعة: 18:09.

[(4)] عزو محمد عبد القادر ناجي، "عدم الإستقرار السياسي في القرن الإفريقي (الجزء الأول)، الحوار المتمدن، العدد 2378،متاح على الموقع:www.alhawar.org/debat/show.art.asp?aid144415، تاريخ الزيارة: 2006/02/21، على الساعة: 23:02.

[(5)] أشرف شتوي، صراع الحدود في إفريقيا، جريدة الشعب الجديد، متاح على الموقع:
www.ehshaab.org/news/136407، تاريخ الزيارة: 2016/02/21، على الساعة: 16:33.

إن الحديث عن واقع أي نزاع، يستدعي بنا ولابد التطرق إلى خلفيات النزاع وأسبابه فضلا عن تأثيره على الوضع في المنطقة.

الفرع الأول: الجذور التاريخية للنزاع الإثيوبي الأرتيري

تعود الجذور التاريخية للعلاقات بين إثيوبيا وإرتيريا إلى القدم، فبعد أن كانت إرتيريا تابعة إداريا وسياسيا للمملكة القبطية أكسوم، وإثر الانهيار النهائي لهذه الأخيرة لأسباب تعود لتمرد داخلي في القرن 10م، تحولت إرتيريا إلى مقاطعة إثيوبية جراء تطلع الأخيرة إلى التوسع والسيطرة على البحر الأحمر.[1]

وقد استمر الأمر كذلك إلى غاية نهاية القرن 10 م، حيث دخلت الإمبراطورية الإثيوبية تحت لواء مملكة الحبشة، والتي تميزت بمميزات عرقية، دينية، وثقافية، استمدت منها إثيوبيا حاليا حدودا سياسية، تتعدى حدودها القومية الأصلية لتضم شعوبا وقوميات ولغات وديانات مختلفة ومتناقضة.[2]

لكن مع نهاية القرن 19 م دارت صراعات طويلة بين إيطاليا وبريطانيا على المنطقة "إرتريا وإثيوبيا" انتهت بانهزام إيطاليا، لتضطر إلى توقيع معاهدة "أديس بابا" التي حددت الحدود الإثيوبية مع إرتيريا على أساس الحد الفاصل بينهما، معترفة بذلك باستقلال إثيوبيا سنة 1896، وقد تم منح الاستقلال الذاتي لإرتريا، ضمن نظام فدرالي للإمبراطورية الإثيوبية في عام 1952.[3]

---

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 59.

[2] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعارف، الكويت، 1982، ص ص 87-89.

[3] أحمد حسن دحلي: ارتيريا أطول حروب القارة السوداء، مجلة الجيل، مارس 1990، ص 54.

تجاهلت أثيوبيا هذا الموضوع ،و ضمت إرتيريا إليها نهائيا في عام 1962 كإحدى المقاطعات المشكلة للإمبراطورية[1]، وعلى إثر ذلك قامت في إرتيريا ثورة مسلحة لتحقيق الاستقلال، ليبدأ الصراع الدموي بين البلدين المتجاورين.[2]

ومع سقوط النظام الإمبراطوري الإثيوبي واعتقال ووفاة الإمبراطور "هيلاسي لاسي" في 1974/03/12، زادت حدة التوتر في العلاقات بين البلدين أدت مع منتصف 1977 إلى غزو الثوار الإرتيريون المدن الرئيسية بعد أن سيطروا على الريف،[3] واستمر الأمر كذلك إلى غاية 1991 بانهيار المنظومة السوفيتية الشيوعية، وسيطرت تحالف فصائل الثوار المناوئين "لنظام منجيستو"- نسبة إلى الرئيس الإثيوبي آنذاك منجيستو هيلا ماريام- على أديس بابا، وسيطرت جبهة تحرير الشعب الإريتري على العاصمة الأريترية أسمرا، و بدعم ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية تم الاتفاق على إجراء استفتاء حول استقلال إرتيريا الذي أجري في: 23-25 أفريل 1993، وقد جاءت النتيجة لصالح الاستقلال بنسبة 99.8% وأصبحت إرتيريا دولة مستقلة ذات سيادة والعضو رقم 183 في الأمم المتحدة[4] واعترفت على أعقابها أثيوبيا بسيادة أرتيريا واستقلالها وانتخب "أسيان أفورقي"، رئيسا لها، لتشهد بعد

---

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص ص 61-62.

[2] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة باتنة، 2011/2010، ص 103.

[3] عمر يحيى أحمد، الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، "نموذج الصراع الإثيوبي الإريتري"، الحوار المتمدن، متاح على الموقع: www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=480394 ، تاريخ الزيارة: 2016/03/21 على الساعة: 16:30.

[4] الصراع في القرن الإفريقي، متاح على الموقع:
www.maquatel.com/open share/behoth/sia-siae/karn.afric/indesc.htm، تاريخ الزيارة: 2016/02/21، على الساعة: 16:50.

ذلك العلاقات الثنائية بين البلدين المتجاورين استقرارا،[1] ترجم عبر عدة اتفاقيات للتعاون في مختلف المجالات[2]، السياسية والاقتصادية والإجتماعية، وعدم تدخل كل منهما في شؤون الآخر وغير ذلك[3]، لكن ذلك لم يدم طويلا، فبعد الاستقرار النسبي الذي ساد بين البلدين عادت صراع من جديد.

وذلك عندما استولت أثيوبيا على أراضي اريترية و ضمتها لخريطتها الجديدة[4]،فقد قامت الحكومة الإثيوبية بإزالة الإدارات المحلية المدنية الإريترية في المناطق الحدودية الإريترية وإحلال محلها إدارات إثيوبية مدنية رسمية في جويلية 1997.[5]

هذا التطور جعل الرئيس الإريتري يطلب إنشاء لجنة مشتركة مع الحكومة الإثيوبية لدراسة الوضع واقتراح الحلول، لكن اللجنة المشكلة لم تحقق نتائج إيجابية.[6]

وعلى إثر إطلاق القوات العسكرية الإثيوبية النار على الوفد العسكري المفاوض وقتل العديد من المسئولين الاريتريين، اندلعت الحرب والاقتتال بين البلدين، حيث أقدمت القوات

---

(1) سيما أن الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي، والوزير الأثيوبي"، مليس زيناوي"، ينتميان إلى نفس المجموعة العرقية (التيجراي)، كما أن زيناوي يعود إلى أطول إريترية من جهة الأم، فضلا عن أنهما رفيقا سلاح، أنظر: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144415، تاريخ الزيارة: 2016/02/21، على الساعة: 16:10، أنظر أيضا: صلاح حليمة، النزاع الإريتري الإثيوبي، رؤية تحليلية، مجلة السياسة الدولية العدد 136، أفريل 1998، ص 60.

(2) عارف عبد القادر سعيد، سياسة اليمن الخارجية اتجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص 165.

(3) صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص ص 48-50.

(4) Richard Cornwel : Conflict in the horn, institute for security متاح على الموقع:www.iss.co.2astudies ، تاريخ الزيارة: 11:30 على الساعة:20/02/2016 .

(5) صلاح حليمة، النزاع الإريتري الإثيوبي، رؤية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، جويلية 1998، ص 62.

(6) الحلوح بلقاسم ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة البليدة، 2004، ص 65.

العسكرية الإريترية يوم1998/05/06، باقتحام الحدود المشتركة والتوغل داخل الأراضي المتنازع عليها، فتكون بذلك إريتريا المبادرة بالاعتداء.[1]

ونظرا لعدم وجود هجوم مسلح ضد ارتيريا من قبل أثيوبيا، فالهجوم الذي شنته ارتيريا في ماي 1998 لا يمكن اعتباره هجوما قانونيا، بغرض الدفاع عن النفس حسب ميثاق الأمم المتحدة وهو ما أكدته لجنة بالمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي، حيث قضت في 2005/12/21، بأن ارتيريا خرقت القانون الدولي عندما هاجمت أثيوبيا عام 1998 وأشعلت النزاع الحدودي، وبالتالي فهي بهذا التصرف انتهكت القانون الدولي بإتباعها طرق عدائية وغير قانونية.[2]

الفرع الثاني: أسباب النزاع الإرتيري الإثيوبي

تعددت أسباب قيام النزاع الإريتري الإثيوبي، فهو ليس حدودي فقط، بل ساهمت في قيامه عدة عوامل يرتبط جزء منها بالأوضاع الاقتصادية، وفي الجانب الآخر بالقيادة السياسية في كلتا الدولتين[3]، دون إهمال العامل النفسي.[4]

---

[1] نجلاء محمد مرغي، إفريقيا في عالم متغير...وجهات نظر إستراتيجية الصراع في حوض النيل والقرن الإفريقي وأثره على أمن المنطقة العربية، متاح على الموقع:
www.shamela.ws/brause.php/book.154/page.4429، تاريخ الزيارة: 2016/02/22، على الساعة: 11:28.

[2] الإنقاذ للسلام والتنمية والعدالة والديمقراطية والتطور، مكتب الإعلام والثقافة لجبهة الإنقاذ الوطني الإريترية، العدد 20 أوت 2007، ص 4.

[3] عبير الفقي، أثر المحددات الداخلية على العلاقات الإثيوبية الإريترية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية:
www.maspolitiques.com/mas/indesc.php?option=com.content&view=article&id، تاريخ الزيارة: 2016/02/22، على الساعة: 14:20.

[4] أشرف شيتوي، صراع الحدود في إفريقيا، موقع سابق.

أولا: الأسباب الحدودية

ففي سنة 1997 قامت الحكومة الإثيوبية بنشر خرائط، ترسم على إثرها حدودها السياسية مع اريتريا مضيفة بذلك بعض المناطق الحدودية إلى سيادتها الإقليمية، وهو الأمر الذي أثار غضب اريتريا خاصة أن هذه المناطق، تضم إمدادات سكانية لشعب اريتريا في أثيوبيا وهي القومية التيجرية.[1]

وعلى إثر ذلك اتهمت اريتريا أثيوبيا بانتهاكها لقدسية الحدود ومطالبة في نفس الوقت بإعادة الحدود إلى ما كانت عليه إبان الاستعمار الإيطالي، هذا الأخير الذي قام بتعيين هده الحدود بموجب اتفاقيتين استعماريين الأولى 1909/06/10، والثانية في 1908/05/16 ويقول الخبير مارتن براين:"ان النزاع الاثيوبي الاريتيري هو نزاع حدودي ... و يتم الاعتماد في تحديد الحدود على المواثيق الدولية و اتفاقيات الحدود الاستعمارية".[2]

وعلى ذلك يتضح أن اثيوبيا لم تحترم القواعد القانونية والمبادئ التي استقر عليها المجتمع الدولي في تحديد الحدود الدولية[3]، وهو ما يعرف بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، خاصة أن جل البلدان الافريقية كانت دول مستعمرة[4].

و ينصرف مفهوم هذا المبدأ إلى اكتساب مسار خطوط الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال، كما يعرف على انه: المبدأ الذي بموجبه يجب أن تحترم وتبقى الحدود الاستعمارية الموروثة لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال على حالها.

---

[1] وهي 05 مناطق متنازع عليها: وهي زلاميا، بوري، وشيرارو، عفر، بادمي، مثلث برجاو، الحميدة، أليتينا، أنداكيدا وتيجري ، انظر الصراع في القرن الإفريقي، موقع سابق.

[2] عمر سعد الله ، القانون الدولي للحدود، الأسس والتطبيقات ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003 ص 206.

[3] عمر سعد الله ، القانون الدولي للحدود، الأسس والتطبيقات، مرجع سابق، ص 32.

[4] الحلوح بلقاسم، مرجع سابق ، ص 71 –72.

و قد تم تكريس هدا المبدأ في العديد من المواثيق الدولية، سيما ميثاق الاتحاد الإفريقي في المادة الرابعة الفقرة "ب" من الميثاق، كما تم تجسيده على مستوى القضاء والتحكيم الدوليين، فقد أصدرت هيئة التحكيم حسب اتفاقية السلام الموقعة بالجزائر سنة 2000، حكمها النهائي في 2002/02/13 المؤسس على تقرير لجنة مفوضية الحدود القاضي بان سبب النزاع بين الدولتين هو المنطقة المتنازع عليها و تبعيتها لدولة اريتريا[1] وهو ما يؤكد عدم شرعية الأفعال التي اتخذتها اثيوبيا ضد اريتريا.

أما إثيوبيا فإن موضعها الجغرافي الحالي، وحرمانها من المنافذ البحرية، على الرغم من مساحتها الشاسعة، يعد سبب قويا لهذه الحرب، بالنظر إلى اعتمادها على ميناء جيبوتي منفذا بحريا لوارداتها، ومنها النفط وعليه تسعى للحصول على ميناء "عصب الإريتري"

أو أي منفذ لها على البحر الأحمر يخضع لسيطرتها.[2]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

ترجع إلى قيام اريتريا بإلغاء ارتباطها اقتصاديا بالعملة الإثيوبية، حيث أصدرت اريتريا عملة وطنية خاصة بها وهي" النفكا" لتحل محل العملة الإثيوبية "البر" فبدأت بذلك العلاقات تسوء بين البلدين[3]، حيث رفضت أثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة، كما

---

[1] ابراهيم ادريس، الغرب يرفض الموقف الاثيوبي من قضية الترسيم، متاح على الموقع: www. ADAL. Com تاريخ الزيارة: 2015/04/19، على الساعة: 19:30.

[2] عمر يحي أحمد، الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، نموذج النزاع الإثيوبي الإرتيري www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=480394، موقع سابق.

[3] عمر يحيى أحمد، الصراع الإثيوبي الإريتري، موقع عمر يحي للعلوم السياسية والدراسات متاح على الموقع: http//omersd.blogsport.com :Webcache.googleusercontent.com/search ?q=cache، تاريخ الزيارة: 2016/02/23، على الساعة: 17:30.

رفضت مساعي اريتريا لمساواة قوتها الشرائية بالعملة الإثيوبية، بحجة اختلاف السياسات المالية والاقتصادية المتبعة بين البلدين.[1]

أوقفت على إثر ذلك إثيوبيا استعمال الموانئ الإريترية ما عدا ميناء عصب، وتحولت إلى ميناء جيبوتي، فأدى ذلك إلى حرمان الإريتريين من حصيلة الجمارك، ومصارف الشحن، وغيرها من الخدمات.[2]

ضف إلى ذلك قيام إثيوبيا بجعل التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية، ولم تعترف بالعملة الإريترية لتسوية تعاملاتها مع إريتريا، كما ألغت رحلات شركة الطيران الإثيوبية إلى إريتريا مطالبة إياها بتسديد ديونها بالدولار، وهو الأمر الذي رفضته إريتريا.[3]

فضلا عن وجود خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود والرسوم على البضائع، التي يتم إنتاجها بصورة مشتركة، أو تنتجها إثيوبيا فقط.[4]

ثالثا: الأسباب الخارجية

تتعلق بارتباط الصراع بمتغيرات خارجية للتدخل الدولي فيه، فقد كشفت الحرب الأخيرة (1998) بين إثيوبيا واريتريا ميلا أمريكيا وإسرائيليا[5]، وأوروبيا، واضحا لصالح الأولى على حساب الثانية، ويرجع ذلك الميل للأهمية الإستراتيجية لأثيوبيا باعتبارها قلب

---

(1) الصراع في القرن الإفريقي، موقع سابق.

(2) عمر يحيى أحمد، الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، نموذج الصراع الإثيوبي الإرتيري، الحوار المتمدن، m.hewar.org/sa.asp ?aid=480394&u=&i=o&q.، تاريخ الزيارة: 2016/02/21، على الساعة: 14:59.

(3) عمر يحيى أحمد، الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، الحوار المتمدن www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=480394 ،موقع سابق.

(4) الصراع في القرن الإفريقي، موقع سابق.

(5) حيث عمدت إسرائيل إلى تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الإثيوبية، وكل ذلك في سبيل التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يعد ذا أهمية استراتيجية خطيرة...للمزيد أنظر بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوض الأردن والرافدين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2005، ص 81.

القرن الإفريقي والخزان الأكبر لمياه النيل[1]، وهو الأمر الذي عزز من ثقة الجانب الإثيوبي في خوض الحرب والتعميق في النزاع أكثر.

رابعا: الأسباب السياسية

ترجع أساسا إلى التنافس بين الدولتين الجارتين على النفوذ في منطقة القرن الإفريقي وقيادة المنطقة ومجموع القادة الجدد التي تشكلت من إثيوبيا واريتريا[2]، في محاولة كل منهما لإظهار وتقديم نفسه كفاعل حيوي، بالمنطقة يجب الاعتماد عليه فيما يتصل بأي من الترتيبات المزمع اتخاذها.[3]

فضلا عن نية إثيوبيا على إسقاط "نظام أفورقي" وإزاحته من الوجود، لأنه في نظرها هو المسؤول الأول عن تفجير الأزمات في المنطقة، في مقابل دعم اريتريا للمعارضة الإثيوبية.[4]

خامسا: العامل النفسي

ذلك أن أثيوبيا لم تنسى يوما أن اريتريا كانت في يوم من الأيام خاضعة لها وكانت تشكل أهمية بالغة لها، بالنظر لوجود موانئ اريترية على ساحل البحر الأحمر كميناء عصب، غير أنها أصبحت مغلقة–حبيسة– بعد استقلال اريتريا، في المقابل نجد اريتريا

---

[1] صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص 56.

[2] الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، نموذج الصراع الإثيوبي الاريتري، متاح على الموقع:
www.forsomalia.com/indesc.php/news/571، تاريخ الزيارة: 2016/03/03، على الساعة: 10:12.

[3] عمر يحيى أحمد، الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، الحوار المتمدن
www.ahewa.org/debat/show.art.asp?aid=480394، موقع سابق.

[4] عمر يحيى أحمد، الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، الحوار المتمدن
m.alhewar. org/sa.asp ?aid=480394&u=&i=o&q، موقع سابق.

حريصة على التخلص من عقدة النقص التي لديها، ومفادها أنها كانت محتلة من قبل أثيوبيا طيلة 04 عقود.[1]

الفرع الثالث: تداعيات الصراع على منطقة القرن الإفريقي

أدت الحرب الإثيوبية الإريترية إلى خسائر كبيرة وعلى جميع الأصعدة، ليس فقط على أطراف النزاع وإنما امتدت إلى دول الجوار.

أولا: تداعيات الصراع على أطراف النزاع

أنهكت الحرب كلا البلدين، وسببت لاقتصادهما أضرار بالغة، فقد كانت سببا في تدمير البنية الأساسية في البلدين، وخاصة شبكة الطرق، وبطئ خطط التنمية، وإن كان تأثيرها أكبر على الجانب الاريتري.

فاريتريا تعتمد على الزراعة في اقتصادها بشكل أساسي، لكن نتيجة للحرب مع أثيوبيا أدى ذلك إلى هبوط الإنتاج الزراعي بها سيما إنتاج الحبوب، وما فاقم هذا التأثير كون اريتريا دولة فقيرة مقارنة بجارتها إثيوبيا[2]، فقد انخفض معدل النمو الإجمالي للناتج المحلي بها، إلى أقل من 3% أثناء الحرب في حين كانت قبل الحرب تعادل 08 %.

في حين تقهقرت لدى أثيوبيا، من 06% بين 1992 و1999 إلى 4.6% بعد 1999 كما أدت الحرب إلى ارتفاع المديونية الخارجية لاريتريا من 142 مليون دولار عام

---

[1] عبير الفقي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متاح على الموقع:
www.naspolitiques.com/nas/indesc/php?option:com، تاريخ الزيارة: 2016/02/26، على الساعة: 15:39.

[2] عبير الفقي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، الموقع نفسه.

1998 إلى 225 مليون دولار عام 1999، في حين ارتفعت عند إثيوبيا إلى 9.2 مليار دولار عام 1999.[1]

كما سبب الهجوم الإثيوبي على الأراضي الإثيوبية في أضرار وخسائر شديدة في الممتلكات، قدرت بنحو600 مليون دولار، منها خسائر في الماشية، قدرت بنحو 225 مليون دولار فضلا عن تدمير 55 ألف منزل، وهبوط الإنتاج الغذائي بنسبة 62%.[2]

وفي الجانب الاجتماعي فقد أفضت الحرب إلى خسائر كبيرة في الأرواح، فحسب المزاعم الارترية فقد قتل أثناء الحرب 19.000 جندي[3]، وتفيد معظم التقارير أن عدد القتلى من الجانبين قد بلغ 70000 شخص[4]، في حين أن تقارير أخرى تشير إلى أن عدد القتلى بلغ ربع مليون شخص.

هذا فضلا عن أن الحرب قد خلفت $\frac{1}{3}$ سكان ارتيريا والبالغ عددهم 3 ملايين وثمان مائة ألف إنسان أصبحوا يعانون بشدة من المجاعة، وفي الجانب الآخر فمعاناة الأثيوبيون لا تقل حجما بحيث لا يقل عن عشرة ملايين إنسان كادت المجاعة أن تفتك بهم، من بين

---

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 153.

[2] Lyon, Terrence, avoiding conflict in the Horn of Africa–us policy Towards Ethiopia and Eritrea, new York :council on foreign Relations, CSR No 21 and 12 December 2006, متاح على الموقع: https://www.ciaonet.org/attachments/2001/uploads , تاريخ الزيارة: 2016/02/20, على الساعة:22:00.

[3] Eritrean KIA, Eritrea reveals human cost of war BBC 20/06/2001، متاح على الموقع:news.**bbc**.co.uk/2/hi/africa/1398446.stm ، تاريخ الزيارة: 2016/02/20، على الساعة:22:30.

[4] Total war casualties on both sides, times online, co–uk, Retrieved November 2012, متاح على الموقع: https://en.wikipedia.org/wiki/Eritrean–Ethiopian_**War** ، تاريخ الزيارة: 2016/02/20 على الساعة:22:39.

58 مليون نسمة يشكلون عدد سكان البلاد[1]، فضلا عن تشريد العديد من المدنيين من الجانبين بلغ عددهم بنحو 1320000 شخص.[2]

كما قامت أثيوبيا بطرد 77000 إرتيري وأثيوبي من أصل إرتيري لأسباب أمنية، مما أدى إلى ظهور مشكلة اللاجئين الإرتيريين بعد أن تقرر ترحيلهم ومصادرة ممتلكاتهم، وعلى الجانب الإرتيري اعتقل حوالي 7500 إثيوبي يقيمون في اريتريا ورحل آلاف آخرين.[3]

ثانيا: تداعيات الصراع على دول الجوار

لم تقتصر ويلات النزاع الإرتيري الإثيوبي على أطراف النزاع فقط، بل امتدت إلى دول الجوار، سيما دولة الصومال رغم محاولة الحكومتين التملص من الأخرى، إذ بدأت الحكومة الإريترية بدعم جبهة تحرير أورومو، و هي جماعة متمردة تطالب باستقلال منطقة أوروميا عن إثيوبيا التي كانت جزء من الصومال في عهد "محمد فرح عيديد"، وردت إثيوبيا بدعم جماعات متمردة في الصومال كانت معارضة لحكم "عيديد" وبتجديد علاقاتها مع النظام الإسلامي في السودان الذي اتهم بتدعيم الإنقاذ الإسلامي الإريتري جماعة مقرها السودان قامت بشن هجمات على منطقة الحدود الإريترية السودانية، وكانت أيضا تدعم عدة جماعات إريترية متمردة منها مجموعة تعرف بالجهاد الإسلامي الاريتري[4]

---

[1] هل ينجح اتفاق الجزائر في إذابة الصراع الإريتري الإثيوبي؟ www.albayane.ae/one-wordl/2001-1-5-1-1159385، تاريخ الزيارة: 2016/02/26، على الساعة: 20:55.

[2] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 96.

[3] الحرب الإثيوبية الإرتيرية، www.marefa.org/indesc.php، تاريخ الزيارة: 2016/03/10، على الساعة: 23:58.

[4] الحرب الإثيوبية الإرتيرية، الموقع نفسه.

المبحث الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية كآلية لحل النزاعات الدولية القديمة

إن النزاع الإيراني الأمريكي حول أزمة الرهائن الأمريكيين، والنزاع الإريتري الإثيوبي السالف ذكرهما، وهما النموذجين الذي أقصرنا عليهما دراستنا، كنزاعين احدهما سياسي والآخر حدودي مبرزين في إطارهما، دور الوساطة الجزائرية كأداة دبلوماسية وسلمية لتسوية النزاعات الدولية، إذ تدخلت فيهم الجزائر كطرف ثالث للتقريب بين ادعاءات الأطراف المتنازعة وإيجاد الحلول عن طريق جرهم إلى طاولة المفاوضات.[1]

وقد برزت الوساطة بشكل صريح في مواثيق المنظمات الدولية كوسيلة سلمية لحل النزاعات الدولية، فنصت عليها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة[2]، والمادة 5 و6 من ميثاق جامعة الدول العربية[3]، والمادة 19 من ميثاق الاتحاد الإفريقي[4].

والوساطة في حل النزاعات الدولية هي سعي طرف ثالث لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين ليس له علاقة بأطراف النزاع[5]، عن طريق إشراكهما مباشرة في المفاوضات للتقريب بين وجهات نظر الجانبين[6]، دون البحث عن فرض حل[7]، وإن كان الطرف الثالث يساهم

---

(1) محمد ذيب، مرجع سابق، ص 17.

(2) أحمد محمد رفعت، القانون الدولي العام، بدون بلد نشر، 1999، ص 630.

(3) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص 956.

(4) عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 47.

(5) كرستوفر مور، عملية الوساطة، إستراتيجيات عملية لحل النزاع، الأهلية للنشر، الأردن، 2007، ص 80, انظر أيضا محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 231.

(6) محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، الجزء الاول، طبعة القانون الدولي العام، بدون تاريخ نشر، ص ص 519- 520.

(7) محمد مجذوب، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر، ص 425.

في وضع الأساس الذي يقوم عليه حل النزاع[1]، بتقديم مقترحات يراها مناسبة لتسوية هذا النزاع.[2]

ووساطة الجزائر في النموذجين المقترحين في هذا الفصل، لا تخرج عن هذا الإطار العام والذي قررت الجزائر في ظلها خوض تجربة وساطتها الدبلوماسية وهذا ما سوف نفصله تباعا من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكية في طهران

المطلب الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإريتري الإثيوبي

[1] علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الناشر منشأة المعارف، مصر، 1995، ص 725.

[2] عمر سعد الله، المطول في القانون الدولي للحدود، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 227.

المطلب الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكيين بطهران

إن في قراءة الأسباب التي كانت وراء أزمة الرهائن يحول دون فهم الصراع القائم بين البلدين الإيراني و الأمريكي أثناء فترة احتجاز الرهائن داخل السفارة الأمريكية آنذاك ذلك ما يحول دون إصلاح الأمر بين البلدين في ظل التوتر الذي أخد منعرج خطير في علاقاتهم الدبلوماسية.[1] ذلك ما حتم عليهما اللجوء إلى وسائل أخرى أو بديلة بطرق سلمية لإيجاد حل نهائي للأزمة، وفق المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ذلك لجأت كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى الوساطة وذلك من خلال إسهام طرف ثالث ذو حنكة له الدور البارز في تقريب الآراء وجلب أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات واقتراح حلول مرضية لكلا الطرفين المتنازعين، وهذا ما آل إليه في نهاية المطاف إذ لجأت أمريكا ثم إيران لطلب مساعدة الدبلوماسية الجزائرية التي كانت محاولاتها دوما بإحلال السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون نشوب حروب[2].

هذا في ظل فشل كل المحاولات والمفاوضات التي قام بها أطراف النزاع وخاصة أمريكا .

الفرع الأول: محاولة أمريكا لتحرير رهائن السفارة الأمريكية بطهران

كان رد الولايات المتحدة الأمريكية على احتجاز دبلوماسيتها قويا، ووضعت سلامة الرهائن وإطلاق سراحهم الهدف الرئيسي في علاقتها الدبلوماسية مع إيران، وكان من ضمن الخيارات المطروحة أمام الأمريكان هو العمل العسكري- في ظل فشل كل محاولات المساعي الحميدة من بلدان العالم للتوصل إلى حل نهائي للأزمة- حيث اتخذ الرئيس

---

[1] إسماعيل أحمد سمو، العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، دار مجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 21.

[2] لحلوح بلقاسم ، مرجع سابق، ص 9.

الأمريكي "جيمي كارتـــر" موقفـــا واضحا مهددا بأن المضاعفات ستكون خطيرة[1]، إذا تعرضت سلامة الرهائن لأذى.[2]

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية أزمة الرهائن بوضع خطط لتخليصهم كان من بينها إعداد خطة لخطف قائد الثورة الإسلامية "الخميني"، ومقايضته بالرهائن المحتجزين إلى أن هذه الخطة في حال فشلها، أو حتى نجاحها لن تكون إلا في مصلحة الجانب الإيراني إذ سينطبق الوصف على الولايات المتحدة الأمريكية "الاختطاف والاحتجاز" وهو الأمر المستنكر عالميا.

كما طرحت طاولة البحث الأمريكية استخدام الحدود التركية للدخول بالشاحنات إلى موقع وجود الرهائن، ووضع الإنزال المظلي قرب طهران كوسائل عسكرية لتحرير الرهائن إلى أنه وقع الخيار في النهاية على مشروع سمي بعملية "مخلب النسر"[3]، حيث أنه في 24 أفريل 1980 بدأت القوات المسلحة الأمريكية عملية تحرير سفارتها وفق خطة رئيسية محكمة[4] بموافقة الرئيس الأمريكي "كارتر" حيث تم تكليف فرقة القوات "دلتا" بالمهمة

---

(1) أصدر الرئيس الأمريكي كارتر في 12 نوفمبر ايقاف جميع مشتريات النفط الإيراني وكانت تبلغ 4% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، كما سارع إلى تجميد كل الأرصدة الحكومية الإيرانية في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية التي قدرت حوالي 12 مليار دولار، للمزيد أنظر المرجع: موسى مخول، مرجع سابق، ص 193.

(2) روبرت دريفس، مرجع سابق، ص 11.

(3) شمس الحرية، عملية مخلب النسر، من الموقع التواصل الاجتماعي:
Ar-ar-Facebook.com تاريخ الزيارة: 2016/04/10، الساعة: 18:30.

(4) تقوم الخطة الرئيسية لتحرير الرهائن على استخدام 4 مواقع داخل إيران لتنفيذ العملية، بالإضافة إلى نقطة الانطلاق من موقعين في بحر العرب هما: مطار مصيرة لإقلاع الطائرات المقلة للوقود والأفراد المشاركين في العملية، والموقع الثاني حاملة الطائرات ussnimitz لتنطلق منها طائرات الهيلكوبتر المشاركة في العملية، من الموقع: عملية مخلب النسر: www.arabic.militry.com، تاريخ الزيارة: 2016/04/10، الساعة 15:06.

مع إرسال 8 طائرات هيلكوبتر أمريكية على متنها جنود القوات الخاصة للقيام بالخطة، لكن خمسة منها فقط وصلت لمنطقة الهبوط بسبب مشاكل تقنية وجوية.[1]

وعندما اتضح عطل الطائرة السادسة بقي العدد الذي لا يمكن به مواصلة المهمة حيث تم إرسال طلب من القيادة العسكرية إلى الرئيس للموافقة على إلغاء العملية، وهو ما تّم حيث صدرت أوامر من البيت الأبيض بالانسحاب وإلغاء العملية، ويرجع ذلك إلى أنه أثناء التخطيط للعملية تم اعتبار وجود 6 طائرات سليمة بكامل طاقتها[2] وهو الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ عملية مخلب النسر.

كان لفشل هذه العملية تأثير مباشر على السياسة الخارجية وكذا الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الخسارة المادية والملموسة على أرض المعركة[3].

تبعتها نتائج فشل أظهر الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غاية في السوء أمام العالم خاصة أن فشل العملية متعلقة بقضية لازالت قائمة وامتدت 444 يوما، كما كان هذا الفشل أحد أسباب خسارة "جيمي كارتر" لانتخابات 1980 الرئاسية.[4]

و رغم فشل هذه العملية الأخيرة، استمرت المفاوضات لإطلاق سراح الرهائن عدة أشهر ولم يغب الخيار العسكري عن المسؤولين الأمريكيين دوما، حيث كان التحرك الأمريكي خلال هذه الفترة نشيطا لإيجاد الحلول المناسبة، غير أن جميع الحلول والمفاوضات والوساطات السياسية الدبلوماسية السرية منها والعلنية لم تثمر بسبب موقف القيادة الإيرانية المتذبذب لمحاولة إبطال زمن الأزمة لحين تقوية النظام الناشئ خوفا من

---

[1] أبرز عمليات الأمريكية لتحرير الرهائن في التاريخ، من الموقع:
www.sasapast.com، تاريخ الزيارة: 2016/04/10، الساعة: 21:05.

[2] عملية مخلب النسر، موقع سابق.

[3] خسائر ثمانية أرواح من الجنود الأمريكان، إلى جانب التكلفة المادية للعتاد لتنفيذ العملية، من المرجع: عملية مخلب النسر، موقع سابق.

[4] أبرز العمليات الأمريكية لتحرير الرهائن، موقع سابق.

تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من جديد كما فعلت عام 1953[1] ففي 4 جانفي 1980 قام الدكتور "كورت فالدهايم" الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة إلى طهران لمحاولة التوسط لإطلاق سراح الرهائن ولكن بدون نتيجة، وكان قد أصدر مجلس الأمن قرارا في 1979/12/4 يطالب الحكومة الإيرانية بإطلاق سراح الرهائن ومطالبة الحكومتين الإيرانية والأمريكية بحل مشاكلهما بالطرق السلمية.

الفرع الثاني: أطراف الوساطة في قضية الرهائن الأمريكيين بطهران

بطلب من الطرفين الأمريكي والإيراني، قبلت الجزائر –التي كانت قد التزمت الحياد– القيام بوساطة لحل المشكل المتعلق بالرهائن الأمريكيين المحتجزين قرابة عام داخل السفارة الخاصة بهم بطهران[2]، بالرغم أن هذا الاحتجاز حدث في ظل الاتفاقية الدولية لعام 1961 التي وضعت حصانات وامتيازات للدبلوماسيين.[3]

لقد تم هذا الطلب بعد فشل المفاوضات المباشرة ضمن لقاءات سرية بألمانيا، وكذلك بعد فشل وساطة تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية وأطراف أخرى، حيث ترتب عن هذا الفشل قطع العلاقات الدبلوماسية بين طهران و واشنطن، باعتبار هذا الأخير إجراء خطير لا تقدم عليه الدول إلا لأسباب حادة و في حالات معينة، و لعل السبب الذي أدى بقطع العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا و إيران راجع إلى الاعتداء على حق من حقوق الدولة، اذ تسود المجتمع الدولي علاقات أساسها السيادة، تحترم فيها كل دولة سيادة الدول الأخرى، وكل مساس بسيادة إحدى هذه الدول يعد اعتداء عليها مثل حجر أو مصادرة أموال رعاياها أو الإعتداء على سلامة أراضي الدولة و استقلالها [4].

---

[1] روبرت دريفس، مرجع سابق، ص 12.

[2] بوعشة محمد ، مرجع سابق، ص 135.

[3] لعل أهمها اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

[4] أحمد ابو الوفا، قطع العلاقات الدبلوماسية، دار النهضة العربية، مصر، 1991، ص 27.

ويعد هذا الأخير السبب وراء قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران، كما أوقفت هذه الأخيرة كل مساعداتها اتجاه إيران، وطبقا للمادة **41** من ميثاق الأمم المتحدة، أقر إمكانية استخدام القطع كوسيلة للضغط على الدول المعتدية، والتي جاء فيها: "... لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير

ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية و المواصلات الحديدية والبحرية

والحيوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من الوسائل..، وقطع العلاقات الدبلوماسية" [1].

غير أنه يمكن أن نستنتج ضمنيا قبول اتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 والقنصلية لعام 1963، وكذا اتفاقية البعثات الخاصة بهذا الحق المقرر لصالح الدولة، ويفهم ذلك القبول من خلال معالجتها الآثار الناجمة عن القطع و اعتباره عملا مشروعا لا ممنوعا، إذ جاء في المادة **45** من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، قولها:" تراعى في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين أو الاستدعاء المؤقت أو الدائم لإحدى البعثات الأحكام التالية:

1-يجب على الدولة المعتمد لديها حتى في حالة وجود نزاع مسلح احترام ورعاية دار البعثة، وكذلك أموالها و محفوظاتها.

2-يجب للدولة المعتمدة أن تعهد بحراسة دار البعثة، وكذلك أموالها و محفوظاتها لدولة ثالثة تقبل بها الدولة المعتمد لديها.

3- يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحماية مصالحها و مصالح مواطنيها إلى دولة ثالثة إلى دولة ثالثة تقبل بها الدولة المعتمد لديها" [2].

---

[1] محمد الاخضر كرام، قطع العلاقات الدبلوماسية-المفهوم و الاسباب- المجلة العربية للعاوم السياسية، من الموقع: www.caus .org.lb/pdf، تاريخ الزيارة: 2016/06/03، على الساعة: 21:00.

[2] إتفاقية فينا لعام 1961.

مما يبرر وساطة طرف ثالث، فتولت هذه المهمة الدبلوماسية الجزائرية بقيادة وزير خارجيتها آنذاك شخصيا "محمد الصديق بن يحيى".[1]وعليه تشكلت طاولة المفاوضات من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة من الأطراف الآتية أسماؤهم:

أولا: وزير خارجية الجزائر-محمد الصديق بن يحي-

في آخر حكومة للرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" (أفريل 1977) تولى بن يحيى وزارة المالية و قد مكث بها حوالي عامين، وغداة انتخاب الرئيس الجزائري"بن جديد الشاذلي" وتشكيل حكومته الأولى (مارس 1979) عيّن محمد الصديق بن يحيى وزيرا للخارجية، فأعيد إلى وزارته الأولى التي كان يتولاها بعد الاستقلال،[2]و الذي كانت له دور بارز في مسيرة حياته العملية، حيث اهتم بالوضع الإقليمي في محيط الجزائر المباشر ومبادرة مشروع منظمة الدول الصحراوية.[3]

إلى جانب ذلك فقد انكب محمد الصديق بن يحي بمحاولة حل أزمة "الرهائن الأمريكيين" في خريف 1980، وذلك بعد أن باءت العمليات العسكرية والدبلوماسية من الجانين بالفشل، وقد أعربت الجزائر عن قبول المهمة وهكذا فقد تولى وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي ملف هذه القضية المعقدة الشائكة.[4]

---

[1] بوعشة محمد ، مرجع سابق، ص 136.

[2] وساطة ناجحة في "قضية الرهائن الأمريكيين"، من الموقع:

http://www.bablweb.net/ar، تاريخ الزيارة: 2016/03/05، على الساعة: 14:00.

[3] استهدف المشروع محاولة تأمين منطقة الصحراء والساحل الغني الرحب وسد الذرائع أمام الدول الكبرى وتفعيل التعاون الإقليمي لاستغلاله.

[4] الدبلوماسية الجزائرية في قضية الرهائن في طهران، من الموقع:

http://www.ennaharantine.com، تاريخ الزيارة:2016/03/05، على الساعة: 13:33.

كان محمد الصديق بن يحيى الوسيط في النزاع ممثلا للجزائر باعتبارها طرفا ثالثا، بمساعدة عدد من الدبلوماسيين المحنكين، نجد في مقدمتهم سفيري الجزائر لدى كل من واشنطن وطهران رضا مالك [1] وعبد الكريم غريب [2].

ثانيا: وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف"

محمد جواد ظريف من الدبلوماسيين الأبرز حول العالم، ويعتبر شخصية من صلب النظام الإسلامي حيث انضم غلى الثورة الإيرانية و ناضل حتى تسلم الجهاز الدبلوماسي في القنصلية الإيرانية في سان فرانسيسكو، وكان من مؤيدي الدبلوماسية العلنية و المفاوضات المتعددة الأطراف.

عالج "محمد جواد ظريف" مفاوضات عدة وجلس على طاولتها أبرزها أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، ضف لها أزمة الرهائن في لبنان (1982-1992) وأيضا المفاوضات النووية (2003-2015).[3]

---

[1] هو سياسي ورئيس حكومة سابق، من مواليد 21 ديسمبر 1931، تقلد منصب رئيس الحكومة الجزائرية 21 أوت 1993، وكان سفيرا للجزائر في واشنطن في قضية الرهائن الأمريكيين، من الموقع:https://ar.wikipedia.or ، تاريخ الزيارة: 2016/03/07، الساعة:22:42.

[2] تقلد منصب سفيرا للجزائر في خضم القضية الإيرانية-الأمريكية المتعلق بالرهائن الأمريكيين، وكان له الدور الفعال في حنكته الدبلوماسية مع محمد الصديق بن يحي،موقع سابق.

[3] محمد جواد ظريف ...الدبلوماسي الذي تربى على طاولة المفاوضات، من الموقع: www.masralarabia.com، تاريخ الزيارة: 2016/04/12 الساعة: 20:58.

ثالثا: وارن كريستوفر

هو سياسي أمريكي عمل وزيرا للخارجية في عهد كلينتون، حيث أجرى خلال تلك الفترة باعتباره كاتب الدولة الأمريكي المساعد للشؤون الخارجية بالجزائر سلسلة من المحادثات مع "محمد الصديق بن يحيى" من أجل التوصل إلى حل نهائي وناجح للأزمة.[1]

وعليه مما تقدم من الأطراف الوسطاء في قضية الرهائن الأمريكيين كانت لابد أن تتوفر فيهم شروط خاصة، بالنظر إلى طبيعة المهام الموكلة إليهم، على اعتبار أن الدبلوماسي له دور كبير في علاقات الدول فيما بينهم، وذلك أنه يمكن أن يوطد علاقات لا حصر لها مع أحلاف أخرى، أو يلتزم همزة وصل بين السياستين الخارجية[2]، وهي الصفة التي تميز بها أطراف الوساطة في هذا النزاع حيث تقمص "محمد الصديق بن يحيى" دور الوسيط لجمع الرؤى بين الأطراف المتنازعة وإيجاد حل مناسب ونهائي بمساعدة دبلوماسيين ذوي حكمة[3]، وتكمن هذه الشروط في:

1-أن يكون الوسيط دائم الاتصال بالأطراف من أجل أن يكون متفتح وعلى دراية بمجريات الأمور.

2-أن يكون مثقف وعلى معرفة بثقافات الدول الأخرى، ومتمكن من لغة الحوار والتفاوض.

3-أن يكون على علاقات طيبة ومحمودة على الصعيد الدولي.

4-توافر شروط شخصية بالشخص الدبلوماسي على غرار الأخلاق، وأن يكون عفيفا ونزيها، وجيد اللسان، جريئا لا يرتاع لتهديدات مرهبة، أمينا.

---

[1] وارن كريستوفر، متاح من الموقع: ar.uniopedia.org/i/ ، تاريخ الزيارة: 2016/04/12 الساعة: 21:55

[2] صفات الدبلوماسي الناجح، من الموقع: boord.ae.ikariam.gameforge.com، تاريخ الزيارة:2016/04/15 الساعة: 21:04 .

[3] منيرة فيصل عبد الله السلطان، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، حقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 2.

5-لابد من توافر الحكمة والحنكة والقدرة على الإقناع، وهي أهم صفات نجاح الوسيط.[1]

الفرع الثالث: حنكة الوسيط الجزائري في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران

لا جدال أن السلام العالمي يعتبر من أهم المصالح الدولية التي يحرص أشخاص القانون الدولي على حمايتها، وأن تهديده أو الاعتداء عليه يمثل خطورة أو ضرر في المجتمع الدولي، فالدول ارتضت الالتزام بمبدأ عدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وفرضت المواثيق الدولية التزاما قانونيا على أعضاء المجتمع الدولي لفض منازعاتهم بالوسائل السلمية.[2]

والجزائر عضو من أعضاء هذا المجتمع، فقد ناضلت من أجل الحل السلمي للنزاعات الدولية، حيث احتلت الدبلوماسية الجزائرية مكانتها في الكثير من النزاعات، وهذا من خلال مواقفها الجادة والثابتة اتجاه القضايا الدولية بدليل استنجاد العديد من البلدان المتنازعة بالجزائر لفض نزاعاتها، ذلك ما يعزز قوة سياستها الخارجية وحنكة رجالها الدبلوماسيين.

هذا ما أكده الخبير الأمني والعسكري "عمر بن جانة" حين قال : "أن الدبلوماسية الجزائرية معروفة بحنكتها وقوتها اتجاه القضايا الدولية، كما أن أغلب المواقف التي اتخذتها تم الرجوع إليها والاحتكام لها في النهاية"، وذلك أن الدبلوماسية الجزائرية تطلب دوما المقاربة

[1] صفات الدبلوماسي الناجح، موقع سابق.

[2] انظر المادة 4 فقرة هـ والفقرة و من ميثاق الاتحاد الإفريقي، والمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

السياسية وتنبذ العنف والحلول العسكرية،[1]وهذا تجسيدا لأحد أهم المبادئ التي تقوم عليها والمتمثل في حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية[2].

لهذا فإن الوساطة كوسيلة لحل النزاع سلميا إذا ما اقترنت بشخصية تحظى باحترام أطراف النزاع خاصة والجماعة الدولية عامة، فإنه يكون لها أثرا إيجابي في حل النزاع القائم، وهذا ما شهدته قضية الرهائن بالسفارة الأمريكية بطهران.[3]

بالإضافة أن الوساطة الجزائرية لا تتأثر بالتغيرات والصراعات الموجودة هذا ما يبرز نجاحها وقوتها في حل النزاعات خاصة في ظل الوفاء بالعديد من المبادئ والقضايا واحترام سيادة الدول[4].

أولا: نجاح الوساطة الجزائرية في تحرير الرهائن الأمريكيين

كللت الوساطة الجزائرية بفضل نشاطها الدبلوماسي وحنكة القائمين بها بإيجاد حل سلمي ونهائي لأزمة احتجاز الرعايا الأمريكان داخل سفارتهم بطهران، حيث اشترطت الجزائر آنذاك شرطين هامين لإتمام الوساطة ونجاحها حسبما صرح به الرئيس الجزائري تلك الفترة "الشاذلي بن جديد" وهما:

1- الثقة التامة في سياسة الجزائر وطريقة حلها للأزمة.

2- الالتزام بتطبيق الاتفاقيات الناجمة عن المفاوضات مع الطرف الإيراني.[5]

---

[1]القرني بهجت ، السياسة الخارجية من الثورة إلى الإنكفاء على الذات، دون بلد نشر، دون سنة نشر، ص 225.

[2]بطاطاس احمد ،الرقابة على حقوق الإنسان في إطار منظمة الوحدة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، جامعة تيزي وزو ،2002، ص 23.

[3] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 46.

[4]بن القبي صالح ، مرجع سابق، ص ص 24-25.

[5] الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران من الموقع:
http://www.ennaharonline.com/ar/national/119735، تاريخ الزيارة: يوم 2016/03/04، الساعة: 19:30.

ومن هنا بعد فشل الحلول العسكرية في حل أزمة الرهائن 1979، وبعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية الأمر الصادر في 15 ديسمبر 1979 وذلك الإجماع أمرا يشيد بتدابير مؤقتة مؤداها:

-على جمهورية إيران الإسلامية أن تكفل في الحال إعادة مبنى سفارة الولايات المتحدة ومقر السفير إلى حوزة السلطات الولايات المتحدة، وعليها أن تضمن حرمتها و الحماية بما يقتضي القانون الدولي العام، والمعاهدات النافذة بين البلدين.

-على جمهورية إيران الإسلامية، أن تكفل فورا إطلاق سراح جميع رعايا الولايات المتحدة.

-على حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن توفر، لكافة موظفي الأمم المتحدة الدبلوماسيين و القنصليين كامل الحماية و الامتيازات والحصانات التي تحق لهم في ظل المعاهدات النافذة .

-على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية و حكومة جمهورية إيران الإسلامية، ألا تتخذا أي إجراء وأن تكفلا عدم اتخاذ أي إجراء يمكن أن يزيد التوتر بين البلدين.

أما في 14 ماي1980 أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسيين والقنصليين في طهران، حيث جاءت الفقرة الأولى منه نصت أن إيران قد أخلت ولازالت تخل بالتزاماتها اتجاه الولايات المتحدة، وهو الإخلال الذي تترتب عليه مسؤولية إيران، وعلى حكومة إيران أن تطلق فورا سراح رعايا الولايات المتحدة وان تضع مبنى السفارة بيد الدولة القائمة بالحماية.

وعلى هذا تلتزم غيران بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية وهو ما نصت عليه في الفقرة الخامسة من منطوق الحكم. [1]

[1] محكمة العدل الدولية، من الموقع: www.icj-cij.org.

لجأ الطرفين الأمريكي والإيراني إلى التفاوض، حيث تواصلت المفاوضات بصورة مكثفة بوساطة الجزائر كما شارك "وارن كريستوفر" آنذاك بجملة من المحادثات بالجزائر إلى أن تم التوصل إلى اتفاق نهائي يوم 19 جانفي 1981 بالجزائر العاصمة عرف باتفاقية الجزائر الذي يعد نهاية أزمة الرهائن لعام 1979 وذلك بعد موافقة البلدين على بيان الحكومة الجزائرية.[1]

ثانيا: اتفاقية الجزائر لحل أزمة الرهائن لعام 1979

هي الاتفاقية التي تم التفاوض عليها في الأيام الأخيرة من عهد "جيمي كارتر" وتم التوقيع عليها في 19 جانفي 1981، وذلك قبل يوم واحد من تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد "رونالد ريغان"، واتفاقية الجزائر عرفت بنهاية احتجاز الرهائن الأمريكيين وأسفرت عن إطلاق سراحهم الذين كان عددهم 52 رهينة.[2]

تمت مناقشة اتفاقية الجزائر على مدى 10 أسابيع من نوفمبر 1980 إلى جانفي 1981 بين نائب وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين، ووزير الخارجية الإيراني، فيما أدت الحكومة الجزائرية دور الوسيط في المفاوضات[3]، حيث نص بيان الاتفاقية في خطوطه العريضة على:

---

[1] عميمور ريمة و بوكرش نبيلة، مرجع سابق، ص115.

[2] أنظر: سعيد الصباغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران، على الرابط:
www.kotasarabia.com، تاريخ الزيارة: 2016/04/04 الساعة: 23:40.

[3] بالحبيب عبد الله ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة 1992-1997، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص 22.

1- التزام الحكومة الأمريكية بعدم التدخل في الشؤون الإيرانية ورد الأموال الإيرانية المجمدة[1] .

2- إلغاء العقوبات والشكاوي المرفوعة ضد إيران أمام المحاكم الأمريكية.

3- تجميد أموال الشاه "محمد رضا بهلاوي" في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

إلى جانب هذا أسست الاتفاقية محكمة مطالبات دولية خاصة في لاهاي لحل النزاعات التعاقدية والعقارية المنعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.[3]

وانتهت قضية الرهائن الأمريكيين في 20 جانفي1981، بحيث وصلت عشية ذلك اليوم إلى طهران طائرتان تابعتان للخطوط الجوية الجزائرية لنقل المحتجزين الأمريكيين بعد فحص حالتهم الصحية من قبل فريق الأطباء الجزائريين،[4] وصرح "رضا مالك" رئيس الحكومة الجزائرية وسفير الجزائر بواشنطن آنذاك، أن المبادئ التي قامت عليها الثورة الجزائرية هي التي ساهمت في تحرير الرهائن الأمريكيين في طهران.

وبالتالي حافظت الجزائر منذ الاستقلال على خط عدم الانحياز إلى أي طرف على حساب الآخر ومساندة الحركات التحررية أينما كانت، بالإضافة لالتزام الجزائر بالمواثيق الدولية أدى إلى اكتساب مصداقية الدول العالم.[5]

---

[1] تقدر بحوالي 97 مليارات دولار الموجودة في البنوك الأمريكية ... للمزيد انظر نيفن عبد المنعم مسعد، مرجع سابق ص 130.

[2] نيفن عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 239.

[3] محكمة المطالبات الدولية الإيرانية-الأمريكية الخاصة، بدأ العمل بها عام 1981، وهي لا تزال سارية المفعول رغم مرور ثلاثة عقود على تأسيسها وأدت دورا جيد كآلية تسوية للمطالبات وما زالت رمزا للعلاقات السيئة بين الولايات المتحدة الأمريكية أو إيران، نفين عبد المنعم، المرجع نفسه،ص 239.

[4] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 137.

[5] بهجت قرني، مرجع سابق، ص 227.

ثالثا: المواقف الدولية من الوساطة الجزائرية في النزاع الأمريكي- الإيراني حول مشكلة الرهائن

في هذا السياق أعرب "وارن كريستوفر" خلال التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق عن امتنان الولايات المتحدة الأمريكية وشكرها للوسيط الجزائري على مساهمتها الفعالة في عملية إطلاق سراح المحتجزين، مما قاله: "إن هذا النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر بصفة خاصة وزير خارجيتها وفريق المفاوضة ودبلوماسييها"[1]، وأعرب الرئيس الأمريكي عن شكره للجزائر على الدور الإيجابي الذي لعبته أثناء المفاوضات الأمريكية-الإيرانية.[2]

وعليه تعتمد حنكة الموقف الجزائري على مقومات الحكمة والحياد والثبات لحل الأزمات على مختلف المستويات، هذا ما يؤكد دورها الريادي عربيا ،حيث تعد القائد الفعلي والحقيقي للمنطقة العربية.[3]

ومن جهة أخرى تميزت الجزائر بموقفها وحنكتها كما تتسم بالثبات سواء فيما يتعلق بدول الجوار أو الدول الأخرى في الصراعات الدولية التي تتبناها.[4]

المطلب الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإريتري الإثيوبي

إن اشتداد النزاع الحدودي بين اريتريا وأثيوبيا، دفع الجزائر خوض الوساطة في هذا النزاع بالرغم من الوضع الأمني الذي كانت تعيشه في تلك الفترة، إذ تدخلت في إحدى أعقد

---

[1] بوعشة محمد ، مرجع سابق، ص ص 137، 138.

[2] جاء في قوله: "أود أعرب بصفة علنية، كما سبق لي أن فعلت ذلك في مجالسي الخاصة عن تشكراتي للجزائريين عن العمل الرائع الذي أنجزوه في التحكم بكل الدقة والإنصاف بيننا وبين القادة الإيرانيين".أنظر: الجزائر تكسب الرهان في قضية السفارة الأمريكية بطهران، موقع سابق.

[3] المكانة التي تحتلها الجزائر على الساحة الدولية، الموقع:
http://elhiwardz.com/national/41245 تاريخ الزيارة:2016/03/04, على الساعة: 20:00.

[4] المكانة التي تحتلها الجزائر على الساحة الدولية، الموقع نفسه.

المنطقة الإفريقية التي تعاني من أزمات متراكمة تأبى التوقف، ومنطقة إستراتيجية للكيانات الإقليمية والدولية، وبالتالي فقد حمل الوسيط الجزائري نفسه مسؤولية كبيرة لحل هذا النزاع وقد جاء هذا بالتزامن مع انعقاد المؤتمر 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي الآن)، فكيف كانت الدبلوماسية الجزائرية في هذا النزاع؟ وهل حققت الوساطة الجزائرية هدفها؟

الفرع الأول: اتصال الوسيط الجزائري بأطراف النزاع

عقب انفجار الصراع وتصاعد حدة التوتر بين الجانبين، خاصة بعد قيام القوات العسكرية الإرتيرية يوم 1998/05/06، باقتحام الحدود المشتركة، والتوغل داخل الأراضي المتنازع عليها[1]، وفي خضم استمرار واشتداد هذا النزاع، اهتمت منظمة الوحدة الإفريقية بهذا الملف في القمة 34 ببوركينافاسو غير أنها لم تستطع الحد من شبح الحرب، ليأتي انعقاد القمة 35 للمنظمة والحرب مشتعلة بين البلدين[2]، ما بين 12و 1999/07/14 المنعقدة بالجزائر، بحيث تم إعطاء المبادرة للجزائر[3]، وهو الأمر الذي كانت تبحث عنه[4] حيث طرحت وساطتها لحل هذا النزاع وأولته اهتماما بالغا في محاولة منها للعودة من جديد إلى الساحة الدولية.[5]

---

[1] نجلاء محمد مرغي، موقع سابق.

[2] العايب سليم، مرجع سابق، ص 105.

[3] بوعشة محمد ، مرجع سابق، ص 110.

[4] العايب سليم، مرجع سابق، ص 105.

[5] بالنظر إلى الأزمة الداخلية التي عانتها الجزائر عقب تسعينات القرن الماضي، للمزيد أنظر: بوعشة محمد مرجع سابق ص ص 113، 117، وأنظر أيضا بن سلطان عمار، نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر،الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر، دار هومة 2004، ص 105، أنظر أيضا إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 169، 170.

حيث أعلن رسميا عن الوساطة الجزائرية، عقب هذا المؤتمر (القمة)، استمرارا لمجهودات منظمة الوحدة الإفريقية، وقد أشار الرئيس السيد" عبد العزيز بوتفليقة" عند افتتاحه مؤتمر القمة 35 إلى ضرورة تحرك المجموعة الإفريقية، من أجل وضع حد للحرب بين الأشقاء في القرن الإفريقي.[1]

ولهذا الغرض قام رئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك السيد"عبد العزيز بوتفليقة" بتعيين وفد رفيع المستوى برئاسة السيد "احمد أويحي" وزير العدل آنذاك كممثل عنه، والذي تابع الملف في الجزائر وعلى مستوى البلدين المتحاربين طيلة حوالي سنة[2]، بالإضافة إلى السيد "عبد القادر مساهل" الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية ومدير قسم إفريقيا بالوزارة سابقا، كما تم تعيين بعثة الجزائر الخاصة في إثيوبيا.[3]

حيث أشرف الرئيس السيد"عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا على ملف النزاع إلى أن طوي[4]، وهي الإرادة التي قادت الجزائر في الأخير إلى فك الصراع المحتدم بين البلدين.

واستهدافا لإحلال السلم في البلدين، وتقليل التوتر بينهما، فقد وضعت الجزائر قواعد وميكانيزمات سارت على مستواها وساطتها، إذ أن أي وساطة فاعلة لابد أن تقوم بمعاينة واقع أطراف النزاع في علاقتهم بالماضي وأفاق المستقل، لفهم وتوقع المواقف والسلوكيات واتجاهات أطراف النزاع قصد منع الوسيط في الوقوع في أخطاء تعقد الصراع أكثر.

---

[1] بوعشة محمد ، مرجع سابق، ص 113، أنظر أيضا، العايب سليم، مرجع سابق، ص 102.

[2] مشيد أمير ، مرجع سابق، ص 81.

[3] الموسوعة السياسية، المجلد السابع، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 130-149.

[4] وهو الأمر المستمد من أحمد مبادئ الدبلوماسية الجزائرية المتمثل في سيطرة العوامل الشخصية على الدبلوماسية الجزائرية، حيث تم منح سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للبلاد للمزيد أنظر: عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص ص 82-84.

في هذا الإطار فقد عمل الوسيط الجزائري على التحضير الجيد للوساطة التي خاضها في النزاع الأريتيري الأثيوبي، من خلال السيطرة على خلفيات النزاع، وأهدافه وطموحات الأطراف المتنازعة.[1]

فمعروف عن الجزائر أنها عندما تتولى إدارة ملف في الخارج تحاول دائما إتقانه وتوفير كل ما يمكن من وسائل لإنجاحه[2]، وعلى ذلك لوحظ تنقل الرئيس السيد"عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا بقاعة المؤتمرات، بين مكان تواجد الوفدين الإثيوبي والإريتري، بهدف تبادل بعض الأفكار وفهم شروط كل طرف والمعالم العامة للنزاع.[3]

ولضخامة القضية فقد عملت الجزائر على اختيار شخصيات دبلوماسية بارزة لها قدرات و وزن على المستوى الدولي كوسيط لحل القضية، فمعلوم أن الوسيط الدولي يعتبر آلية وشخصية بارزة و قوية ذو تأثير مهم في عملية الوساطة، مما يسهل حل النزاعات على المستوى الدولي[4].

وعلى ذلك عمل الوسيط الجزائري على توظيف دبلوماسيين ومفاوضين محنكين على رأسهم السيد "أحمد أويحي" بالنظر إلى صفات الدبلوماسي الجيد التي كان يتحلى بها، فله تاريخ مشرف كوسيط في عدة نزاعات منها دوره في مالي عقب النزاع الداخلي الذي نشب في 1991 و1992، وعلى ذلك أوليت له مهمة الإشراف على عملية الوساطة بين البلدين المتنازعين في مرحلتها الصعبة والخطيرة والتي كادت أن تفشل أكثر من مرة.

هذا إلى جانب الدبلوماسي الجزائر "عبد القادر مساهل" الذي تنقل إلى منطقة الصراع بدوره أكثر من مرة، لتعميق الفهم الجيد، لخلفيات النزاع.

---

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 58.

[2] بوعشة محمد، المرجع نفسه، ص 193.

[3] مشيد أمير، مرجع سابق، ص 80.

[4] قارة ليلي ،الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963 الى 2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دبلوماسية ،جامعة الجزائر ،2011، ص ص 31 –32.

وبالتالي فقد قام الوسيط الجزائري في هذا الإطار بنقل مقترحات إريتريا لإثيوبيا والعكس كما قام أحيانا بتعديل المقترحات أو الردود، وهذا كله ضمن حركة نشطة وسريعة، خصص لأجلها الوسيط الجزائري الكثير من الجهد والمال إضافة إلى تخصيص رحلات جوية خاصة باتجاه منطقة النزاع.[1]

الفرع الثاني: معوقات الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإرتيري الإثيوبي

واجهت الجزائر العديد من العقبات في مسيرة وساطتها في النزاع الإثيوبي الإرتيري وصلت في العديد من المرات إلى حد الفشل، منها ما تعلق بها كدولة، ومنها ما تعلق بأطراف النزاع، ومنها ما يرجع إلى عوامل أجنبية خارجية.

أولا: المعوقات الداخلية

تعود إلى الوضع الداخلي المتأزم، فقد عانت الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي من أزمة داخلية حادة، ومعقدة، لم تسمح للجزائر من التأقلم بفعالية مع الأوضاع الدولية، أو أن تلعب دورا هاما على مستوى الساحة الإقليمية والعالمية، وهو ما أثر على ثقة أطراف النزاع في البداية بشأن وساطة الجزائر لحل النزاع، بالنظر إلى عدم قدرتها على احتواء أزمتها الداخلية، فالأولى لها الاهتمام بأزمتها الداخلية قبل أن تتورط في مشاكل خارجية.[2]

ثانيا: على مستوى أطراف النزاع

ترجع إلى عدة أسباب سواء تلك المتعلقة بأطراف النزاع أنفسهم، أو تلك المتعلقة بنظرتهم إلى الوسيط الجزائري، فالأولى ترجع إلى كون الطرفين المتنازعين في حالة من التخلف، والفقر المدقع، والتفكك والتشتت والتشرد، بسبب الصراعات التاريخية والمستمرة وبالتالي فالطرفان يكنان لبعضهما العداء الشديد، تولد عنه تفكير انتقامي ظل يتجدد

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص ص126- 128، وص148.

[2] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 222.

باستمرار، ضف له أن الحرب بين الطرفين كانت قائمة، مما يعني صعوبة كبرى في تناول الموضوع، وبالتالي فالوساطة ستتم باتجاه حكومتين ضعيفتين، مما يؤثر على عملية الوساطة برمتها[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الوساطة الجزائرية كادت أن تفشل في العديد من المرات بسبب تمسك كل طرف بموقفه فإريتريا ترى ضرورة وقف إطلاق النار ثم الشروع في المفاوضات، أما إثيوبيا فكانت ترى ضرورة توضيح كل شروط وتقنيات التسوية قبل وقف إطلاق النار، وهو الذي أدى إلى توسيع حدة الصراع بشكل كبير بين الطرفين.[2]

أما الثانية فإن نظرة قادة الطرفين إلى بعض البلدان العربية بصفة عامة تحمل نوع من العداء والكره، وهو ما يفسر الصعوبة التي واجهت الوساطة الجزائرية في نزاع الحال.[3]

إضافة إلى نظرة الشك التي علت موقف الطرفين المتنازعين، إذ أنهما كان يشكان في قدرة الجزائر على أداء هذه الوساطة بنجاح بالنظر إلى أزمتها الداخلية، وبالتالي فقد لاح في الأفق تحفظ رسمي إثيوبي واريتري على الوساطة الجزائرية لاسيما في مراحلها الأولى.[4]

ثالثا: على المستوى الخارجي

فإن هناك قوى إقليمية ودولية لا تنظر لوساطة الجزائر في نزاع الحال بطمأنينة مبررة ذلك بأن الجزائر لم تستعد بعد قوتها حتى تورط نفسها في وساطة قد تأخذ منها الكثير من الجهد والمال، في حين الأولى لها توفير قدراتها لحل أزمتها الداخلية.[5]

---

[1] بوعشة محمد، المرجع نفسه، ص ص 19-112-123، أنظر أيضا: العايب سليم، مرجع سابق، ص 103.

[2] العايب سليم، مرجع سابق، ص ص 105-106.

[3] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 74.

[4] بوعشة محمد، المرجع نفسه، ص 113، ص 20، أنظر أيضا: العايب سليم، مرجع سابق، ص 103.

[5] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 19،و ص 170.

فقد تعددت ردود الأفعال بشأن هذه الوساطة، لاسيما الموقف المصري والمغربي رغم أنهما لم يعبرا عنه بشكل رسمي وعلني لكن التحرك السياسي لهذين البلدين يكشف عن رغبتها في أن لا تكون للجزائر أدوار مؤثرة في القرن الإفريقي.

فمصر لم تعطي أهمية للمبادرة الجزائرية في القرن الإفريقي انطلاقا من عدة معطيات أولها أزمة الجزائر الداخلية، والبعد الجغرافي للجزائر عن منطقة النزاع، أما العامل الثاني فيرجع إلى ثقة مصر بنفسها حول رؤيتها في منطقة النزاع، والتمحور حول أن الأمر سيبقى على حاله في القرن الإفريقي سواء تدخلت الجزائر أم لا، على اعتبار أنها ترى نفسها ممثلة للعرب ومنطقة القرن الإفريقي أمام العالم، وبالتالي فأمر هذه المنطقة سوف يؤول إليها بشكل أو بآخر، وهي على ذلك لن تسمح لدول أخرى بالتدخل[1]، ضف إلى ذلك قيام الرئيس المصري بالانسحاب مبكرا من المؤتمر 35 بعد أن تيقن من دور الجزائر في القيام بهذه الوساطة، قصد إفشال المؤتمر وبالتالي إفشال دور الجزائر في القيام بالوساطة.[2]

أما على الجانب المغربي فهو الآخر لم ينظر إلى مبادرة الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الاريتري بنظرة تفاؤلية وبارتياح، ويرجع ذلك إلى أن المساهمة الجزائرية قد تنعكس سلبا على نزاع الصحراء الغربية من زاوية المصالح المغربية ، وبالتالي فإن نجاح الوساطة الجزائرية في النزاع الاريتري الإثيوبي قد يفهم منه أن الجزائر تريد استعادة دورها في المنطقة المغرب العربي وهذا ما يشكل تهديد لمصالح المغرب، خاصة بعد أن احتل مركز القيادة في هذه المنطقة بعد دخول الجزائر في أزمتها الداخلية.[3]

---

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص ص 229- 230.

[2] العايب سليم، مرجع سابق، ص 102.

[3] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص ص 236-237، أنظر أيضا العايب سليم، مرجع سابق، ص ص 102-103.

الفرع الثالث: نجاح الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الاريتري

رغم الصعوبات التي واجهتها الجزائر في وساطتها في هذا النزاع إلا أنها استطاعت عبر مسيرة شاقة الوصول إلى حل يرضي الطرفين، حققت به مركزا مرموقا على الساحة الدولية، بالرغم من الأزمة الداخلية التي كانت تعانيها وما يعزز نجاحها هو محاولة العديد

من جهود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية[1]، تسوية هذا النزاع إلا أن هاته الجهود لم ترقى إلى درجة الوساطة التي قادتها الجزائر، بالرجوع إلى مواقف أطراف النزاع الرافضة لها.

أولا: سير الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الاريتري

فبعد انعقاد القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر ما بين 12 و14 جويلية 1999 وإعطاء المبادرة للجزائر لحل النزاع، تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء هذا النزاع، انطلاقا من إيمانها وتكريسها لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات وضرورة التعاون الإفريقي.[2]

---

[1] والتي من بين هذه الجهد الدولية: وساطة الرئيس الأوغندي "يوري موسفني" في جويلة 1998، أنظر: صلاح حليمة مرجع سابق، ص 65، ووساطة الرئيس الجيبوتي" حسن أبتدون" في ماي 1998، وانظر لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 76 ووساطة اليمن في فيفري 1999، ومساعي الرئيس الليبي "معمر القذافي" وكذا وساطة إيطاليا وألمانيا وبلجيكا، أنظر: صلاح حليمة، مرجع سابق، ص ص 65-66، أما عن وساطة المنظمات الدولية والإقليمية فنجد منظمة الأمم المتحدة أنظر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، إعداد قسم خدمات شبكة الأنترنت بالأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلان جميع الحقوق محفوظة، الأمم المتحدة متاح على الموقع:
www.un.org/cr/peacekeeping/missions/unnee/ background.html، تاريخ الزيارة: 2016/03/03، على الساعة: 21:00، و وساطة منظمة الوحدة الإفريقية، وأيضا الاتحاد الأوروبي، أنظر: محمد عاشور، النزاع الإثيوبي-الإريتري، مركز الحضارات للدراسات السياسية، ص ص 1/50- 2/50، متاح على الموقع:
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=12974 ، تاريخ الزيارة:2016/03/10، على الساعة:11:10.

[2] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 75 - 78.

وقد طرحت خلال هذه القمة وثيقة عرفت بإجراءات وضع اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع الإثيوبي الإرتيري، وهي الوثيقة المكملة للوثيقة الأولى التي وضعت في القمة بعنوان: اتفاق إطار عمل المنظمة في نوفمبر 1998[1]، ومن بين ما تضمنته هذه الوثيقة بأن تعيد اريتريا وزع قواتها خارج الأراضي التي احتلتها بعد 1998/05/06، كما ألزمت الطرفين بالتعهد بوضع حد للاعتداءات الحاصلة.[2]

في حين انصرفت الوثيقة الثانية إلى ضرورة التزام الطرفين بوقف العمليات العسكرية وطالبت الوثيقة بإقامة لجنة محايدة لتحديد المناطق المعنية التي يجب على الطرفين إعادة وزع قواتها فيها.[3]

وقد قبلت اريتريا هذه الوثيقة مباشرة، ووقعت عليها، في حين وافقت عليها إثيوبيا مبدئيا وأحجمت عن التوقيع عليها بحجة دراستها في أديس بابا، والرد عليها لاحقا.[4]

وعلى إثر كل هذا، ومباشرة بعد القمة الإفريقية 35، عين الرئيس السيد "عبد العزيز بوتفليقة" –رئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك– وفدا مفاوضا رفيع المستوى، يرأسه "أحمد أويحي" لمتابعة توصيات القمة[5]، ليشرع بعد ذلك الوسيط الجزائري في إدارة عملية الوساطة بين البلدين المتنازعين.

وما يلاحظ على وساطة الجزائر أنها، ولمواجهة الصعوبات والعراقيل التي واجهتها، فقد اتجهت نحو تفعيل "دبلوماسية المكوك[6] من جهة، والضغط الدبلوماسي من جهة أخرى.[7]

---

[1]الصراع في القرن الافريقي، موقع سابق.

[2] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 78.

[3]بعثة الأمم المتحدة، في إثيوبيا واريتريا، موقع سابق.

[4]العايب سليم، مرجع سابق، ص 105.

[5]لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 78.

[6]تعرف على أنها: أسلوب محدد في إجراءات المفاوضات بين طرفين متحاربين يتعذر لقائهما المباشر، أنظر بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 148.

[7]بوعشة محمد، المرجع نفسه، ص202.

1-**فبالنسبة لدبلوماسية المكوك:** فقد عملت على تجسيدها سواء على مستوى الوفد المفاوض الذي قادتها، أو على مستوى عدد الجوالات ومدتها.[1]

فبالنسبة للوفد الذي قاد عملية الوساطة فقد تم بيان ذلك بالتفصيل أعلاه، أما بالنسبة لعدد الجولات ومدتها، فقد بلغت 07 جولات وهي كالتالي:

الجولة الأولى: امتدت من 22 إلى 1999/07/25 استمرت 4 أيام قام فيها المبعوث الشخصي لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية السيد أحمد أويحي[2]، بزيارة ميدانية لعاصمتي الدولتين، أين أجرى محادثات مع الدولتين المتنازعتين[3] للبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق تطبيق سريع وتام لإتفاق الإطار وكيفياته الخاص بتسوية النزاع.[4]

وسعيا من الدبلوماسية الجزائرية لتغليب التسوية السلمية للنزاع، تشكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث الشخصي للرئيس السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيس منظمة الوحدة الإفريقي، تم الاجتماع في الجزائر[5]، بحيث نتج عنه ترتيبات فنية لتطبيق الإتفاق الإطار وطرق تنفيذه[6]،تضمن 10 بنود.[7]

الجولة الثانية: امتدت من 05 إلى 1999/05/11، قام بها نفس المبعوث إلى عاصمة الدولتين المتنازعتين، قدم خلالها وثيقة الترتيبات الفنية، والتي تدور أساسا حول وقف المعارك، ووضع لجنة محاذية مكلفة بتحديد المواقع الواقعة تحت مراقبة البلدين في 1998/05/06، إنشاء بعثة لحفظ السلام، ضبط الحدود ورسم معالمها حسب وحدة الخرائط

---

(1) مشيد أمير، مرجع سابق، ص 81.

(2)بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 150.

(3) لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 78.

(4)بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 150.

(5) لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 78.

(6)الصراع في القرن الإفريقي، موقع سابق.

(7)لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 79.

التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة والقانون الدولي الساري.[1]

وقد وافقت عليها اريتريا بدون شروط، في حين أبدت إثيوبيا اعتراضها على بعض بنود الوثيقة وطلبت توضيحات بشأنها في رسالة رسمية وجهها رئيس الوزراء الإثيوبي "ميلاس زيناوي" إلى الرئيس الجزائري.[2]

الجولة الثالثة: امتدت من 22 إلى 1999/08/26، قام بها نفس المبعوث إلى عاصمة الدولتين المتنازعتين، أسمرا وأديس بابا، انصبت على تقديم توضيحات إلى إثيوبيا، لتوافق هذه الأخيرة على وثيقة الترتيبات الفنية، وإن لم تكن كافية حسب وجهة نظرها.[3]

وبالرغم من جهود الرئيس الجزائري إلا أن حالة التوتر ظلت قائمة بين البلدين خاصة بعد إعلان إثيوبيا في سبتمبر 1999، تعرضها لهجوم واسع من القوات الإريترية، كما أصدرت بيان تعلن فيه تناقض في خطة السلام الإفريقية في 1999/09/04، وفي الجهة المقابلة أصدرت إريتريا بيانا في 1999/09/06، تشير فيه إلى عدم تعامل المجتمع الدولي بجدية مع عدوان الحكومة الإثيوبية.[4]

الجولة الرابعة: جاءت إثر استياء الوسيط الجزائري من الوضع المحتدم بين الطرفين، فقام المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري مرة أخرى بجولة رابعة امتدت من **24 إلى 1999/10/30** كان هدفها تقديم توضيحات إضافية إلى إثيوبيا، حتى تزول مخاوفها بشأن بعض جوانب الترتيبات التقنية، مع استطلاع موقفها بشأن هذا الموضوع[5]، وعلى إثر هذا

---

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 150.

[2] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 80.

[3] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 151.

[4] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 80.

[5] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 151.

تدخل الرئيس الجزائري شخصيا عبر محاولته تقريب وجهات النظر بين البلدين عن طريق مراسلات غير رسمية إلى الجانبين، إلا أنها باءت بالفشل.[1]

الجولة الخامسة: حصلت في الفترة ما بين 24 فيفري و 4مارس 2000، هدفها إزالة الخلاف أو التقليل منه والمتعلق بالإجراءات التقنية المشار إليها أعلاه، إلا أن ذلك لم يحصل في هذه الجولة[2]، وأمام هذا الوضع اقترح الرئيس الجزائري، إجراء مفاوضات غير مباشرة بين البلدين في الجزائر، وهو ما حصل فعلا في الفترة ما بين 29 أفريل إلى 5 ماي 2000، لمشاركة الطرفين المتنازعين الاتحاد الأوروبي، أمريكا وأحمد أويحيى ممثلا عن الجانب الجزائري، وبالرغم من استمرار المفاوضات لمدة أسبوع إلا أنها باءت بالفشل بسبب تعنت الطرفين وتمسكهما بمقتراحاتهم بشدة.[3]

ورغم المواجهات العسكرية، وفشل المفاوضات، إلا أن جهود الدبلوماسية الجزائرية لم تتوقف، بل تواصلت إيمانا بمبدأ الحل السلمي للنزاعات، ضف له الحنكة الدبلوماسية للرئيس الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، والإحترام الذي يحظى به على المستوى الدولي والإفريقي، وعلى ذلك وجه دعوة استعجالية لحكومتي الدولتين للوقف الفوري للمواجهات العسكرية، مشمولة بنداء للمجتمع الدولي قصد مديد المعاونة لحل النزاع.[4]

---

[1] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 80.

[2] مشيد أمير ، مرجع سابق، ص 82.

[3] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 81.

[4] لحلوح بلقاسم، المرجع نفسه، ص 82.

الجولة السادسة: امتدت من 21 إلى 24 ماي 2000، هدفها التوصل إلى وقف فوري للمعارك، واستئناف المفاوضات غير المباشرة في الجزائر، ومطالبة الطرفين بالإنسحاب الفوري لقواتهم إلى المواقع المحتلة، قبل 6 ماي 1998، وتنفيذ القرار دون تأخير.[1]

وردا على ذلك أعلنت الحكومة الإريترية سحب قواتها من منطقة "زال أمبيسا" وأكدت استعدادها لاستئناف المفاوضات في الجزائر.[2]

الجولة السابعة: امتدت من 25 إلى 27 ماي 2000، فبالنظر لصعوبة الموقف واستمرار الحرب، وعدم حصول المفاوضين الجزائريين على أي تقدم، قرر رئيس منظمة الوحدة الإفريقية السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، الانتقال شخصيا إلى عين المكان للتحاور مع زعماء البلدين[3]، بدون أن تكون الزيارة مبرمجة أصلا[4]، وهو ما يؤكد حرصه الشديد على هذا الملف ودعمه لإحلال السلام في المنطقة وهي الزيارة التي كلّلت بإقناع الطرفين باستئناف المفاوضات ابتداءا من 2000/05/29.[5]

وبالفعل انطلقت جولة ثانية من المفاوضات في 2000/05/30 بعد المفاوضات التي جرت في الجولة الخامسة، بقصد تسوية مجمل النقاط المتعلقة بتطبيق مخطط السلام

---

[1] مشيد أمير، مرجع سابق، ص 82.

[2] لحلوح بلقاسم، مرجع السابق، ص 82.

[3] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 154.

[4] بوعشة محمد، المرجع نفسه، ص 129.

[5] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 82.

بدءا من إعادة نشر قوات الطرفين إلى غاية تسوية النزاع الحدودي على أساس القانون الدولي المعمول به من خلال تحديد ورسم الحدود.[1]

ورغم كل ذلك استمر رفض إثيوبيا لمخطط السلام، واستمر القتال بين الجانبين، وهو ما شكل تحديا للوسيط الجزائري الذي بادر إلى تقديم اقتراح المتمثل في الوقف اللامشروط للعمليات العسكرية ثم مناقشة المسائل الأخرى[2]، ليتم بعد ذلك الإتفاق على العديد من النقاط بين الطرفين باستثناء تلك المتعلقة بالمنطقة الأمنية وتشكيل بعثة حفظ السلام وحرصا من الرئيس الجزائري على تفعيل أكبر للوساطة الجزائرية، وعدم تفويت هذه الفرصة لحل النزاع سلميا، قام شخصيا بمناقشة الإتفاق مع وفدي البلدين وتقديم حل وسط يرضي الطرفين، وعلى ذلك وفي 2000/06/18، تم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، وقد تم توقيع هذا الاتفاق بمشاركة وحضور طرفي النزاع، والمبعوث الخاص للرئيس الأمريكي وممثل الاتحاد الأوروبي والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، بعناية الرئيس الجزائري[3] عرف باتفاق الجزائر.[4]

وألزم الاتفاق الطرفين بوقف فوري لعمليات القتال، وأكدت الأطراف المتنازعة من جديد قبولها لاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنهجيات تنفيذه.[5]

---

[1] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 82-83.

[2] الحرب الإثيوبية الإرتيرية، موقع سابق

[3] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 83، أنظر أيضا: الحرب الإثيوبية الإرتيرية، موقع سابق.

[4] بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، موقع سابق.

[5] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 84.

إلا أن اتفاق وقف إطلاق النار لم يشمل على نقاط تضمن الحل النهائي للنزاع خاصة فيما يتعلق بالتعويض، ومشكلة الحدود، لذلك تحركت الوساطة الجزائرية من جديد قصد استمرار الطرفين في المفاوضات[1]، رغم أنه كان من المفروض أن تسلم الجزائر ملف النزاع إلى "الطوغو" التي تسلمت رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية في جويلة 2000، لكن واعترافا بالدور الناجح الذي قام به الوسيط الجزائري، تقرر وبالإجماع من الرؤساء الأفارقة تكليف الجزائر بمواصلة الإشراف على تسوية النزاع إلى غاية التسوية النهائية.

وعلى ذلك قام الوسيط الجزائري بتكليف الوزير المنتذب للشؤون الإفريقية لدى وزارة الخارجية "عبد القادر مساهل" في الفترة ما بين 23 إلى 2000/10/27 للقيام بالاتصالات من أجل إيجاد حل لمشكل الحدود، والتعويضات، فبالنسبة للمشكل الأول فقد تم الاتفاق على ترسيم الحدود وفق مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار و وفق الاتفاقيات الاستعمارية المبرمة في 1900، 1902، 1908، بين إيطاليا وإمبراطورية الحبشة.

أما فيما يتعلق بالتعويضات فقد اقترح الوسيط الجزائري تكوين لجان خبراء لدراسة المسألة ومن أجل فعالية أكبر للنتائج المتوصل إليها، تنقل الوسيط الجزائري إلى الدولتين قصد إقناع الطرفين للوصول إلى تسوية نهائية[2]، وشاملة للصراع أين تكللت هذه

---

[1] مسار النزاع الحدودي بين اريتريا واثيوبيا، متاح على الموقع:
www.fljazeera.net/news/internationnal، تاريخ الزيارة: 2016/03/13، على الساعة: 18:18.

[2] الحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 83- 84.

المحادثات والجهود التي ترأسها الرئيس السيد "عبد العزيز بوتفليقة" عن توقيع اتفاق السلام في 12 ديسمبر 2000[1] في الجزئر بين إثيوبيا وإريتريا.[2]

وفي هذه المناسبة ألقى الرئيس الجزائري كلمة مؤكدا فيها أن اتفاق السلام نموذج يجب أن يقتدى به لتسوية النزاعات والقضاء على بؤر التوتر في إفريقيا.[3]

2-**أما بالنسبة للضغط الدبلوماسي:** فإن جهود الوساطة الجزائرية ما كانت لتكلل بالنجاح لولا اعتمادها إلى جانب وساطتها على الضغط والتهديد مباشرة أو من خلال الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[4]

فالوساطة ليست فقط محاولة التوفيق بين البلدين بالمجاملة والدبلوماسية فهذه وحدها قد لا تفلح، لذلك تلجأ الدول الوسيطة إلى كل وسائل الضغط والتهديد عندما ترى تماطلا وعدم استجابة لكل الاقتراحات المقدمة ضمن الوساطة والتي تأخذ شكل منع مساعدات، أو حصار شامل و غيرها.

---

[1] العلاقات الإثيوبية الإريترية ...بين الشد والجذب، متاح على الموقع:
www.facebook.com/permalink.php، تاريخ الزيارة: 2016/03/13، على الساعة: 18:56.

[2] العلاقات الإثيوبية الإرتيرية...بين الشد والجذب، متاح على الموقع:
www.adowulis.net/entry.php، تاريخ الزيارة: 2016/03/13، على الساعة: 19:00.

[3] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 84.

[4] فقد كان دور الولايات المتحدة الأمريكية ديناميكيا على خلاف الدور الأوروبي الذي كان شكليا، بالرغم من أنه حظي بمجاملة واسعة من قبل الرئيس السيد "عبد العزيز بوتفليقة" عند تدخله وقت توقيع اتفاق السلام، فقد تحركت واشنطن واعدة إريتريا وإثيوبيا بمساعدات أمريكية متنوعة، وهو ما حصل فعلا بعد الحرب، للمزيد أنظر أمير سعيد، مرجع سابق، ص 81، أنظر أيضا العايب سليم، مرجع سابق، ص 106.

وقد لجأ الوسيط الجزائري لتوظيف "الضغط الدبلوماسي، محذرا أطراف النزاع أنه في حالة عدم الاستجابة للوساطة التي يقودها، فإنها ستكون هي الخاسر الأكبر، إضافة إلى عدم تعاون العالم معها، قد يصل إلى حد فرض عقوبات عليهما لاسيما من أمريكا وأوروبا.[1]

ومن جهة أخرى فقد حذر التصور الجزائري من العواقب الوخيمة على البلدين في حالة عدم الالتزام بالاتفاق المتوصل إليه[2]، في سعي منه للتأثير على الأطراف المتنازعة.

و كل هذه العوامل ساهمت ولابد في إنجاح الوساطة الجزائرية في منطقة القرن الإفريقي بعد مسيرة شاقة وعويصة دامت 18 شهرا من جويلية 1999 إلى ديسمبر 2000، وهو ما اكسبها صفات الوسيط الجيد في هذا النزاع المعقد من إنصاف وحيادية فالوسيط الجزائري لم ينحز للطرف الإثيوبي على حساب الاريتيري والعكس، وهو أيضا ما عزز واكسبها الثقة والمصداقية من الجانبين والذي ترجم وتوج باتفاقية السلام 2000، ويلاحظ أيضا أن الوساطة الجزائرية في هذه القضية أخذت طابع تسلسلي أي على مراحل زمنية متفاوتة لتسهيل ومساعدة الأطراف المتنازعة على الوصول إلى حل للنزاع.

---

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص ص 202- 203.

[2] بوعشة محمد، المرجع نفسه، ص 192.

ثانيا: بعض المواقف الدولية من الوساطة الجزائرية

إن كلمة الحاضرين أثناء حفل توقيع اتفاق السلام تدور كلها حول "مدح" الجزائر ورئيسها السيد "عبد العزيز بوتفليقة" على الدور الذي أداه، في التوصل إلى توقيف الحرب وإبرام اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا.

وعلى ذلك جاءت كلمة الرئيس الإرتيري "اسياس أفوركي" تشيد بالدور المتنامي والحكيم للوسيط الجزائري في الوصول إلى حل سلمي في النزاع مع إثيوبيا حيث قال: "إن إريتريا عازمة على طي صفحة الماضي والبدء في مستقبل للسلم والوئام مع إثيوبيا، وحول هذا أريد التنويه بجهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ودوره المتنامي وحكمته في التوصل إلى حل سلمي في الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا...كما أنوه بجهود السيد أحمد أويحيى وعبد القادر مساهل في الدور الذي لعباه في نفس العملية".[1]

وعلى الجانب الإثيوبي فقد كانت كلمة الوزير الأول الإثيوبي "مليس زيناوي" فقد أرجع الفضل في الوصول إلى توقيع اتفاق السلام إلى جهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مؤكدا على إلتزامه العمل به بحذافيره، حيث جاء على لسانه "إن التوقيع على هذا الاتفاق أضحى ممكنا بفضل الجهود الذؤوبة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة...إن الوسائل التي وضعتها الجزائر في متناول طرفي النزاع تعد برهانا آخر على عزم الجزائر وإرادتها في تحقيق السلام والاستقرار في القارة الإفريقية...ومهما يكن فإن إثيوبيا ستلتزم بتجسيد إتفاق السلام بحذافيره".

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص210.

كما أن كلمة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لم تخرج عن هذا الإطار حيث جاء على لسان "مادلين ألبرايت" وزيرة خارجيتها: "إن الرئيس "بيل كلنتون" ينقل عرفان الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس بوتفليقة على الجهود التي بذلها...".

"إن الدور الذي لعبه الرئيس بوتفليقة والجزائر بشأن تسوية النزاع كان جوهريا..."[1]

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد قال ممثله "رينو سيرى": "إن أملي أن يشكل اتفاق السلام الموقع بالجزائر بين إثيوبيا وإريتريا حدثا تاريخيا في إقامة عهد جديد...".

"وإني أقدم شكري الخاص للرئيس بوتفليقة على التزامه بالمسار الذي أفضى إلى هذه النتيجة...".

كما أشد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان كذلك بجهود الجزائر في إحلال السلم والأمن في منطقة النزاع حين قال: "...نحن ننوه بجهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة...وبالدور الذي لعبه الرئيس كلنتون...في التوصل إلى تحقيق الاتفاق التاريخي اتفاق السلام بين اريتريا واثيوبيا، وهو يمثل انتصارا منطقيا للدبلوماسية...".

وأخيرا صرح الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سليم أحمد سليم بـ : "...إن اتفاق السلام الشامل بين إثيوبيا وإريتريا، يمثل انتصارا باهرا، وحدثا مشهودا ليس للبلدين فحسب

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص ص210- 212.

بل للقارة الإفريقية كلها، وإن الجزائر لعبت منذ بداية النزاع المسلح بين البلدين دورا كبيرا...".

وأضاف "إن الرئيس بوتفليقة –الحريص على تحقيق السلام في إفريقيا– ساهم في تجسيد هذا النصر بحيث لم يدخر جهدا، وضحى أيما تضحية متعاونا في ذلك مع البلدان الإفريقية...".

كما صرح قائلا: "وإني شخصيا أتشرف بالمساهمة رفقة الرئيس بوتفليقة في صنع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا".[1]

[1] بوعشة محمد، مرجع سابق، ص113– 114.

ملخص الفصل:

تعتبر الأزمة الإيرانية الأمريكية حول مشكلة الرهائن في 1979-1981 والتي كانت فيها الجزائر وسيطا، من الملفات التي تكللت فيها الدبلوماسية الجزائرية بالنجاح ،إذ أن دور الوسيط الجزائري لم يتوقف فقط على مساعدة الطرفين المتنازعين لإبرام الاتفاق بل تعداه إلى المشاركة في تنفيذه.

كما يعتبر النزاع الاريتري الإثيوبي في منطقة القرن الإفريقي من اعقد النزاعات التي استطاعت الدبلوماسية الجزائرية توظيف إمكانيتها التي تكللت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل والنهائي بين البلدين، والتي دامت قرابة السنة والنصف من الجولات والمباحثات وقد حققت الجزائر عن طريق هذا الاتفاق والذي عزز بحضور ممثلي بعض القوى السياسية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، انتصارا عظيما للوساطة الجزائرية التي اتسمت بالحياد طوال تلك الفترة التي أشرفت عليها في النزاع، مما أدى إلى نتائج مرضية كانت تتويجا للدبلوماسية وحلا سلميا بالنسبة لشعبي البلدين.

وعليه يعتبر هذين النموذجين من ابرز النزاعات التي كللت فيهما الدبلوماسية الجزائرية بالنجاح، ونالت بفضلهما مكانة مرموقة على الساحة الدولية، باعتراف أطراف المجتمع الدولي.

الفصل الثاني:

وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية الحديثة

إن موقع الجزائر المركزي في منطقة المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي الممتدان في منطقة الصحراء الكبرى، وتوغلها في عمق هذه الصحراء، ووقوعها في نقطة تقاطع إستراتيجية بين شمال ووسط إفريقيا، واحتواء هذه المنطقة على جميع بذور النزاعات الموجودة في إفريقيا تجعل الأمن القومي الجزائري، يتأثر بمختلف التفاعلات التي تحدث فيها سيما ما يحدث في ليبيا ومالي، بالنظر إلى التجاور الحدودي بينهم وبين الجزائر، فأي نزاع في كلا البلدين يؤثر ولابد على الأمن القومي الجزائري، وبالتالي فالجزائر تسعى جاهدة للبحث عن مخرج للتهديدات وبؤر التوتر التي تمس أمنها بالاعتماد على أطروحة متكاملة من حيث المبدأ والمحتوى، والتي تتوافق مع الشرعية الدولية، بينما تعلق منها بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وبالنظر إلى تفاقم حدة النزاعات الراهنة على طول حدودها الجنوبية سيما في دولتي ليبيا ومالي من جهة، والتزام الجزائر بالمواثيق الدولية سيما مبدأ حسن الجوار، وتجنب مخاطر زعزعة استقرارها من جهة أخرى، قامت الجزائر بتفعيل دور وساطتها على مستوى النزاعين الليبي والمالي.

وعلى ذلك سوف نتناول بالدراسة على مستوى هذا الفصل دور الدبلوماسية الجزائرية عبر آلية الوساطة في كل من النزاع الليبي والنزاع المالي، فهل تمكنت من الوصول إلى حل يرضى به الأطراف المتنازعة؟.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة في مالي.

المبحث الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية

شهدت المنطقة العربية عامة و بعض دول المغرب العربي خاصة مجموعة من الثورات[1] والحركات الاحتجاجية ضد النظام والمناداة بالتغيير وذلك في الأشهر الأخيرة من عام 2010 ومطلع عام 2011، إذ كانت شعارات المحتجين واحدة كلها تعبر عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وأهمها الإصلاحات الداخلية، وكان طبيعيا لثورة ناجحة في تونس، وأخرى في مصر، لأن تتأثر ليبيا- تلك الدولة الواقعة بين الدولتين- بتداعيات الثورتين [2]،حيث تشابهت كثيرا تلك الحركات في أنها بدأت سلمية قادتها الطبقة الوسطى والشباب باعتبارهم الوقود الأساسي لاندلاع الثورة، وذلك عكس التوقعات بشأن أن هذه الفئة لاسيما الشباب باعتباره غير قادر على أتعاب الواقع ناهيك عن انشغاله بتافه الأمور من الأنشطة اليومية، كما ساهم دور الإعلام والاتصال في عملية التشحين للثورة ومسيرات الاحتجاج. [3]

غير أنه كان لكل ثورة تداعياتها الخاصة وأثرها البليغ على تلك الدولة ولعل أبرزها في التجربة الليبية لما تفردت بها الأزمة على نظيرتيها التونسية والمصرية، هذا ما قادنا إلى دراسة الأزمة الليبية نظرا لحدة نزاعها، وميزة قيام الثورة وتداعياتها على المجتمع الدولي إلى يومنا هذا.

---

[1] الثورة بالمعنى الواسع هي التغيير الكامل والشامل والجذري الذي يعم كل النواحي، ويقضي على القديم ويأتي بالجديد في جميع المجالات (الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية والثقافية.....) إذ يلعب فيها الوعي الجماعي دورا محوريا، من الموقع:نور أبو علي،"الأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي"، www.statimes.com تاريخ الزيارة: 2016/04/29، على الساعة: 10:30.

[2] مجموعة الأزمات، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط، العدد 170، 6 ماي 2011.

[3] محمد عاشور مهدي، أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، من الموقع: http://www.sis-gov.eg/Newvr/34/ ، تاريخ الزيارة: 2016/05/01، الساعة: 20:30.

المطلب الأول: الأزمة الليبية

إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت، فإن النتيجة حتما هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار[1] وهذا ما شهدته ليبيا حيث واجهت الكثير من الصعاب على وضعها الأمني لعل أبرزها الحرب والدمار الذين كانت تعاني منها قبل الثورة والذي ازداد وتكرس بعد الثورة[2].

ففي الخامس عشر من فيفري 2011 طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي الزعيم الليبي "معمر ألقذافي" مؤكدين حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه في مظاهرات سلمية، دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام، وفي 17 فيفري 2011, انطلقت مسيرة احتجاجية ببنغازي للمطالبة بسقوط نظام القذافي الذي استمر طوال 41 عاما [3] ،وخلال أيام كانت الانتفاضة قد انتشرت إلى سائر اتحاد الشرق وإلى الغرب البلاد، وبعد القمع العنيف والدموي للمظاهرين وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تبعا عن سلطة العقيد " معمر القذافي" وانضمامها إلى الثوار [4]، إذ أن الغضب الشعبي كان مدفوعا بمظالم تتفرد بها ليبيا على عكس تونس ومصر، خاصة وأن القذافي أوضح بأن لا نية له بالتنحي وأعلن أنه سيقاتل حتى النهاية، بالإضافة إلى أنواع القهر والنفي والإقصاء والقمع السياسي كلها ظروف ساعدت على قيام شرارة الجماهيرية الليبية للتخلص من العبودية والقضاء على الفساد وسوء الإدارة أدت إلى تهميش شرائح واسعة من المواطنين في ليبيا، إضافة أن الشعب الليبي لم يشعر بالمزايا الاقتصادية رغم الثروات النفطية التي تمتلكها ليبيا مما وسع الفجوة بين

---

[1] كلاع شريفة ، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الخامس، فيفري ،ص 73.

[2] شقيري لبنة، انتشار الأسلحة الحقيقية ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي، ليبيا نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسة، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015/2014، ص 79.

[3] كلاع شريفة ، مرجع سابق، ص 75.

[4] نور أبو علي، موقع سابق.

الأغنياء والفقراء وعجل بالانتفاضة الليبية والبحث عن التغيير [1]، وعليه قمنا بالتطرق من خلال هذا المطلب إلى إيضاح جلي في الواقع الليبي وأسباب الأزمة وحدة الصراع وتداعياتها على دول الجوار.

الفرع الأول: واقع الأزمة الليبية

قامت الثورة الشعبية الليبية عام 2011 فأطلقت العنان لإمكانات تحقيق نمو أكثر تنوعا وشمولا لجميع فئات المواطنين [2]، وما آل إليه الوضع الليبي بعد إسقاط نظام القذافي.

أولا: الوضع السياسي

تميز الوضع السياسي منذ سقوط طرابلس في أيدي الميليشيات الإرهابية بتقسيم السلطة في ليبيا إلى سلطتين سلطة الإسلاميين المتطرفين الذين يسيطرون على المنطقة الغربية وهو ما يسمى "بالمؤتمر الوطني" وحكومة "عمر الحاسي" تحت اسم عملية الكرامة. فبعد إسقاط نظام القذافي تأسست عشرات الأحزاب السياسية في مختلف التيارات الإسلامية منها الليبرالية والقومية والملكية، رغم أن المجلس الوطني الانتقالي سعى لتأسيس بنية تشريعية للأحزاب إلا أن ثمة صراعات وضغوطات تعرض لها. [3]

ثانيا: الوضع الأمني

لا يختلف الوضع الأمني كثيرا عن الوضع السياسي، وإنما يعتبر أكثر تدهورا وخطورة، فالانقسام السياسي الذي تعرفه الدولة أوجد حالة من الفوضى على الواقع الأمني في البلاد،

---

[1] مجموعة الأزمات،مرجع سابق، ص ص 1-3.

[2] رالف شامي، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مجلة صندوق النقد الدولي، 2012، ص 1.

[3] خالد حنيفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسة والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، سبتمبر 2014، ص 48.

مما تسبب في انتشار السلاح داخل الأرض الليبية [1]،هذا الوضع عرف إفلاتا خطيرا لغياب الدولة وهو ما تشهده البلاد من خطف وقتل.

وتجسد غياب الدولة في تعطيل دور القضاء وأجهزة الأمن المختلفة من أداء مهامها وتعطيل العمل بالقوانين، مما أصبحت أعمال الاغتيال والنهب والتهريب والسطو المسلح معروفة في ليبيا ولما تحمله من تداعيات خطيرة على أرضها ودول الجوار.

ثالثا: الوضع الاقتصادي

يوصف الوضع الاقتصادي الليبي منذ 2011 بالكارثة نتيجة سيطرة المجرمين والمهربين على ثروات البلاد، ويمكن تلخيص المسببات الرئيسية التي أفضت إلى تأزم الأمر والوضع في الآتي:

- مخلفات النزاع في ليبيا بما في ذلك دمارا في البنى والمنشآت المدنية والعسكرية والإنتاجية وتوقيف مشاريع التنمية.

- النهب المنظم للثورة النفطية وعدم انعكاس النفط الليبي ما بعد الثورة على مستوى العيش الليبي.

عمليات التهريب إلى الخارج [2]،إلى جانب ذلك انهيار المنظومة المصرفية فاعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر أساسي يمكن أن يؤدي إلى حدوث شلل تام بالاقتصاد، فقد أشارت التقارير من البنك الدولي في أكتوبر 2013 على أن الاقتصاد الليبي يشهد أزمة جراء تراجع مداخيل النفط وانعكست سلبا في انكماش اقتصادي بنسبة 5%.

---

[1] صالح إبراهيم، إيجاد حل للأزمة الليبية خطورة أساسية لمجابهة الإرهاب، دراسات وأبحاث، مجلة العربي، العدد 9795 2015/01/12، ص06.

[2] سوم عائشة و كريكط مسعودة، منظمة حلف الشمال الأطلسي بين المهام العسكرية و الأغراض الإنسانية–دراسة حالة ليبيا–، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص تعاون دولي،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2014–2015، ص106.

وعلى صعيد آخر أشار صندوق النقد الدولي أن العجز التجاري في ليبيا يتفاقم في سنة 2015 وهذا نظرا لحركة أسعار النفط في السوق الدولية التي عرفت انخفاضا في ظل الأوضاع الأمنية في ليبيا الذي تسبب في ضعف إنتاج الخام في ليبيا [1]

الفرع الثاني: أسباب الانتفاضة الليبية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بقيام الانتفاضة الشعبية ضد نظام القدافي في ليبيا، منها الداخلي في المجال السياسي الاقتصادي الاجتماعي ومنها الخارجية الكامنة في الضغوطات الدولية كذلك، و إذ تتعلق الأسباب الداخلية بطبيعة النظام السياسي الدكتاتوري الفاقد للشرعية والمشروعية، واحتكاره للسلطة والثورة وتهميش الشعب الليبي، وهو ما أنتج وضعا اقتصاديا مترديا.

أما الدوافع الخارجية فتمثلت في أدوار القوى الخارجية ونتائج الربيع العربي في كل من تونس ومصر [2]، وعليه تستعرض لهذه الدوافع كما يلي:

أولا: الأسباب التاريخية والسياسية

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات ليبيا شرقها وغربها على المكانة والسيادة فلما كانت طرابلس (غرب ليبيا) –عاصمة الدولة– في ظل نظام القدافي، كان هناك نوع من التنافس مع الشرق خاصة بنغازي التي انطلقت منها الحركات الاحتجاجية ضد نظام معمر القذافي، والتي امتدت إلى باقي المدن في ليبيا [3].

ونجد أن نظام القذافي قد فقد مشروعيته عبر عقود من الحكم التسلطي، وتآكلت أسس شرعية نظامه التي كانت تقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية، الثورية القومية وشرعية الكرامة والحرية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية. [4]

---

[1] بوسكين سليم ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2014/2010، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص ص 151–152.

[2] بوسكين سليم ، المرجع نفسه، ص 148.

[3] أسباب الصراع في ليبيا، موقع سابق.

[4] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 7.

كما استطاع "القدافي" الحفاظ على سلطته ونظامه طويلا من خلال كتابه "الكتاب الأخضر" وهو ما عرف بالنظرية العالمية الثلاثية والتي استمدها من الإيديولوجيات المختلفة (عروبة، إسلامية، اشتراكية)، ومن القيم الأساسية للثقافة الليبية مثالها"البيت لساكنه" و"الأرض ليست ملكا لأحد" وهو الأمر الذي جعل أفكاره وإيديولوجيته أخذ مدى أبعد بكثير من مضمونها من خلال ممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد الليبية. [1]

وقد حالت شكلية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم، كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثورة يصعب التغلب عليها، في ظل الفساد [2]الذي ضرب كافة جوانب الدولة خاصة في ظل عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية مستقلة عن النظام.

أما طبيعة النظام السياسي الليبي كان له تأثير على هيكل السياسة الليبية وأدائه على مر السنوات الماضية و هو الأمر الذي أجج الشعب الليبي من خلال مشاعر الظلم والقهر واليأس حيث تميز النظام الليبي بـ:

- ضعف البينة التحتية الأساسية.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- غياب البنية المؤسساتية للنظام. [3]

وعليه تكمن الأسباب الحقيقية وراء تأخر ليبيا سياسيا واقتصاديا إلى طبيعة هذا النظام الذي اقتصر على القذافي وحاشيته وأتباعه، الذي كانت ترفض كل الأصوات التي نادت

---

[1] محمد عاشور مهدي، موقع سابق، ص 7.

[2] "... عم الفساد في كافة مجالات الحاية في ليبيا السياسية والاقتصادية ... إلخ، وعدم العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف التي تتخبط فيها ليبيا رغم غناها بالموارد الطاقوية، فضلا عن القمح الأمني عبر الأمني عبر اللجان الثورية، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي داخليا وإرهابي خارجيا". أنظر: بوسكين سليم ، مرجع سابق، ص 150.

[3] بوسكين سليم ، مرجع سابق، ص 150.

بالإصلاح السياسي، فليبيا لم تكن تفتقر فقط لآلية حكم راشد تمكن مؤسسات الدولة من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شؤون البلاد، بل هي تفتقر إلى المرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة وتتيح تنظيم إطار سياسي وتشريعي واضح المعالم، وهذا ما اعتمده القذافي طوال حكمه من خلال هيكل غير رسمي صاغ قواعده بنفسه وعهده إلى أبنائه وحاشيته. [1]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

أشاد صندوق النقد الدولي في تقرير نشر عام 2007 بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي والنمو القوي في إنتاج النفط، مما عرفت ارتفاعا في معدلات التضخم السنوي نتيجة لزيادة أسعار الواردات لاسيما الأغذية، ورغم الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية للمشاركة في مشروعات البنية التحتية، لم يحمل كثير من التغيير في السلطة والثورة والفساد للنظام الليبي، بل زاد من تفاقم الوضع خاصة مع كثرة مشروعات بيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، ما جعل الفئة العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا أكثر المتضررين في ذلك رغم مجابهة هذا الوضع بسن قوانين تنص على زيادة الرواتب والأجور، إلى أن كثرة الفساد حال دون تدارك الوضع في ليبيا.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى [2]، فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة حول القذافي وعائلته، والذي بدد ثروة بلاده

---

[1] زياد عقل، عشرة الانتفاضة "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص 71.

[2] ....تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة عن 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا، من المرجع: محمد عاشور مهدي، موقع سابق.

على شراء الأسلحة وتكديسها في الغرب، مما أدى بتنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها كبار موظفي الدولة. [1]

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية، كشفت مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة على أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية [2] وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسب ما يعرف القراءة والكتابة من البالغين (15 سنة فأكثر) نحو 88.31%، كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين مع وجود 15 جامعة منتشرة في أنحاء ليبيا. [3]

وعلاوة على ذلك ساهم عامل آخر في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام هو التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي الذي وقع في تناقضات بين الشعارات والسياسات التي تؤكد على الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وبين واقع يتناقض ذلك تماما في ظل الخوصصة، وعلى صعيد الأمن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي بفضل سياسات الدعم السلمي والتأمين الصحي، وكذا الأمن الاجتماعي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وعلى رغم من تنامي معدل الجريمة في العقدين الأخيرين مما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة إلى ليبيا. [4]

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثير وخاصة الشعب الليبي يرون أنه مند استيلاء "معمر القذافي" على السلطة، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فالحكم

---

[1] مجموعة الأزمات، مرجع سابق، ص 2.

[2] نور أبو علي ، موقع سابق.

[3] Bertetsmann stiftang.BTI2010– Libga country Report.Guteresloh :Bertelsman stiftung ,2009,

متاح على الموقع:www.bertelsman. Trasformtion index. De/paf/libya.pdf ، تاريخ الزيارة: 2016/05/10، على الساعة: 14:30.

[4] مجموعة الأزمات، مرجع سابق، ص 2-3.

الشخصي لعائلة القذافي والتابعين له، أدى إلى حرمان الجماهيرية الليبية من عوائد الثورة في بلادهم، وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعف عبر الزمن وصولا إلى الصدام الحقيقي مع النظام وأنصاره في ثورة فيفري 2011، بفعل شعورهم بغياب العدالة. [1]

الفرع الثالث: الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار

تعيش منطقة المغرب العربي مند نهاية ثورة 17 فبراير والتي دامت ما يقارب عشرة أشهر سلسلة من التداعيات الوخيمة التي تشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار [2]، باعتبار أن الحرب في ليبيا هي الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة مند الثورة التونسية ما زاد في ارتفاع مسببات التوتر والتهديد في الاستقرار في منطقة المغرب العربي بأسرها. [3]

إن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يزداد سوءا جراء ضعف فاعلية الأجهزة الأمنية [4]، ونتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية مما يخلق بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود ولقد شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث اِلتحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وهذا ما يبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة حسب وصفهم بـ:" مرحة متقدمة من التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة [5]، حيث أن مصر تعاني من تدفق الأسلحة

---

[1] مجموعة الأزمات، مرجع سابق، ص 10.

[2] تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، موقع سابق.

[3] مجموعة الخبراء المغاربيين، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6، سبتمر 2011، ص 1.

[4] نور أبو علي ، موقع سابق.

[5] Pedro Perez and Saone Garau, Nato's Criteria For Intervention In Crisis Response Operations :Legitimacy And Legality, Royel Danish Deiense College Publishing House,Denemark,2013,P7.

المهربة وقد سبقت وأن ألقت القبض على بعض الجماعات النشيطة في هذا المجال، ولا يختلف الحال كذلك في المغرب بحيث يوجد تخوف من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع المفتعل بين المغرب وجبهة البوليساريو [1] وهو الأمر الذي يهدد استقراره الأمني. [2]

كما أن هذه الظاهرة المتنامية باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دولا إفريقية متعددة، حيث لعبت دورا كبيرا في زعزعة الإسلاميين في مالي، الأمر الذي أدى إلى مساعدة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد من فرض سيطرتها على الأراضي الواقعة في شمالها[3]،هذا ما جعل العقيدة الأمنية الجزائرية حيال الأزمة الليبية تأخذ عدة تحديات منها:

أولا: تحدي انتقال مركز نشاط القاعدة إلى ليبيا

تواجه الجزائر معضلة أمنية جراء استثمار القاعدة في أزمة ليبيا، هذا في ظل توافد قاعدة المغرب العربي على ليبيا المنضمة إلى صفوف المعارضة الليبية المسلحة، وهذا نتيجة إنسحاب قوات الجيوش الليبية الموالية للقذافي كليا من مناطق كانت تراقبها بصفة مشددة في أقصى جنوب ليبيا على طول الحدود مع دول الجوار، هذا ما يعزز أكثر مخاوف الاستقرار الأمني في الجزائر، وهو ما سمح لكتائب القاعدة بالصحراء الكبرى بتعزيز صفوفها بالعشرات من جهاديين القاعدة الفارين من سجون ليبية تمكنوا في ظل الفراغ الأمني في المنطقة من الوصول إلى معاقل التنظيم[4]، هذا الأمر شجع قيادة التنظيم الإرهابي في الشمال على دعوة الراغبين في العمل المسلح الالتحاق بمراكز التهريب هنا، ولهذا فإن جهود

---

[1]"هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، وهي حركة تحرير تأسست في 20 ماي 193 وتسعى لتحرير الصحراء المغربية من الاستعمار المغربي.." من المرجع: https://arwikipedia.org. تاريخ الزيارة: 2016/50/05، على الساعة: 14:24.

[2]نور أبو علي ، موقع سابق.

[3]بوحنية قوي، الإستراتجية الجزائرية، اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص 6، متاح على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html ،اضطلع عليه بتاريخ:2016/05/20، على الساعة:11:00.

[4] www. Elkhabar. Com/ar/hadath/ 249705 ، تاريخ الزيارة: 2016/05/3.، الساعة: 14:32.

مكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى ستواجه تعقيدات ضخمة في المستقبل، وهو ما يشمل خطرا أمنيا محدقا على جميع دول المنطقة عامة والجزائر خاصة، باعتباره تهديدا يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (دولة، المجتمع، والأفراد) والأمر الذي يتطلب استراتيجيات أمنية شاملة. [1]

ثانيا: تحدي فوضى انتشار السلاح في المنطقة

من شأن الانفلات الأمني والعنف الذي تعيشه ليبيا والانتشار المخيف لقطع السلاح سواء الخفيف والثقيل منها، أن يهدد على أكثر من صعيد استقرار حدود الجزائر التي يفوق طولها 4 آلاف كلم تجمعها مع ليبيا، النيجر مالي وموريتانيا، وهو تحد يفرض على السلطات الجزائرية وسائل وإمكانيات لتأمين هذه المواقع لمنع وتصدي إرهابي القاعدة ، وهذا بعد تأكدها من عبور الأسلحة المهربة من ليبيا حدود تشاد ثم النيجر، ومن هناك مالي هذا في ظل الهشاشة الأمنية وضعفها في الحدود الليبية من جراء الثورة 17 فبراير، وعليه اتضح أن الجزائر هي الدولة الأكثر محورية في الأمن على المنطقة باعتبارها الدولة الأكثر تسلحا وقدرة على تعقب عناصر القاعدة ومجابهتهم الأمر الذي يضاعف عبء استيراتيجيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. [2]

وفي هذا الإطار أبدى "عبد القادر مساهل" الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربة مخاوف الحكومة الجزائرية من الانتشار الواسع للسلاح في ليبيا خلال الأزمة ومن تداعيات هذه الحالة على الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي واعتبر أن الوضع الأمني بالمنطقة سيتفاقم كلما طال أمد الأزمة في ليبيا. [3]

---

[1] بوبيبة نبيل، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011، 81.

[2] بوبيبة نبيل ، المرجع نفسه، ص ص 84- 85.

[3] موقع وزارة الشؤون الخارجية: بيان تعد من السيد عبد القار مسهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون بالشؤون الإفريقية والمغاربية بعد محادثات مع أليستريارت، وزير الدولة البريطاني المتعلق بشمال إفريقيا والشرق الوسط من الموقع: http://80.246.5.141/ma-ar/storires.php?story=11/04/06/5189089. تاريخ الزيارة: 2016/05/05، على الساعة: 22:03.

المطلب الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في ليبيا

كل نزاع يشهده العالم تصل تداعياته السلبية إلى باقي الأمم، مما يستدعي تدخله لحله أو التقليل من وطأته وفق جهود دولية مكثفة غرضها احتواء ملف النزاع ومعالجته [1].

ولما الوساطة الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها هي محل دراستنا خاصة وأن إفريقيا تشكل العمق الإستراتيجي للجزائر وفي ظل ما تعانيه هذه القارة من صراعات ونزاعات داخلية أدى بالجزائر أن تكون ذو دور فعال في تسوية وحل هذه النزاعات.

كما أنها تكون محور توحيد وبناء حوار تفاهمي بين الأطراف المتنازعة [2].

وهو الأمر الذي استدعى تدخل الجزائر بعد دراسة الأوضاع في ليبيا والإشادة بإمكانية أن الوساطة الجزائرية يمكنها احتواء الأزمة وإيجاد الحل لها، وعليه قمنا بتخصص هذه المطلب إلى كيفية تدبير الأزمة الليبية دوليا من قبل الدبلوماسية الجزائرية وطرح وساطتها لحل النزاع.

الفرع الأول: التدخل العسكري للأمم المتحدة سببا لطرح الوساطة الجزائرية

نظرا للمنحنى الخطير للحركات الاحتجاجية الشعبية في ليبيا وإتباعها الحرب الأهلية وذلك باستخدام القوة المفرطة و القصف الجوي لقمع المتظاهرين الذي أسفر عن مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية، ونظرا إلى ظهور مأساة إنسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان [3] أعلنت الأمم المتحدة بناء على قرارات مجلس الأمن رقم 1970[4]

---

[1] التدخل العسكري للأمم المتحدة لحل النزاع في ليبيا، من الموقع: www. Stavines.com/ faspx موقع سابق.

[2] لعزيز ياسين والزايدي توريريت، بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، ورقلة، 2014-2015، ص 4.

[3] سوم عائشة و كريكط مسعودة،مرجع سابق،ص111.

[4] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970 الذي إتخذه في جلسته 6491، في 26 فبراير 2011 بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا وفرض عقوبات دولية على نظام عمر القذافي فوض المحكمة الجنائية الدولية بتحقيق في الجرائم التي إقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين وتضمن فحوى القرار وإسنادا إلى الفصل السابع من ميثاق المم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة إذا لزم الأمر بما يلي: حظر السفر وتجميد أصول الزعيم القذافي وسائر أبنائه، حظر الأسلحة وتوريدها إلى ليبيا، فتح تحقيق من طرف المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، أنظر: www. Un.org.co ، تاريخ الزيارة: 2016/05/10، على الساعة: 12:56.

و1973 [1] بالتدخل العسكري، تولي قيادته حلف الشمال الأطلسي (الناتو) بتفويض من الأمم المتحدة للقيام بعمليات عسكرية، تضمنت ثلاثة عناصر هي: فرض حظر على الأسلحة والتي تم البدء بتنفيذها يوم 23 مارس 2011، وإقامة حضر الطيران [2]بدأت هي الأخرى يوم 25 مارس 2011، وحماية المدنيين الليبيين من أي هجوم أو تهديد بهجوم من طرف قوات القذافي وذلك في 13مارس 2011، ويعد هذا الأخير الهدف الذي سطر أوالذي أعلن عنه في الأصل لتدخل حلف الشمال الأطلسي [3]، حيث استند هذا الأخير في تدخله في ليبيا على مجموعة من المبررات لعل أبرزها المبرر القانوني من ميثاق الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع منه يجوز لمجلس الأمن اتخاذ تدابير معينة (اقتصادية وعسكرية) للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وهو ما أكدته أيضا قمة واشنطن عام 1999 والتي تبنى فيها الحلف إستراتيجية جديدة في إدارة الأزمات خارج الحدود الجغرافية للحلف وعليه فالشأن الليبي اعتبر طبقا لهذا الفصل بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين [4].

هذا ما باركته الجزائر في إطار حماية المدنيين و حقوق الإنسان غير أنها طرحت في ذلك ضرورة الحل السلمي بدل الحل العسكري نظرا لمعرفتها بالوضع الليبي و تداعياتها كما أن جامعة الدول العربية أيدت التدخل العسكري في الأراضي الليبية من خلال قرارها الصادر في 02 مارس 2011 الرقم 7298، والذي نددت فيه الجامعة بالجرائم المرتكبة في ليبيا ضد المتظاهرين وبالتالي تحميل المسؤولية الكاملة لمجلس الأمن إزاء تدهور الأوضاع

---

[1]هو قرار أصدرته الأمم المتحد بتاريخ 17 مارس 2011 يقضي فرض عقوبات على حكومة القدافي، وفي نفس الوقت مساعدة المدتين وانقداهم وأهمها: فرض منطقة حظر جوي شاملة فوق الأرض ليبيا تشمل الطائرات العسكرية والتجارية، المطالبة بإيقاف فوري للنزاع ووفق إطلاق النار، مطالبة جميع الدول الأمم المتحد بإجراء كافة الخطوات الضرورية لحماية المدنيين في ليبيا حتى واو تطلب الأمر تدخل عسكريا. تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1970 المتعلق بخطر الأسلحة ..... من الموقع: .https // av-wikipedia.org تاريخ الزيارة 2016/05/11، على الساعة 14:20.

[2]منطقة حضر الطيران اليبية هي منطقة حضر لطيران فوق ليبيا التي وافق عليها مجلس الأمن بغرض منع القوات الحكومية اليبية الموالية للعقيد القدافي من شن هجومات على الثوار، من المرجع: .h tt ps // awikipedia.org /wiki تاريخ الزيارة05 /02016/05،الساعة 20:13.

[3]تدخل الناتو العسكري في ليبيا، من الموقع: www.ahewar. Org تاريخ الزيارة: 2016/05/05، الساعة 20:15.

[4]سوم عائشة و كريكط مسعودة، مرجع سابق،ص 116.

في ليبيا [1]، وهو القرار الذي تحفظت عليه الجزائر عبر الإمتناع عن التصويت و ذلك أن الجزائر تعارض أي تدخل خشية تدفق الجهاديين نحو حدودها ولاعتبار أن هذا القرار مهد الطريق لإصدار مجلس الأمن القرار رقم القاضي بتدخل حلف الناتو 1973 [2].

أولا: تنفيذ العمليات العسكرية للناتو و موقف الجزائر

إن الجزائر وموقفها من الحل العسكري في ليبيا واضحا برفض هذا الحل نظرا لطبيعة النزاع الليبي و نظرا لما يشكله من تهديد من خطر على حدودها وعلى أرضها، حيث أعربت عن قلقها إزاء بعض مواقف الدول العربية وخاصة قرار جامعة الدول العربية بفرض منطقة حظر جوي والذي اعتبرته الجزائر"قرار يتعارض مع صلاحيات واختصاص المنظمات الإقليمية"، وبالتالي رفضها رسميا أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي والعسكري قائلة "**الليبيين وحدهم من لديه الأهلية لتحديد أسس ومعالم الحل السياسي بعيدا عن كافة أشكال التدخل الأجنبي**"، معربة على تواصل دعمها لجهود الأمم المتحدة في البحث عن الحل السياسي لهذه الأزمة [3] .

قام حلف الشمال الأطلسي منذ يوم 09 مارس 2011، وذلك قبل صدور قرار 1973 من خلال مراقبة جوية للبحر الأبيض المتوسط بواسطة طائرات المراقبة الجوية، غير أن التنفيذ الفعلي للحظر الجوي يوم 24 مارس 2011 حيث رصدت اختراقات للخطر الجوي تابعة للقوات الجوية الليبية بجهة مصراتة التي تم تدميرها من قبل طائرات الناتو، لذلك شكلت المرحلة الأولى من تنفيذ القرار ألأممي إزالة الدفاع الجوي الليبي التابع للقذافي وهذا

---

[1] عبد الكريم إسماعيل،"التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي في الوطن العربي"،دفاتر السياسة و القانون، العدد12، الجزائر،2015،ص222.

[2] الشافعي بدر، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، من الموقع: http://studies.aljazeera.net/، تاريخ الإطلاع: 2016/05/20 الساعة: 13:58.

[3] بوعاتي جلال، الجزائر تعارض إصدار الجامعة العربية قرارا بفرض حظر جوي على ليبيا، من الموقع: http://www.djazairess.com/elkhabar/247174 تاريخ الزيارة: 2016/05/20، الساعة: 14:23.

ما أدى إلى إنقاذ التدخل العسكري للناتو الطرف المعادي للقذافي من هزيمة فورية، لكنه لم يحسم الصراع لصالح هذا الخطر [1].

كما تضمنت العمليات العسكرية يومي 23 و 24 مارس تم إطلاق عمليات جوية تتكون من 07 صواريخ لتدمير مستودعات الذخيرة ومراكز الصيانة وقاعدة جوية "بالجفرة" وهذا الأمر الذي تضمنه التدخل العسكري للحلف الأطلسي بحظر الأسلحة، وهذا ما قامت به يوم 29 مارس 2011 حيث قام السلاح الجوي والبحرية الفرنسية بتدمير مركبات مدرعة ومستودعات مهمة للذخيرة [2] في مناطق مصراتة والزنتانة التي تعد أهم مواقع الموالين للعقيد القذافي.

وما بين يوم الخميس 31 مارس و07 أفريل 2011، قامت طائرات القوات الجوية والقوات البحرية الفرنسية بما يقارب من 900 ساعة طيران، 120 طلعة جوية لدعم الخطر الجوي، 24 طلعة للاستطلاع و16 للكشف والمراقبة، وجوية لدعم الخطر الجوي، من الجنوب، وهذا بغرض توفير الحماية للمدنيين والتصدي لأي هجوم أو تهديد بالهجوم، حيث ارتكز التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا الوصول إلى أهداف كان يمكن أن يشكل دمارا للثوار وهذا باستهداف القاعدة العسكرية ومقر العقيد ألقذافي وثكنة الحرس الجمهوري التي أودت بـ 32 قتلى و150 جريح، واستهدفت الشرق الليبي بؤرة الثورة.

كما ساهمت سفن الناتو بالعديد من العمليات العسكرية في ليبيا وذلك بقصف بطاريات مدفعية تابعة لقدافي واستهدفت كل القوات التابعة للقدافي، إلى أن انتهت العمليات التي قام بها الناتو في ليبيا يوم 21 أكتوبر 2011 والتي أعلنت إحصاءاتها في التدخل إلى:

أ- **القوات العسكرية:**أكثر من 260 آلية جوية (طائرات مقاتلة، طائرات المراقبة والاستطلاع، طائرات هجومية).

---

[1] الحرماوي محمد ، مسؤولية الحماية، مجلة السياسة والعلاقات الدولية، العدد 28،2013/08/4198، من الموقع: www.ahewar/ ovg. تاريخ الزيارة: 2016/05/01، الساعة 12:03.

[2] الحرماوي محمد، الموقع نفسه.

21 آلية بحرية (سفن الإمدادات، غواصات وسفن هجومية وحاملات الطائرات) قام بها يقارب 8.000 جندي.

ب- العمليات الجوية: أكثر من 26.500 خرجة، منها: 9700 خرجة قصف جوي بالإضافة إلى خرجات ضرب لتحديد الأهداف ولم يستعمل السلاح في كل الخرجات.

ج- الاستهداف: دمرت أكثر من 5900 هدف بما فيها الأهداف العسكرية.

خطر الأسلحة: تغطية منطقة المراقبة البحرية لحوالي 61000 ميل بحري مربع، حيث تم رصد أكثر من 3100 سفينة كانت حمولتها تشكل خطرا على السكان المدنيين.[1]

ثانيا: تقييم عمليات الناتو في ليبيا و رأي الجزائر

لقد أدى تدخل حلف الشمال الأطلسي إلى انقاد الطرف المعادي للقذافي من هزيمة فورية لكنه لم يحسم الصراع لصالح هؤلاء الثوار مما يزيد من حدة الحرب الأهلية داخل ليبيا، ورغم أن الحجج التي سيقت لتبرير هذا التدخل تمثلت في حماية المدنيين، فإن إعداد كثيرة من هؤلاء المدنيين باتوا ضحايا لهذه الحرب سواء كقتلى أو لاجئين [2]، وفي حين أن حكومات الدول الغربية الكبرى التي تدعم حملة الحلف الأطلسي لا تخفي حقيقة أن هدفها هو تغيير النظام ينساق وراءه مصالح إستراتيجية كبرى في الأرض الليبية وهو أمر من شأنه تقييم عمليات الناتو خاصة وأنه منذ نشأة الناتو وهو يقوم بعمليات التخطيط الإستراتيجي لصنعة الأهداف العسكرية.

وإذا ما قمنا بتحديد الهدف الإستراتيجي الذي كان بعيد المدى من العمليات العسكرية على ليبيا، بوجودنا أن الهدف هو السيطرة على مقدورات وموارد ليبيا الإستراتيجية من نفط وغاز ومعادن أخرى بالإضافة إلى الموقع الجيواستراتيجي الليبي وطول الساحل البحري الذي يؤهل ليبيا أن تكون محطة أروبية لنقل البحري من وإلى إفريقيا، وكذلك القرب الجغرافي الليبي والأوروبي الأمر الذي سجع الدول الأوروبية للقيام بهذه العمليات العسكرية.[3]

---

[1] الحرماوي محمد، موقع سابق.

[2] سوم عائشة و كريكط مسعودة ، مرجع سابق، ص124.

[3] الحرماوي محمد، مرجع سابق.

وهو الأمر الذي تباينت فيه مواقف الدول الأوروبية و الجزائر من احتياط والتزام في عملية التدخل العسكري.

فإيطاليا وألمانيا اللتان ترتبطان بعلاقات اقتصادية وثيقة مع نظام القذافي ويعتبرون المستفيدين من النفط الليبي وسوق التصدير منتجاتهم في ليبيا، أما بريطانيا وفرنسا لم تبرم عقود متقدمة مع القذافي ولا تستفيد من الثروات والأفضلية في ليبيا، ما جعلهما لا تترددان في الالتزام إلى جانب الثوار من خلال التدخل ضد النظام. [1]

أما الجزائر فموقفها كان بوضع إستراتجية أمنية على حدودها فمباشرة بعد خروج الاحتجاجات عن نطاقها السلمي وبداية إنتقال الحرب من شرق ليبيا إلى غربها كلفت وزارة الدفاع الوطني الشعبي في الناحية العسكرية الرابعة والسادسة(ورقلة وتمنراست)، بمتابعة الاستعدادات العسكرية بالقرب من الحدود، وعلى إثرها عقدت لقاءات تشاورية للتعاطي مع مشكلات أمنية مفترضة على الشريط الحدودي مع ليبيا، خاصة الخوف من تهريب الأسلحة من الأراضي الليبية لصالح جماعات إرهابية، أو تسلل عناصر إرهابية إلى التراب الوطني[2].

ونتج عن هذه اللقاءات مخطط امني أشرف عنه قادة كبار من هيئة أركان الجيش يتكون هذا المخطط من مستويين: الأول إنساني، يرتبط بالتكفل بحالات النزوح المستمر- رغم أن أعدادها قليلة مقارنة بما هو على الحدود التونسية-، والثاني أمني من خلال عمل قوات الجيش على تغطية أهم المعابر البرية بين الجزائر وليبيا، وأمرت بمنع أي إختراق للحدود خارج المعابر القانونية المصرح بها، والتعامل بكل "قوة" مع أي اختراق للحدود إلى حد صدور تعليمات صارمة بإطلاق النار على كل من يخترق الحدود ويدخل الجزائر عبر المعابر غير المصرح بها للمرور.

---

[1] بوسكين سليم، مرجع سابق: ص151.

[2] بوبيبة نبيل، مرجع سابق، ص 168.

غير أن إشادة المجتمع الدولي إلى اعتبار النموذج الليبي الأمثل الذي يجب الاحتذاء به في التدخل الإنساني وتطبيق مسؤولية الحماية أثناء الأزمات الدولية والإنسانية، ولكن السؤال المطروح ما إذا كان حلف الناتو التزم بالتفويض الممنوح له في القرار الأممي الذي أجاز له التدخل العسكري أن تعداه وتجاوز السلطات الممنوحة له. [1]

أ-**حماية المدنيين**:ذكرت لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، المدعى وقوعها في الجماهيرية الليبية، في ما يخص الإدعاءات المرتبطة بسير منظمة حلف الشمال الأطلسي للعمليات العسكرية، أنه في تلك المرحلة لا يمكن تقييم هذه العمليات التي شنت على المدنيين لغياب الأدلة التي عمدت إلى استهداف المدنيين أو المواقع المدنية من قبل الناتو باعتبارها مرحلة جد متقدمة لبدأ العمليات [2] وانقاد المدنيين من التعسف النظامي وحمايتهم من جرائم الحرب التي شنها الزعيم معمر القذافي ضد معارضيهّ، وخاصة أن الناتو أوضح للجنة أنه اتبع معيارا صارما لجعل عدد الضحايا المدنيين " صفر " سواء من ناحية القتلى أو المصابين، وهو ما آلت إليه تحقيقات اللجنة بأن الناتو لم يعمد استهداف المدنيين في ليبيا بل العكس إمداد يد المساعدة لهم وتحقيق قرار 1973 الذي يرمي إلى حظر كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين باستثناء رحلات الإمدادات الإنسانية، بالإضافة إلى دعوة كل الدول في اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين والمناطق السكنية. [3]

إلى أن هذا لا ينفي وجود عمليات عسكرية قام بها الناتو تتعارض والهدف المرجو تحقيقه في ليبيا، وذلك بتجاوز ولايته حيث وقعت اللجنة في قرارها بوجود إصابات مدنية

---

[1] مجموعة الأزمات، مرجع سابق، ص9.

[2] الحرماوي محمد ، موقع سابق.

[3] قرار رقم 1973الصادرة بـ أنظر الرابط: www. Un.org.com ،موقع سابق.

وكذلك اكتشاف أهداف لا يوجد دليل على استخدامها كأغراض عسكرية، هو الأمر الذي علقت عليه الناتو بوصفها " نقاط تحكم وسيطرة " أو " مناطق تنظيم وتجهيز للقوات".

وعلى هذا الأساس توصلت اللجنة في تقريرها أن الناتو نفذ فعلا حملة شديدة الدقة والعزم على تجنب إصابة المدنيين، وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد، وخرجت اللجنة ببعض التوصيات تدعو فيها الناتو إلى:

- القيام بتحريات لتحديد مستوى الخسائر المدنية.

تطبيق التوجيهات غير الملزمة الخاصة بالتعويض في حالة الخسائر المدنية أو الإضرار بالممتلكات المدنية في ليبيا الناجمة عن عملية الحماية من قبل الناتو.[1]

غير أن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا بات واضحا في ضل الحملات العسكرية بين النظام والناتو وذلك بالقيام بعمليات الاختطاف المتبادل، كما تعرض العديد من المدنيين للتهديد واختطاف بمن فيهم ناشطون في المجتمع المدني ومحامون وصحفيون وأخضعوا للتعذيب ولغيره من ظروف سوء المعاملة، كما شملت الانتهاكات شن الهجمات العشوائية التي تؤثر بشأن خاص على مناطق سكنية، إلى غير ذلك من خروقات للقانون الدولي الإنساني.[2]

وترقى بعض هذه الخروق إلى اعتبارها جرائم وحرب، وذلك في ظل حجز المعتقلين وتعرضهم للخطر الجسيم في أن يعذبوا وتساء معاملتهم وربما القتل الميداني.[3]

هذا ما جعل لجنة حقوقية دولية تعرب عن قلقها حيال تفاقم الأوضاع الإنسانية وناشدت هيئات الأمم المتحدة للتدخل العاجل قبل وقوع كارثة إنسانية وذلك للوفاء بالتزاماتها

---

[1] الحرماوي محمد ، موقع سابق .

[2] يقيد القانون الدولي الإنساني وسائل وأساليب شن العمليات العسكرية، فيقتضي مبدأ التميز أن تقوم أطراف الصراع بتميز بين المدنيين والمحاربين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية وأن توجه هجماتها ضد الأهداف العسكرية فقط لا العشوائية...، أنظر الموقع www. Amnestymena.ong تاريخ الزيارة: 2016/05/16، 18:48.

[3] مركز أنباء الأمم المتحدة، تقرير دولي يوثق حدود إنتهاكات في ليبيا، على الرابط: www.un. Org/ arabic. موقع سابق.

الإنسانية حيال معانات المدنيين الليبيين بالداخل والخارج وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني. باعتبار هذه الخروقات تعد أعمالا لا إنسانية واضحة وفق ما يتضمنه القانون الدولي الإنساني.

إن بعض الأعمال المرتكب وفي ليبيا قد تسمو إلى انتهاكات خطيرة في القانون الدولي الجنائي، مما يشكل جرائم دولية يمكن ملاحقة مرتكبيها من قبل محكمة الجنايات الدولية[1]وفقا لتفويضات أممية.

وعليه وفي ظل مناشدة المجتمع الدولي لوقف هاته الخروقات الواقعة في ليبيا على إثر المواجهات العسكرية بين النظام والعارضين (الثوار) وكذا الناتو، قامت بعض المنظمات الدولية مثل "منظمة العفو الدولية " بالتحقيق في غارات الناتو والتي إستقرت عن مقتل المدنيين وتوصلت إلى أن المواقع لا تشكل أهداف عسكرية، كما توصلت منظمة هيومن رايتي وتشن"HUMAN RIGHTS WATCH "[2] من خلال تحقيقها بمواقع القصف خلال وبعد الصراع إلى أن غارات الناتو الجوية أصفرت عن مقتل 72 مدنيا، ثلثهم من الأطفال تحت السن 18 عام ومنهم 20 إمرأة، إذ يعد تقرير هذه المنظمة أكثر تحقيقا وشمولية، وفي هذا الصدد يقول "فريد أبراها مز" استشاري خاص للمنظمة وكاتب التقرير الأساسي: "اتخذ الناتو خطوات هامة من أجل تقليص الخسائر في صفوف المدنيين أثناء الحملة على ليبيا لكن هناك حاجة لمعلومات وتحقيقات لفحص أسباب وفات 72 مدنيا ...ومازالت هناك أسئلة بلا إجابات في بعض المواقع عما الذي كانت قوات الناتو تسدد ضرباتها إليه

[1] لجنة حقوقية ليبية، أنظر الموقع: www. Constantipe.aps.dz تاريخ الزيارة : 2016/05/17، الساعة 20:09.

[2] HUMAN RIGHTS WATCH، بمعنى" مراقبة حقوق الإنسان"، هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها، مقرها مدينة نيويورك، تأسست سنة 1978 أنظر الموقع WWW.HRW.ORG/AR/MIDDLE، تاريخ الزيارة 2016/05/10، على الساعة: 18:55.

تحديدا... لا بد من تعويض الضحايا على الهجومات التي تمت خطأ، ولا بد من التعلم من الأخطاء وتقليص الخسائر في صفوف المدنيين في أية حروب مستقبلية". [1]

ب-حظر الأسلحة: إزاء توسع الاحتياجات المطالبة برحيل القذافي وازدياد القمع العنيف والدموي، واستخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية، مما جعل مجلس الأمن بقراره الرقم 1973 الذي يقض بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي. [2]

وعليه جاءت الفقرة التاسعة من القرار الأممي "1970" بحظر الأسلحة، وأن يتخذ جميع الدول الأعضاء على الفور، مما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة، وما يتصل بها، ويشمل ذلك الأسلحة، والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة فيما يتصل بالأنشطة العسكرية، وشدّد على ذلك بمطالبة جميع الدول لاسيما الدول المجاورة للجماهيرية الليبية أن تتولى بما يتفق مع سلطاتها وتشريعاتها الداخلية بما يتسق مع القانون الدولي خاصة قانون البحار، واتفاقيات الطيران المدني بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى ليبيا القادمة منها. [3]

غير أن حلف الناتو لم يوفق إلى حد بعيد في شمل حمايته للمدنيين إلى حظر الأسلحة ودخولها إلى التراب الليبي عملا بالقرارين سواء 1970 و 1973 الذي نص هذا الأخير على تطبيق أقوى لحظر الأسلحة الذي شمله القرار الأممي السابق 1970، حيث قامت السلطات الفرنسية بشكل مباشر وعن طريق وسطاء بتزويد الثوار الليبيين بالأسلحة بتدخلها الدبلوماسي أولا ثم العسكري، حيث قدمت مساعدات عسكرية تمثلت في أسلحة فرنسية ومدربين، بالإضافة إلى تعهدات بفريد من توريد للأسلحة إلى ليبيا، وهو الأمر الذي صرحت

---

[1] أنظر الموقع: WWW.LIBYAN MISSION.ASSOCIATED PRESS. تاريخ الزيارة: 2016/05/10، الساعة: 22:00.

[2] بوسكين سليم، مرجع سابق: ص157.

[3] الحرماوي محمد ، موقع سابق.

به الأركان العامة الفرنسية رسميا بأنها قامت بتزويد الثوار الليبيين بالرشاشات والقاذفات والقنابل، بدورها اعترفت المعارضة بالمساعدات الفرنسية المقدمة لهم. [1]

وعلى هذا الأساس تكون فرنسا قد خرقت قراري مجلس الأمن المتعلقة بحظر الأسلحة وتوريدها إلى ليبيا، وهو الأمر الذي أثار سخط المجتمع الدولي لاسيما الانتقادات الروسية باتهام فرنسا الخروقات الأممية إلى جانب دعم الناتو لهاته العمليات، وعدم القيام بالمهام الموكلة له والتي وجد من أجلها في الأراضي الليبية، خاصة أن رد فرنسا كان بأنها قد أبلغت حلف الناتو ومجلس الأمن بتسليمها تلك الأسلحة، وأنها لم تخرج عن إطار قرار مجلس الأمن، لأن بعض السكان الليبيين تعرضوا لهجومات من قبل قوات القذافي لهذا السبب ألقينا إليهم الأدوية والغذاء والأسلحة دفعا للذات، وهو الأمر الذي خلص له المجتمع الدولي أن قرار الأمم المتحدة بشأن ليبيا تخضع لتفسيرات مختلفة كل حسب مصالحه واستراتيجياته. [2]

الفرع الثاني: التدخلات الإقليمية الأخرى في ليبيا سببا في طرح الوساطة الجزائرية

كغيرها من الأزمات العربية، تبدو الأزمة الليبية غير مقتصرة على خلافات الأطراف في الداخل بل إن مواقف دول الإقليم والجوار تشكل جزء من هذه الأزمة المستمرة، وعليه كان لا بد أن تتضافر الجهود العربية على غرار المغرب التي لعبت، وقادت أدوارا دبلوماسية محاولة منها إيجاد حل سياسي في ليبيا وكذا مصر هي الأخرى كان لها مسعى حول جمع الفرقاء الليبيين.

وهو ما دفع الجزائر إلى وضع وساطتها محل التنفيذ واحتواء الحل الليبي في الجزائر إذا ما نظرنا إلى الخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء الغربية، وأطماع مصر حول نفوذها في إفريقيا والمغرب العربي الذي يبرره طلب الانضمام إلى اتحاد المغرب

---

[1] الحرماوي محمد ، موقع سابق.

[2] الحرماوي محمد ، موقع نفسه.

العربي، حيث تقدمت مصر بطلب رسمي أثناء حضور وزير خارجيتها الدورة السادسة عشر لوزراء خارجية الإتحاد المغرب العربي التي عقدت بالجزائر، والذي باء بالفشل [1].

أولا: إتفاق الصخيرات المغربي

يشكل توقيع الأطراف الليبية في "الصخيرات" [2] خطوة تاريخية في اتجاه إقرار السلم والاستقرار في ليبيا [3]، حيث أفضى هذا الاتفاق السياسي التاريخي إلى توقيعه من طرف البرلمان الليبي والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وشخصيات ليبية أخرى، بحضور وزري الخارجية المغربي "صلاح الدين مزوار" بالإضافة إلى مبعوث الأمم المتحدة، "مارتن كوبلر".

وقد شدد المغرب على ضرورة التسريع والعمل على تنفيذ بنود الاتفاق وفق مقاربة أساسها الحوار والتوافق وإخراجه إلى حيز النفاد لإنهاء الأزمة في ليبيا. [4]

وعرف اتفاق الصخيرات إشادة دولية بجهود المغرب في لم شمل الفرقاء الليبيين، وعبر الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" وممثله الخاص في ليبيا "مارتن كوبلر" عن امتنانها للجهود التي سعى المغرب من خلالها الدفع المسار الأممي لتسوية الأزمة الليبية وهذا من خلال الجولات الحوار الليبي على مدى شهور عديدة معتبرا هذا الاتفاق بمثابة خطوة حاسمة للانتقال إلى ما بعد الثورة الليبية. [5]

---

[1] الطلب المصري حول الإنضمام إلى اتحاد المغرب العربي، من الموقع:http://almahajjafes.net / تاريخ الزيارة: 2016/05/21، الساعة:15:38.

[2] الصخيرات هي مدينة مغربية تطل على الساحل الأطلسي، وتقع الصخيرات بين العاصمة الإدارية الرباط والعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء من الموقع https//ar.wikipedia.org/ wiki موقع سابق.

[3] خطوة تاريخية في اتجاه إقرار السلم والاستقرار في ليبيا: من الموقع .www.almAGHRIBDODOYN.NOD، تاريخ الزيارة: 2016/05/17، الساعة :12:34.

[4] طارق بنهدى، المغرب يطالب بتنفيذ مقتضيات "إتفاق الصخيرات"، من الموقع .www.pesbress,com، تاريخ الزيارة: 2016/05/17، الساعة 22:00.

[5] خطوة تاريخية في اتجاه إقرار السلم والاستقرار في ليبيا، موقع سابق.

ثانيا: الجهود الدبلوماسية المصرية لحل الأزمة الليبية

من جهتها مصر استعرضت جهودها الدولية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية خاصة بعد تفاقم أزمتها الأمنية [1]، ووقفت مصر داعمة لكافة المبادرات السلمية الدولية لحل الأزمة ودعمها لجهود المبعوث الأممي، كما شاركت في تفعيل آلية دولة الجوار الليبية، حيث نسقت مع الجزائر لمكافحة الإرهاب، وتأمين الحدود الليبية لمنع وصول أي دعم للجماعات الإرهابية، معربة مصر بذلك دعمها الكلي لتسوية السلمية للأوضاع في ليبيا كما نسقت مصر عن طريق رئيس وزارتها وكبار مسئوليها مع الرئيس الليبي المؤقت لمناقشة الحوار الوطني الليبي في المغرب والمساعدات التي يمكنها أن تقدم لدعم الأزمة. [2]

الفرع الثالث: جهود الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية

صرحت الجزائر منذ بداية الأزمة الليبية وبطريقة رسمية أن القضية داخلية وتهم بالدرجة الأولى الشعب الليبي [3]، نظرا للحساسية الكبيرة التي تشكلها الحرب الليبية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، إذ كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحا وهو عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي واعتبار الحل السياسي أفضل طريقة لمعالجة الأزمة احتراما للسلامة الترابية الليبية وسادتها ووحدة شعبها [4]ففي هذا الإطار صرح وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة": "الجزائر نددت بالعنف في ليبيا منذ بدايته، وسجلت على نفسها موقف عدم التدخل في أمر الغير مهما حصل ، وذلك عدم التدخل الأجنبي في شؤون أي دولة شقيقة، وبالتالي نحن بقينا ملتزمين بموقعنا المبدئي ما دام الأمر يعني الليبيين أنفسهم، وليس

---

[1] جمعة حمد الله، جهود مصر لحل الأزمة الليبية، من الموقع: www.masress,c om، تاريخ الزيارة: 2016/05/17، الساعة 22:25.

[2] آية الواحب، من الموقع: www.elwadennews.com، تاريخ الزيارة: 2016/05/17. الساعة 22:40.

[3] مشيد أمير ، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المحددات والأدوات والأبعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015/2014، ص 955.

[4] دور الجزائر في حل الأزمة الليبية، من الموقع: BTTP//WWW.DJAZAIRESS.COM/39027 تاريخ: 2016/05/17، على الساعة: 13:30.

للجزائر أن تختار الوقوف مع الليبيين في بنغازي أو الليبيين في طرابلس ضد بعضهم البعض" [1].

وقد صرحت الجزائر دعمها الدبلوماسي والانضمام إلى المجهودات المبذولة من قبل المجتمع الدولي التي ترمي إلى وقف فوري للعنف، بما يضمن عودة الأمن والاستقرار لهذا البلد [2]، والدعوة إلى فسح المجال أمام الحوار الوطني مفتوح، وبدون شروط مما يسمح للشعب الليبي بالبحث عن الحلول التي تتماشى مع تطلعاته وطموحاته، وفي هذا الإطار وخلال اجتماع اللجنة رفيعة المستوى التابعة للإتحاد الإفريقي المنعقدة بأديس أباب يوم 25 مارس 2011 الموسع للشركاء، لاسيما منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي والدول المجاورة لليبيا، قدمت الجزائر مشروع لحل الأزمة الليبية تمثلت في:

1- تجديد الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كل الأعمال العسكرية.

2-الدعوة إلى إنشاء آلية لرقابة والتأكد من وقف النار.

3-السماح بتنقل وفد اللجنة الرفيعة المستوى إلى ليبيا من أجل ربط الحوار بين أطراف الأزمة.

4-دعوة منظمة إلى التعاون وتنسيق الجهود مع المنظمة الإفريقية.

5-إعطاء أولوية عاجلة للمساعدة الإنسانية للشعب الليبي، ومساعدة اللاجئين.

إنشاء فريق عمل من الإتحاد الإفريقي يتولى مقترحات السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الأسلحة التي تتسبب في استقرار المنطقة. [3]

---

[1] مشيد أمير ، مرجع سابق، ص 95.

[2] شقيري لبنة، مرجع سابق، ص 6.

[3] بوبيبة نبيل ، مرجع سابق، ص ص 172- 173.

حيث لقيت هذه المقترحات دعم المشاركين، وقد عبرت الجزائر إلى أن وساطتها تدعم بالحلول السياسية.

وحرصت الجزائر على إخطار أعضاء مجلس الأمن بالإجراءات المتخذة من أجل التوصل إلى حلول جذرية، وإقامة حوار دبلوماسي مع الأطراف الليبية [1]، وانطلقت الجولات الأولى من الحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة بمشاركة شخصيات سياسية، وقادة أحزاب ليبية رفيعة لمناقشة مسار المصالحة الوطنية في ليبيا، وخلق جو حواري بين الأطراف بهدف إنهاء الأزمة الدامية في البلاد [2]،حيث قال "برناردينو ليون" [3]

المبعوث الأممي في افتتاح جلسة الحوار:"اليوم مسار جديد يفتح في جهود حل الأزمة الليبية وبتطبيق من الجزائر...."، إذ تعد أولى مبادرات وساطة الدبلوماسية الجزائرية محطة انطلاق واعدة لتحقيق التوافق الوطني الذي يتطلع إليه الشعب الليبي. [4]

أولا: الجولة الأولى من الحوار ليبيا في الجزائر

انطلقت أولى جولات الحوار الليبي في الجزائر العاصمة برعاية الأمم المتحدة، بمشاركة شخصيات سياسية وقادة أحزاب ليبية رفيعة لمناقشة مسار المصالحة الوطنية في ليبيا بهدف إنهاء إطلاق النار [5]، وأعربت من خلال الدبلوماسية الجزائرية أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي والأشقاء في ليبيا يعانون ويلات دامية بنار الفتنة، إذ ركزت الوساطة الجزائرية جل اهتماماتها على شمل الأطراف الليبية المتنازعة، واليقين بأن حل الأزمة الليبية هي بيد الليبيين أنفسهم، وما واجب الوساطة هنا إلا مساعدتهم على إيجاد الحل هم وحدهم يختارونه

---

[1] مشيد أمير ، مشيد مرجع سابق، ص 95.

[2] الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية، من الموقع: .http://Fibladi.dz/ ، تاريخ الاصطاح: 2016/05/9.، الساعة: 10:13.

[3] هو دبلوماسي وسياسي اسباني، حاليا هو الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبا، من الموقع: https//ar.wikipedia.org/ wiki، تاريخ الزيارة: 2016/05/12 الساعة 18:40.

[4] من الموقع: www. Radioalgeie.dz/news/ar، تاريخ الزيارة: 2016/05/07، الساعة: 20:42.

[5] الدبلوماسية الجزائرية أمام امتحان الأزمة الليبية، أنظر : www.echovoukonline.com ، تاريخ الزيارة: 2016/05/05، الساعة 22:03.

بكل سيادة واقتدار، وتتطلب نجاح الوساطة المزيد من الصبر والمثابرة والحرص على الانخراط بكل إخلاص وصدق في هذا المسار من أجل الوصول لحل سلمي.[1]

وشارك في اجتماع الجزائر من الجانب الليبي رئيس حزب العدالة والبناء "محمد صوان"، ورئيس حزب الوطن "عبد الحكيم بلحاج"، ورئيس حزب التغيير "جمعة القماطي" و"جمعة عتيقه" نائب ريس المؤتمر الليبي العام سابقا، وغيرهم من القادة السياسيين الليبيين وتعد جولة الحوار الليبي بالجزائر، استكمالا لجولات الحوار السياسي التي أعلنت عنها الأمم المتحدة، والتي انعقدت ثلاث جولات منها جولة المغرب، والثانية في ضيافة بروكسل يشارك فيها قادة التشكيلات العسكرية المسلحة، والثالثة في مصر[2]، التي يتوقع أن تشمل ممثلي القبائل والنازحين.

وقد أوضح آنذاك "عبد المالك سلال" الوزير الأول على هامش اجتماع الحوار الليبي بأن 20 ممثلا للحركات الليبيين يتواجدون في الجزائر والقيام بدور وسيط يساعدهم على إقامة حوار تفاهمي وذلك انطلاقا من مبدأ أن الجزائر لا تتدخل في شؤون الدول بل تدافع عن وحدة الوطن الإفريقي معبرا بقوله:" مرحبا بتقسيم نظام الحكم ولكن نرفض أي تقسيم للأراضي...".[3]

توجّت الجولة الأولى من الحوار الليبي الذي احتضنته العاصمة الجزائرية يومي 10و11 مارس 2015 وبمشاركة عديد الأحزاب الليبية والنشطاء السياسيين والدبلوماسيين الليبيين بـ**"إعلان الجزائر"**، الذي أكد على التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها، ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، فضلا عن مكافحة الإرهاب داخل وخارج ليبيا وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الأطراف الليبية.[4]

---

[1] مشيد أمير ، مرجع سابق، ص 95.

[2] الحوار في الجزائر بخصوص الأزمة الليبية، أنظر الرابط: www.el.akhbar.com ، تاريخ الزيارة: 2016/05/05، الساعة: 22:52.

[3] الجولة الأولى من الحوار الليبي في الجزائر، أنظر الرابط: www.radioalgenie.dz، مرجع سابق.

[4] الجولة الأولى من الحوار اليبي، الموقع نفسه.

وهو الأمر الذي جعل الليبيين يعولون كثيرا على دور الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سلمي للأزمة باعتبار أن أولى حواراته تعتبر رسالة إيجابية للشعب الليبي، كما أكد المشاركون في إعلان الجزائر على التزامهم باحترام العملية السلمية المبنية على الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة مقدمين اقتراحات وأفكار "بناءة وإيجابية" حول مسار الحوار.[1]

كما أعرب المبعوث الأممي "ليون برناردينو" بنجاح لقاء الجزائر الذي اختتم اجتماعهم الأول بقوله: أنه: " خلال هذا اللقاء اتفق الجميع على أن تسوية الأزمة الليبية تستدعي الحوار، وليس التدخل العسكري"، وهو الأمر الذي يبرز دور الوسائل السلمية دوما في حل الأزمات، على أساس ذلك قامت الوساطة الجزائرية بكل حنكة وجدارة باعتبارها المرة الأولى التي يجتمع فيها ممثلو مختلف التوجهات والأطراف المتنازعة حول طاولة، من أجل العمل معا على تعميق وتبادل الأفكار بما يخدم مصالحهم وهو الشرط الأهم الذي لابد أن تتوافر لنجاح الوساطة في حل النزاع.[2]

ثانيا: الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر

استأنف الحوار الذي تمت مباشرتها بين قادة الأحزاب السياسية والمناضلين الليبيين تحت إشراف بعثة الأمم المتحد في ليبيا يوم 2015/04/14 بإرادة حازمة لوضع حد للأزمة على خلفية إجماع حول الحفاظ على وحدة ليبيا، وهي الجولة التي تكتسي أهمية كبيرة لحل الأزمة، وهذا لدور الجزائر وموقفها الإيجابي للم شمل الفرقاء الليبيين، وهذا للمسار الجيد الذي تقوم عليه المفاوضات التي تبعث على التفاؤل بشأن التوصل لتسوية الأزمة الأمنية وانعقد الحوار الليبي في جولته الثانية في ظل تفاقم حدة الأزمة في ليبيا حول سباق الريادة الذي تتنازع فيه حكومة وبرلمان السلطة.[3]

---

[1] بوبية نبيل ، مرجع سابق، 96.

[2] الجولة الأولى من الحوار الليبي في الجزائر، موقع سابق.

[3] www.radioalgerie.dz/mews/ar، موقع سابق.

توجّت هذه الجولة بمجموعة من المفاوضات الإيجابية تبعت على تواصل الحوار بين الأشقاء الليبيين من أجل الحد من الأزمة باتجاه اتفاق وإجماع وطن حول تشكيل حكومة وحدة وطنية وحول الترتيبات الأمنية التي ستسمح للبلد الليبي بالمضي قدما نحو دستور وانتخابات يسوده السلم والأمن الدوليين، وذلك بفضل الجولة الأولى التي عرفت بانطلاقة فعالة سمحت بالتطرق للمسائل الجوهرية الوجوب التوصل إليها بين الأطراف المتنازعة.[1]

ثالثا: الجولة الثالثة من الحوار الليبي في الجزائر

تواصلت بالجزائر المشاورات الخاصة بالحوار الليبي يومي 30و2015/07/31، وذلك بحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا "ليون برناردينو" الذي عقد مشاورات مع ممثلين عن المؤتمر الوطني العام الليبي لمناقشة سبل تعزيز الحوار والمضي بها قدما، مبرزا الجهود الجزائرية وامتنانه لاستضافة وتيسير هذه الاجتماع من خلال الحوار الشامل للأزمة الليبية والتي يرى في الوساطة الجزائرية فرصة لإيجاد حل نهائي للأزمة.[2] واختتمت الجولة الثالثة من الحوار الليبي المنعقد في الجزائر وقد شارك في الجلسات عدد من الفرقاء الليبيين، وفي وقت عقدت فيه جلسات حوار ليبية أخرى في كل من المغرب ومصر برعاية الأمم المتحدة.[3]

تشيد الممارسة الجزائرية دوليا بسعي الدبلوماسية الجزائرية إلى احتواء الأوضاع المتأزمة خاصة وأن الجزائر تتقاسم حدودا شاسعة مع كل من مالي وليبيا ودول أخرى تعيش ويلات الأزمات،[4] وهو ما أثبت نجاعة الوساطة الجزائرية رغم تداخل مصالح القوى الأخرى(التدخل العسكري في ليبيا)، كان دور الدبلوماسية الجزائرية بارزا بالشكل الذي لا يسمح بزعزعة

---

(1) www.ennaharonlino.som/ar/ تاريخ الزيارة: 2016/05/12، الساعة 13:00.

(2) www.radioalgerie.dz/mews/ar، موقع سابق.

(3) لدى الجزائر تجربة أوسع في التعامل الوضع في ليبيا أكثر من مصر والمغرب، وذلك بنجاح الوساطة الإقليمية الجزائرية لحل النزاعات، آخرها التي قامت بها في مالي ما يعني أنه بإمكانها إيجاد مخرج نهائي وسلمي في ليبيا، أنظر الرابط: www :un.org.sam، موقع سابق.

(4) File://s:/users/user/pownloads/btml تاريخ الزيارة: 2016/05/10، الساعة 21:15.

استقرارها بالنظر للمخاطر المحدقة على حدودها، وذلك عن طريق طرحها لمبادرات فعالة سياسيا وتقنيا في تسوية النزاع الليبي في تجاوز مأساتها الأمنية والحفاظ على وحدتها، حيث تحركت الوساطة الجزائرية في هذه البؤر الحساسة وفق مبادرة السيد"الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" التي تدعوا إلى التشاور والتنسيق حول المسائل المتعلقة بالأمن والتنمية في منطقة الساحل وتفعيل الأعمال المشتركة كأفارقة. [1]

كما تضمنت الدبلوماسية الجزائرية في معالجة الأزمة الليبية رسالة مفادها أن القوة وحدها لا يمكن أن تكون حلا للمشاكل الأمنية ،وذلك بناءا على فهم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب التي لم يتم اللجوء فيها إلى القوة بل إلى حنكة وذكاء الرئيس السيد" بوتفليقة" باللجوء إلى الحلول السياسية دوما وهي المعتمدة لدى الدبلوماسيين الجزائريين – المصالحة– ومن هذا تحركت هاته الدبلوماسية بالدعوة إلى الحل السلمي حيث أن الجزائر مند بداية الأزمة الليبية دعت إلى تشكيل حكومة وفاق بمساعدة بلدان الجوار باعتبار ذلك الحل الوحيد للأزمة، حيث أكد الوزير الأول "عبد المالك سلال" على ضرورة التوصل إلى خلق وفاق من أجل إنشاء حكومة ومؤسسات قادرة على قيادة البلاد بقوله:"الذهاب بقوتنا لإعادة النظام ليس حلا ولا يمكن أن يشكل حلا..". [2]

وأشادت الأمم المتحدة بأن الجزائر يمكنها أن تلعب دورا حاسما في التقريب بين فرقاء الأزمة الليبية، وهو ما كان وراء دعوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لفرقاء الأزمة الليبية لعقد اجتماع للحوار في الجزائر، وهذا في ظل ما أسفرت عنه الدبلوماسية الجزائرية في شق طريقا الدولي نحو المساعي والوساطة السلمية دوليا، ونبد الحروب والعنف كحل للنزاع دولي. [3]

---

[1] لعزيز ياسين و الزايدي توريرت ، مرجع سابق، ص 116.

[2] File://s:/users/user/pownloads/btml : موقع سابق.

[3] لعزيز ياسين و الزايدي توريرت ، مرجع سابق، ص 24.

وتعتبر الدعوة الأممية اعترافا بأن الدور الجزائري قادرا على إيصال الفرقاء الليبيين إلى التوقيع على اتفاق للسلام، ومما زاد من قوة الموقف الجزائري هو توافقه مع المجموعة الدولية بشأن كيفية حل الأزمة حيث تستبعد الحل العسكري وتضع الحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة.

إلى جانب ذلك ثمّن رئيس المجموعة الدولية للإدارة الأزمات [1] "جان ماري غيهينو" دور الجزائر الإقليمي لحل الأزمة الليبية واعتماد وساطتها القائمة على الحوار، وأكد أهمية التوصل إلى حل سياسي من أجل الحفاظ على الوحدة الترابية واسترجاع السلم في المنطقة وأشار إلى أن الوضع في ليبيا "معقد" ويتطلب معالجة دقيقة ومعتبرا التزام الجزائر بتسوية سلمية للأزمة الليبية هاما للغاية. [2]

ورغم أن الوساطة الجزائرية لم تصل إلى نتيجة عملية في حل النزاع الليبي فقد عملت على إستراتجية الاستنباط الأمني من الواقع، من خلال فتح سفارتها في ليبيا بالرغم من التهديدات الأمنية التي لازالت قائمة و ذلك بإرسال الوزير عبد القادر مساهل–وهو أول وزير عربي يزور العاصمة الليبية منذ وصول حكومة الوفاق إليها– الذي صرح"الجزائر سوف تكون أول بلد يستأنف نشاطه الدبلوماسي الرسمي في طرابلس" [3].

إن تعليقنا على هذا الإجراء الدبلوماسي ما هو إلا دبلوماسية متقدمة و يمكن اعتبارها سباقة لقفل الطريق على المغرب، و إبقاء حبل التفاوض و التواصل مع الأطراف الليبية متصلا مع الدبلوماسية الجزائرية من أجل تفعيل وساطتها و البقاء على نفوذها، و العمل على تشجيع الدول الأخرى الفاعلة اتخاذ ذات الطريقة، من أجل توطيد العلاقات الدولية.

---

[1] المجموعة الدولية لإدارة الأزمات منظمة غير حكومية غير مربحة ومتعددة الجنسيات تتمثل مهمتها في تسوية النزاعات والوقاية منها بفضل تحليل ميداني للوضع وتوصيات ومستقلة، من الموقع: radio algerie/dz، موقع سابق.

[2] radio algerie/dz، مرجع سابق.

[3] الجزائر اول بلد يعيد فتح سفارته في طرابلس، من الموقع: http://www.elbilad.net/ تاريخ الزيارة: 2016/05/21 الساعة: 16:16.

المبحث الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في الازمة المالية

شكلت جمهورية مالي إحدى بؤر التوتر في إفريقيا والتي نالت حيزا من الإهتمام الجزائري فانطلاقا من وجود حدودا مشتركة بين البلدين التي تبلغ 1376كلم، ونتيجة لما هو قائم من روابط إقتصادية وتداخل مجتمعي بين سكان الجنوب الجزائري، وسكان شمال مالي لما لهم من تاريخ مشترك، فإنه من الصعب أن تبقى الجزائر في مأمن من تداعيات النزاع المتشدد الذي يضرب إقليم أزواد [1]، خاصة مع الأبعاد الخطيرة التي أخدها النزاع، ووصوله إلى أروقة الأمم المتحدة، لذلك فقد أولى الوسيط الجزائري عناية خاصة بالنزاع المالي في سبيل إيجاد تسوية سلمية للنزاع بعيدا عن أي تدخل أجنبي، لما لذلك من تهديد لأمنها الداخلي.

وعلى ذلك سوف نتطرق لدور الوسيط الجزائري في تسوية النزاع المالي لكن قبل ذلك لا بد أن نتطرق إلى واقع النزاع المالي، وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: واقع الأزمة الأمنية في مالي.

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الأمنية في مالي.

[1] أزواد: منطقة تطلق على شمال مالي تشمل 04 مناطق، منطقت موينى ونطقت تومبكتو، ومنطقة ونماو، ومنطقة كيدال، وشعب أزواد كان يتكون قبل مجيئ الإستعمار الفرنسي من عدة سلطنات تحكم بواسطة النظام القبلي منها سلطنة الفولان، وسلكنة السوتعاي وغيرها وكل سلطنة تضم عشرات القبائل، وعد مجيء الإستقلال أرادت فرنسا أن تجعل منطقة الأزواد محمية فرنسية، إلا أن هذا قوبل بالرفض بمقاومات شعبية، وظلت هذه الطبقة مهشة من قبل السلطات المالية المتعاقبة مند إستقلال مالي، أنظر قارة ليلى، مرجع سابق، ص 69.

المطلب الأول: واقع الأزمة الأمنية في مالي

إن الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد والأطراف والبُعد الأساسي فيها هي أزمة بناء الدولة، و قد ساهمت فيها عوامل وأسباب يرجع جذورها إلى الحقبة قبل استقلال دولة مالي بسبب التنافر العميق الذي نشأ بين الإدارة الحالية وسكان المناطق الشمالية المالية[1] أو ما يطلق عليها باسم الأزواد وهو ما يؤثر ولابد في استقرار الأمن القومي الجزائري.

الفرع الأول: الجذور التاريخية للأزمة الأمنية المالية

جذور أزمة مالي تعود إلى نهاية القرن 19 م، عندما وصلت قوات الاستعمار الفرنسي إلى الصحراء التي يسطر عليها الطوارق[2]، وكغيرهم من شعوب إفريقيا عارض شعب الطوارق الاحتلال الفرنسي، ورفضوا الخضوع له وقاموا في سبيل ذلك بعدة ثورات، وعمت هذه الثورات كل إقليم أزواد.[3]

إذ انتهجت فرنسا سياسة تقوم على التفريق العنصري القبلي بين أبناء دولة مالي، ما نتج عنه انقسامات وصراعات.[4]

وباستقلال مالي عام 1960، وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مقسمة بين خمس بلدان ذات سيادة.[5]

وفي ظل هذا الواقع ظهر تيارين داخل الطوارق، التيار الأول الرافض لواقعهم المقسم ويريد إقامة دولة طوارقية، وتيار ثان مؤيد للبقاء تحت سيادة الدولة الوطنية بشرط التمتع

---

(1) إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي،دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 106.

(2)إيدابير أحمد،المرجع نفسه، ص 106.

(3) بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 77.

(4) إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص 120.

(5) و هي ليبيا النيجرو بوركينا فاسو ، الجزائر و مالي انظر زناشي حسين، المقاربة الجزائرية اتجاه الأزوادية في مالي: الثابت والمتغير، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، 2015/2014، ص 39.

بحرية في إظهار الخصوصية الترقية، والتمتع بإدارة ذاتية لمنطقتهم في ظل السيادة الوطنية.[1]

وعند استقلال مالي في 1960، في عهد الرئيس "موديبوكايتا" عمد إلى ضم أقاليم "كيدال" وتمبكتو" و"غاو" قسرًا، وهي الولايات التي تشكل إقليم أزواد في شمال مالي.[2]

وقد رفض الأزواديون (الطوارق والعرب) السياسات التي انتهجتها الحكومة المالية والتي رأوا فيها محاولة لسلخهم عن ثقافتهم الأمازيغية الإسلامية، فعمد "موديبوكايثا" إلى تطبيق سياسة العصا الغليظة في حقهم، حيث قام الجيش المالي في ولاية "كيدال" التابعة لإقليم أزواد بقتل النساء والأطفال، وتسميم الآبار، وإحراق الماشية[3]، وقد استمرت عمليات الجيش المالي إلى أن تمكن من السيطرة على إقليم أزواد وإخضاع سكانه.[4]

وقد شهدت سنة 1990 أول صدام حقيقي بين قبائل الطوارق والجيش النظامي المالي[5]، فهذا الصدام في الحقيقة هو عبارة ترجمة لتراكمات ومآسي عاشتها فئة الطوارق في إقليم الأزواد، إذ ساءت بها الأوضاع الاجتماعية[6]، نتيجة التهميش الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، الأمر الذي دفعها للمطالبة بتحسينها[7]، حيث قامت الحركة الأزوادية بتشكل مناضلين أكفاء ذوي قوة عسكرية، ووضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة

---

(1) بوحنية قوي، الإستراتجية الجزائرية، اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص ص 03-04، موقع سابق.

(2) قبطي مصطفى، إمارة أزواد السلفية الإرهابية...إلى أين ...؟ على الموقع: http://albadee.net/news/4491 اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/02، على الساعة: 23:23.

(3) زناشي حسين، مرجع سابق، ص 40.

(4) بوحنية قوي، موقع سابق، ص 3-4.

(5) بشكيط خالد، مرجع سابق، ص 78.

(6) بومدين عربي، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، من الموقع:
http://www.alhiwar.orgK، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/03، على الساعة: 12:40.

(7) Robert Edmond, vers la révitégration es touaregs au mali, le monde diplomatique, septembre, 1996, p 34.

بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]، وفي الفترة ما بين 1988- 1989 تم تشكيل أول خلايا سرية للحركة في مدن "كيدال"، "غاو"، و"تمبكتو" في شمال مالي، ثم تأسيس الحركة الشعبية الأزودية[2]، بقيادة أق غالي.[3]

وقد بدأ موضوع الأزمة في شمال مالي سنة 2011، بعد سقوط نظام القدافي في ليبيا حيث شرع مئات المسلحين الطوارق المعروفين باسم "حركة تحرر أزواد" ممن كانوا يقاتلون في ليبيا في صفوف كتائب القذافي بالرجوع إلى شمال مالي، فوقعت اشتباكات بينهم وبين الجيش النظامي المالي، ونال على إثرها هذا الأخير هزائم متتالية وكبيرة[4]، بالنظر إلى عدم تكافئ ميزان القوة بين الطرفين، فالمسلحون الطوارق كانوا يخدمون في الجيش الليبي وبمجرد الإطاحة بالنظام القذافي عادوا إلى ليبيا، وجلبوا معهم معداتهم وعتادهم الحربي، فوجدوا أمامهم جيشا ماليا ضعيف التسليح والكفاءة القتالية، فلم يصمد الجيش المالي[5] وانهزم أمام الحركة الوطنية لتحرير الأزواد [6].

---

[1] بشنة أحمد، العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع الجزائر، 2000، ص 62.

[2] لهراوة سعاد، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 17.

[3] عياد اق غالي: هو زعيم الحركة الأزوادية شارك في حرب لبنان وفلسطين عام 1982، وفي الحرب التشادية، دخل في مفاوضات مع الوسيط الجزائري بعد اتصالات عديدة، وهو الذي وقع على إتفاقية الجزائر 1991، بشنة أحمد، مرجع سابق، ص 63-67.

[4] دخوش محمد، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي:
http://alraaed.com/are/sujet.opinions/31020، تاريخ الزيارة: 2016/05/03، على الساعة: 14:55.

[5] سيد أحمد ولد أحمد سالم، أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012،ص ص 2-3، متاح على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212208442465783 3.html، اضطلع عليه بتاريخ:2016/04/01، على الساعة:11:12.

[6] زناشي حسين، المرجع نفسه، ص 30، انظر ايضا حركة تحرير أزواد، استرجاع قرار مغيب، ص 03 ،متاح على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/reportsandintervews/2012/03/24
اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/06، على الساعة: 00:30

فطالب الجيش المالي بدعم عسكري إضافي من الحكومة المالية لمواجهة هذه الحركة والتي تحالفت حركة أنصار الدين الإسلامي [1]، غير أن الحكومة المالية لم تستجب لمطلب الجيش النظامي، فوقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في 22 مارس 2012، نفذه عسكريون في الجيش النظام المالي [2]، بقيادة الرائد "أمادو سانوجو" وأطاحوا بالرئيس المالي[3]"امادو توماني ثوري".[4]

استغلت الحركة الوطنية لتحرر أزواد هذا الانقلاب وأكملت سيطرتها على شمال مالي خاصة مع الحالة السيئة التي دخل فيها الجيش المالي[5].

وفي نفس الوقت أعلنت الحركة استقلال إقليم أزواد يوم 2012/04/06، وهي الخطوة التي لم تلقى تأييدًا دوليا.[6]

ومع تفاقم الوضع بدخول الجماعات الجهادية على خط المعركة، وفشل الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ضمهم لصالحها، سيطرت هذه الجماعات على غالبية شمال مالي[7].

---

[1] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 31, و انظر ايضا أنصار الدين، متاح على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki، أضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/07، على الساعة: 17:06

[2] لهراوة سعاد، مرجع سابق، ص 17.

[3] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 46.

[4] أمادو تومالي توري هو الرئيس سابق لمالي تم انتخابه سنة 2002، وأعيد انتخابه في 2007، وأطيح به بانقلاب 2012، ايدابير أحمد، مرجع سابق، ص 111.

[5] عبد الجليل زيد المرهون، الإنقلاب العسكري في مالي، العدد 4088 ، متاح على الموقع: www.elaph.com، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/04/03، على الساعة: 16:00.

[6] إذ قام الإتحاد الإفريقي بتعليق عضوية مالي، وتجميد أرصدتها في الخارج، حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم مدني، الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المغرب، ص 66،متاح على الموقع: www.caus.org.lb/PDF/.../mustaqbal_422_alhafaz_alnwiny.pdf، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/22 على الساعة:12:13.

[7] الحافظ النويني، الموقع نفسه، ص 66.

الفرع الثاني: أسباب النزاع المالي

يعتبر معظم الباحثين والمفكرين أن أزمة شمال مالي ترجع لعدة من عوامل، ساهمت في تغذية هذا النزاع وتطوره بالشكل الذي يظهر حاليا، ويمكن استعراضها كما يلي:

– غياب برامج التنمية في منطقة الشمال المالي(عدم وجود طرق، مياه الشرب، السدود، ومدارس).

– العامل الاثني الذي يتمثل في المعارضة الدائمة من قبل الطوارق الذين كانوا أسياد الصحراء للسود الذين يسيطرون على السلطات " العبيد سابقا".

– قيام الحكومة المالية بطمس الثقافة التارقية، قامت السلطات المالية كذلك بطمس ثقافة الطوارق بفرض ثقافة أجنبية، الشيء الذي رفضه الطوارق، وظلّوا محافظين على هذه العادات والتقاليد قرونا عديدة[1].

فدولة مالي الحديثة لم تفشل فقط في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية.[2]

وفي هذا الإطار يقول أحد قادة الطوارق في مالي "لم يشعر الأزواديون يوما أنهم جزءا من دولة مالي، ولا مالي شعرت يوما أنها جزء من أزواد، وبالعكس كنا دائما خطين متوازيين عرقيا، اجتماعيا وتاريخيا".[3] .

– تهميش قبائل الطوارق لأزيد من 30 سنة، وهو ما دفعهم الحركات المسلحة للطوارق للتمرد ضد الحكومة المالية[4]، ورفع شعار استرجاع الحقوق المهضومة، ومحاربة التفاوت

---

[1]أمحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، متاح على الموقع:
Berkouk-mhand.yolosite.com/.../berkout%20%sahel%5B1%5D.doc.، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/04، على الساعة: 22:36.

[2]خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 37.

[3]سيدي مختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، أفريل-جوان 2013، ص 29.

[4] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 54.

في توزيع الثروة والسلطة[1]، نتيجة التكيف السلبي لهذه الأخيرة مع مطالب الطوارق الهوياتة، والتي تتمحور أساسا حول الحصول على نظام تربوي ملائم لحياة البدو، والتساوي في الفرص سواءا في بالتوظيف في المناصب العليا أو العادية، والاعتراف بلغة "التماشاق" كلغة رسمية في مالي، وغيرها من المطالب[2] .

– إهمال المناطق النائية سيما شمال مالي، إذ تتهم السلطة في باماكو باللاعدالة في توزيع موارد الدولة وإحداث تفاوت في التنمية بين مختلف أقاليمها، واعتماد المحسوبية والرشوة[3].

– كما أن أحداث ليبيا في 2011 أثرت بشكل كبير على الأوضاع في شمال مالي فمع سقوط نظام القذافي عاد الطوارق الذين كانوا يحاربون لجانبه إلى شمال مالي بمهارات قتالية عالية وتسليح جيد[4]، فمعظم الباحثين والمفكرين السياسيين يرون أن أزمة مالي هي انعكاس مباشر لانهيار النظام الليبي، الذي كان يعتبر الحاضنة الأساسية لمختلف الحركات الانفصالية في المنطقة خاصة الطارقة منها[5]، لكن مع انحصار الدور الليبي في 2011 تحول التمرد في الشمال المالي إلى تمرد مسلح مكتمل.[6]

الفرع الثالث: تداعيات النزاع المالي على الجزائر

إن الأزمة الأمنية في شمال مالي قد طرحت أثارًا وخيمة على الدولة ذاتها بحيث جعلتها مفككة من جميع النواحي، اقتصاديا، سياسيا، أمنيا، واجتماعيا.[7]

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 38

[2] تسعيديت مسيح الدين، النزاع الممتد في مالي، من كيدال 1963 إلى اتفاق وأغادوغو 2013، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الأول، الجزائر، جوان، 2014، ص 37.

[3] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 55.

[4] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 57.

[5] الحاج ولد إبراهيم، أزمة مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، الجزيرة للدراسات، فيفري 2012، ص ص 3-4 متاح على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports ، اضطلع عليه بتاريخ:2016/05/04، على الساعة: 12:33.

[6] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي،متاح على الموقع: www.ahainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-arab-40491fdof9ad.، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/05، على الساعة: 14:54.

[7] سعد ناجي جواد عبد السلام إبراهيم، دراسات إستراتجية (الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 31، 1999، ص57.

فقد أدت العمليات العسكرية في مالي إلى إلحاق خسائر بشرية ومادية كبيرة في صفوف المقاتلين[1]، إضافة إلى تدمير البنى التحتية لاقتصاد البلاد، فضلا عن الكوارث والآفات الاجتماعية، من فقر، وتشريد، ومجاعة، إذ تشير التقارير إلى أن حوالي 03 ملايين مالي مهددون بالمجاعة من جراء الحرب[2]، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة اللجوء إلى البلدان المجاورة لمالي، حيث جاءت تقارير تابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التي صدرت في منتصف جانفي 2013، أن عدد اللاجئين الذين اضطروا إلى مغادرة مالي بسبب النزاع يقترب من 150 ألف شخص.[3]

كما أن مالي قد تحولت إلى نقطة ارتكاز مهمة للنشاط الإرهابي في منطقة شمال إفريقيا بفعل آثار الحرب.[4]

كما أن النزاع في شمال مالي قد أفضى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وارتكاب لجرائم حرب، يرتكبها الجنود الماليون، بحق السكان العرب والطوارق في شمال مالي وفي هذا السياق قال مدير مراقبة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة "فليب بوليبون" أن هناك العديد من الأدلة حول ارتكاب الجيش المالي جرائم خطيرة، من بينها جرائم اغتصاب، وقتل.[5]

إن أزمة مالي تمثل درجة عالية من الخطورة ليس فقط على المستوى الداخلي وإنما على المستوين الدولي والإقليمي، وهذا ما أكّده "جان بينغ" رئيس المفوضة الإفريقية بقوله "إن

---

(1) غدير دليلة، الإستراتجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، ودراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة ورقلة، 2015/2014، ص 56.

(2) سيكوبا ساماكية، الإنقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة (محمد بابا ولد أشفع)، مركز الجزيرة للدراسات، 05 أفريل 2012، الدوحة، ص 60، متاح على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/201245140152206 79.html اضطلع عليه بتاريخ:2016/05/22، على الساعة: 20:00 .

(3) غدير دليلة، مرجع سابق، ص 56.

(4) بوحنية قوي، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 نوفمبر 2014، ص 05، متاح على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html، اضطلع عليه بتاريخ:2016/05/14، على الساعة:22:00.

(5) ع.صلاح الدين، ماذا يحدث قرب حدود الجزائر؟ متاح على الموقع:
www.akhbarelyoum.z/ar/indesc.php?، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/16، على الساعة: 23:00.

أزمة مالي الراهنة من أخطر الأزمات التي تواجهها قارتنا، وإن استمرارها يشكل خطرًا حقيقيا على ديمومة الدولة المالية والاستقرار والأمن الإقليميين.[1]

فقد أدى الإنقلاب العسكري الذي شهدته مالي يوم 22 مارس 2012 إلى ترك أثر نفسي كبير على مختلف الحركات المسلحة التي احتلت أغلب مناطق شمال البلاد، فضلا عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[2]

كما أن نشوء دولة الأزواد يشكل سابقة في غاية الخطورة قد يتبعها الطوارق التابعة للدول المحادية[3] مثل ليبيا والنيجر، وتشاد والجزائر وبوركينا فاسو، فنجاح انفصال إقليم أزواد في شمال مالي من شأنه أن يشجع طوارق الدول المجاورة على المطالبة بالانفصال عن بلدانهم أيضا[4] .

فضلا عن التعقيدات الأمنية فإن الآثار الإنسانية للنزاع في مالي والمتمثلة في مشكلة اللاجئين[5]، فقد تدفق الماليون عبر الحدود، وأصبح عشرات الآلاف منهم لاجئين في البلدان المجاورة، وهو الأمر الذي بات مصدر معاناة لهذه البلدان.[6]

وقد تزامن ذلك مع كارثة غذائية مخيفة في منطقة الساحل، إذ تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب.[7]

وبالنسبة للجزائر يطرح النزاع في مالي تحديات أمنية وأخرى اجتماعية.

---

[1] دخوش محمد، الرائد، موقع سابق.

[2] سيكوبا ساماكية، موقع سابق، ص 3.

[3] .صلاح الدين، ماذا يحدث قرب حدود الجزائر؟، موقع سابق.

[4] شريف أحمد شفيق، مالي من نعيم الإستقرار إلى جحيم الإنقلابات، مجلة الأهرام، عدد 45771 (السبت 21 مارس 2012)، متاح على الموقع: http://www.ahram.org/world/news/140384.spx
اضطلع عليه بتاريخ: 2016/04/05، على الساعة: 18:53.

[5] إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص ص 139- 140.

[6] بنجامين نيكلز، مالي والتداعيات الإقليمية، متاح على الموقع:
Carnegieenawnent.org/sada/ ?fa=52019&lang=ar، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/05، على الساعة: 22:01.

[7] سيكوبا ساماكية، موقع سابق، ص 06.

أولا:إحياء النشاط الإرهابي فيها

حيث كان له الأثر الممتد إلى الجزائر[1]،فقد قامت الحركات المسلحة في شمال مالي بالهجوم في 23 مارس 2012 على قاعدة لقوات الدرك الوطني الجزائري بتمنراست، وأيضا هجوم 29 جوان 2012 على قاعدة قوات الدرك الوطني الجزائري في ورقلة[2]، واختطاف 07 دبلوماسيين جزائريين يوم 05 أفريل 2013 في مدينة "غاو" بمالي، واختطاف ثلاث سياح أوروبيين من مخيمات تنذوف التي تخضع لحراسة مشددة في الجزائر في أكتوبر 2012[3]، كما تم احتجاز 132 عامل أجنبي، من العاملين في حقول "عين أمناس" جنوب الجزائر ينتمون إلى عشر دول هي: النرويج وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، رومانيا تايلاندا، الفلبين، اليابان، وألمانيا، وذلك مع احتجاز حوالي 600 عامل جزائري ليضطر الجيش الجزائري إلى التدخل عسكريا ضد المسلحين، في عملية أدت بحسب تقديرات غير نهائية إلى مقتل 32 مسلح و 23 من الرهائن، وتحرير قرابة 650 رهينة منهم 573 جزائري وحوالي مائة أجنبي.[4]

ثانيا:مشكلة اللاجئين

إن النزاع المالي كان له تداعيات اجماعية على الجزائر، والمتمثلة في مشكلة اللاجئين إذ تدفق حوالي 30 ألف لاجئ من مالي نحو الجزائر نتيجة الأزمة، وذلك حسب تصريح الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المكلف بحقوق الإنسان" إيفان سيمو نوفيتش".

---

(1) بوحنية قوي، موقع سابق، ص 05.

(2) فريدوم سي أونوها، جرالد أي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، الجزء الأول مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 07، متاح على الوقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.html ،اضطلع عليه بتاريخ:2016/05/11، على الساعة:15:56.

(3) بوخرص أنوار، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كانيغي للسلام الدولي، لبنان، 2012، ص 10، متاح على الموقع: http://mountadaelhouria.maghrebarabe.net/t927-topic ، اضطلع عليه بتاريخ:2016/05/05، على الساعة:12:22.

(4) شعبان مبروك شريف، أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي، مركز الأهرام لدراسة السياسة الإستراتجية، مصر 2013، متاح على الموقع:
http :www.ar.qawin.net/indesc.php.option=com.contentstask-viewid=8353، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/05، على الساعة: 00:22.

والجدير بالذكر أن مشكلة اللاجئين ليست وحدها المشكلة وإنما تتعداها إلى الآثار المترتبة عنها، من انتشار العديد من الأمراض المعدية على رأسها مرض نقص المناعة أو السيدا[1]، والذي يشكل خطرا على أفراد المجتمع الجزائري، إضافة إلى مرض الطاعون والكوليرا وغيرها من الأمراض.[2]

المطلب الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة مالي

يجب التنبيه أولا أن النزاع في مالي هو أساسا نزاع داخلي، وبالتالي فمن غير المشروع دوليا التدخل في مثل هذه النزاعات، من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المنصوص عليه في م 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو أيضا ما ينص عليه القرار الصادر في 1965/12/21 تحت عنوان" الإعلان عن عدم قبول التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها" حيث نص "لا يسمح لدولة التدخل في النزاع المدني لدولة أخرى". [3]

لكن مع انفجار النزاع المالي الحالي في سنة 2012 صدرت مجموعة من القرارات الأممية وأهمها القرارين 2071[4] و2085 في أكتوبر وديسمبر 2012 على التوالي واللذان نصا على تدابير سياسية، وأخرى أمنية عسكرية، اتخذتها فرنسا كذريعة للتدخل في النزاع ونشر قواتها هناك في إطار ما تسميه الحرب على الإرهاب [5].

وبناءًا على التدابير السياسية فقد فعلت الجزائر وساطتها في النزاع المالي الأخير.

---

(1) حمزة بحيري، تمنراست باريس الحارقة للأفارقة، والسوادين، يتحولون إلى رهائن لدى بارونات، جريدة النهار 2008/03/15، متاح على الموقع: www.ennahaar.online.com/ar/specialpagesreportages6203، اضطلع عليه بتاريخ: 06/06 /2015 على الساعة: 10:02.

(2) شليغم عبير، مرجع سابق، ص ص 15-16.

(3) مبروك غضبان، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعية، دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جامعة باتنة الجزائر، جوان 2014، ص 72.

(4) قرار مجلس الأمن 2071 (2012)، متاح على الموقع: www.un.org/arabic/doocs/viewdoec.asp?docnumber.s/res/2084(2012)، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/19، على الساعة: 13:00

(2) قرار مجلس الأمن 2085 (2012)، متاح على الموقع: www.un.org/arabic/doocs/viewdoec.asp?docnumber.s/res/2084(2012)، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/19، على الساعة: 13:01

(5) مبروك غضبان، مرجع سابق ص 72.

الفرع الأول: محددات الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي

لقد قاد الوسيط الجزائري عملية وساطة شاقة وطويلة للوصول إلى نقاط تفاهم بين الأطراف المتنازعة في مالي، وقد تبنت الجزائر في إدارتها لهذه الوساطة عدة مبادئ أهمها مبدأ حسن الجوار، ومبدأ الحل السلمي للنزاعات، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض أي تدخل أجنبي، سيما أن ذلك من شأنه أن يمس بأمن الجزائر بحكم التجاور بينها وبين مالي.[1]

[1] بوسكين سليم، مرجع سابق، ص 242.

وقد دأبت الجزائر منذ عقود على التوسط بين الحكومة المالية والحركات الانفصالية المسلحة في شمال مالي لحل النزاع الدائر بينهم[1]، وعادة ما تنتهي بالتوصل لحل النزاع وذلك بالتوقيع على اتفاقيات سلام أهمها اتفاقية السلام لعام 2006، تنص على ضرورة تكفل

[1]حيث كانت الجزائر الوسيط الأبرز في مسيرة النزاع في شمال مالي وفيما يلي أهم محطات الوساطة التقليدية التي قادتها الجزائر في النزاع المالي: 1-اتفاقية تمنراست: إستطاع الوسيط الجزائري كسب ثقة الأطراف المتنازعة، حيث جمع في لقاء تم يومي 05 و06 جافي 1991 ممثلي عن الحكومة المالية، وممثلين عن الجبهة الإسلامية الأزوادية، والحركة الشعبية لتحرير أزواد بولاية تمنراست، ودخلوا في مفاوضات انتهت بالتوقيع على اتفاق تمنراست ومن بين ما تضمن: وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، إنسحاب قوات المتمردين إلى مناطقهم، إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية للسكان، إدماج المتمردين الطوارق في الجيش المالي، -لقاء الجزائر العاصمة الثاني في 24/22 جانف 1992، جمع الأطراف المتنازعة بوساطة الجزائر، وتم الإتفاق على توقيع هدنة، إطلاق سراح المساجين من الجانبين المالي والأزوادي، متابعة المفاوضات وعدم اللجوء إلى السلاح، للمزيد أنظر، زناشي حسين، مرجع سابق، ص 76، 3- لقاء الجزائر العاصمة الثالث في 1992، والذي توج بالتوقيع على الميثاق الوطني المالي في باماكو بتاريخ 11 أفريل 1992، وأهم ما نص عليه: إدماج المتمردين في الجيش وفي الحكومة المالية، تخصيص الموارد المالية لعملية التنمية، حصول إقليم الشمال على إستقلال ذاتي محدود في إدارة شؤونه للمزيد أنظر لهراوة سعاد، مرجع سابق، ص 33، 4-لقاء تمنراست 16-20 أفريل 1994، وعقد من أجل تقييم مستوى تطبيق الميثاق الوطني المالي، وتم برعاية الوسيط الجزائري، وقد تلاه عدة لقاءات في 10-16 ماي 1994، وفي 27-30 جوان 1994، وإعلان 26 مارس 1996 وهو الإعلان الذي أدى إلى نهاية الاشتباكات في حفل أقيم بتمباكتو، تم من خلاله إحراق كل الأسلحة سمي بشعلة السلام، يزيد الطرق وليلى، مرجع سابق، 84، 5-إتفاق الجزائر 2006: نتيجة عودة التوتر إلى المنطقة من جديد بسبب عدم احترام الطرفين للإتفاقيات المبرمة بينهما في كل مرة، استدعت الحكومة المالية بطلب رسمي الجزائر لإحياء وساطتها القديمة، وتوجت جهود الوسيط الجزائري بإقناع الأطراف للجلوس على طاولة المفاوضات من جديد، وقد أشرف عليها الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة كدليل على اهتمام الوسيط الجزائري بملف القضية، وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية 4 جويلية 2006، تحت اسم تحالف 23 ماي من أجل التعبير وتعبر أهم إتفاقة جمعت الفرقاء المالية المتنازعة، ومن أهم بنودها: منح أقاليم الشمال نظاما لامركزيا يمكنهم من تسير شؤونهم المالية، إعتراف الطوارق بالوحدة الترابية لدولة مالي، مشاريع تنموية وإقتصادية واجتماعية، والتي تحددها لجان محلية طوارقية...للمزيد أنظر عبد الرحمان مكاوي "الحكم الذاتي للطوارق في شمال مالي، والتناقض الجزائري في منطقة الساحل على الموقع: www.hespress.com، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/11، على الساعة: 16:14، لكن ما لبث أن ظهرت خلافات بين أطراف النزاع في فهم وتطبيق بنود اتفاق 2006، وهو الأمر الذي تطلب مرة أخرى الدخول في مفاوضات برعاية الوسيط الجزائري، انتهت بتوقيع بروتكول 20 فيفري 2007، لكن ذلك لم يمنع من عودة الاقتتال مجددا في مارس 2008، فقامت الجزائر بجمع الفرقاء المتنازعة المالية في الجزائر العاصمة في جويلية 2008، في "جينان الميثاق" لخلق الثقة بين الجانبين...للمزيد أنظر قارة ليلى،، مرجع سابق، ص ص 86-87.

الحكومية المالية بمسائل التنمية والأمن في شمال مالي[1]، ولكن كل ذلك فشل في الوصول إلى إتفاق سلام شامل، إذ تجدد النزاع وبشكل أعمق في 2012 وبمنظور دولي بعد صدور القرارات الأممية سيما القرارين 2071 و2085، اللذان أعطيا للنزاع الصفة الدولية، وصنّفت ضمن قضايا الإرهاب.

لينطلق الوسيط الجزائري في حل إحدى أعقد وأهم النزاعات التي شهدتها القارة الإفريقية فمنذ اندلاع النزاع المالي الأخير في جانفي 2012، قامت الجزائر التي كانت دائما الراعي الحصري لجميع اتفاقات السلام السابقة الذكر، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت لاحتواء النزاع بنفسها وأعلنت الجزائر عدم استعدادها لدعم أي من الطرفين.[2]

وقد أدان الوسيط الجزائري الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي "أمادو توماني ثوري"، وطالبت بعودة الشرعية الدستورية في العاصمة المالية "باماكو"، لكن مع تعنت قادة الانقلاب، قام الوسيط الجزائري بتجمد كل أنواع التعاون العسكري والأمني مع مالي، وأوقفت المساعدات الإنسانية التي كانت تنقل إلى الأماكن المتضررة في شمال مالي[3].

فقد استعمل الوسيط الجزائري كل أدوات الضغط التي يملكها سواء العسكرية أو الأمنية وحتى الإنسانية[4]، في سبيل حث و جر الأطراف المتنازعة للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهو ما أكّده الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربية الجزائري "عبد القادر مساهل" حيث قال: "أن المسعى الرامي إلى جمع الحكومة المالية، وممثلي حركة

---

[1] خ. مليكة، الجزائر تنجح في إرساء صوت الحكمة بين الحركات المالية، على الموقع: www.el-massa.com/dz/component/k2/2455، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/11، على الساعة: 19:20.

[2] غدير دليلة، مرجع سابق، ص 60.

[3] الجزائر تغلق حدودها مع مالي، وتجمد تعاونها العسكري، جريدة الشروق، 2012/03/23، ص 93، متاح على الموقع: www.echoroukonline.com، اضطلع عليه بتاريخ:2013/03/23، على الساعة: 13:00.

[4] ذخوش محمد، موقع سابق.

الطوارق حول طاولة واحدة تنم عن إرادة في إيجاد حل تفاوضي للنزاع، يحمي الوحدة الترابية لمالي.[1]

وبالنظر لضخامة القضية وخطورتها على الأمن الجزائري، فقد تولى الوسيط الجزائري وضع إطار عام يقوم على درجة عالية من الدقة والذي يستلزم تحليلا متكامل الأبعاد لخطورة وحيوية الملف[2]، فضلا عن الفهم العميق والجيد للنزاع من مختلف جوانبه[3] وهو الحال بالنظر إلى عقود من الخبرة فالوسيط الجزائري يعرف ديناميكية النزاع المالي وبالتالي القدرة على التأثير في أصحاب القرار من الحركات الأزوادية، والحكومة المالية[4].

وفي ذات السياق عملت أجهزة الأمن الجزائرية المختصة على متابعة الأوضاع الميدانية في إقليم أزواد، لمعرفة تطورات الأوضاع، من تغير الولاءات القبلية ومدى سيطرة الجماعات المسلحة على المدن، والتجمعات السكانية، وتطور القدرات القتالية للجماعات المسلحة وعلاقاتها الخارجية، ووضع الوسيط الجزائري لذلك العشرات من ضباط الأمن المتخصصين في شؤون الساحل، بالتنسيق مع وحدات الاستطلاع والتقنية والتنصت.[5]

كما تبنى الوسيط الجزائري الحل التفاوضي والتسوية السلمية مبدئيا، بعيدا عن أي تدخل أجنبي مهما كانت طبيعته، فالوسيط الجزائري متيقن أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا ، وحالة العراق والصومال، وأفغانستان تشهد على ذلك.

كما تبنى الوسيط الجزائري في النزاع المالي مبدأ الحياد، وذلك من خلال عدم الانحياز لأحد الأطراف على خلاف الآخر، كما حرص على عدم إقصاء العنصر الطوارقي[6]، فهو

---

[1] إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص 146.

[2] خالد عبد العظيم، الحوار المالي التداعيات الإقليمية لإنفصال الأزواد في مالي، السياسة الدولية، العدد 189، مصر جويلية 2012، ص 112.

[3] بويبة نبيل، مرجع سابق، ص 16.

[4] خوري حنان، مروني سارة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتجية وأمنية، جامعة جيجل، 2015/2014، ص 123.

[5] م.ب، مصالح الأمن الجزائرية تضع إقليم أزواد تحت المجهر، جريدة الخبر، العدد 6837، يوم 16 سبتمبر 2012 ص 05، متاح على الموقع:http://www.elkhabar.com ، اضطلع عليه بتاريخ:2016/05/15، على الساعة : 14:30.

[6] نوري حنان، مروني سارة، مرجع سابق، ص 122- 123.

ينظر إليهم على أنهم من مواطني دولة مالي ولهم مطالبهم المشروعة[1]، وعلى ذلك عمل الوسيط الجزائري على التمييز بين الحركات الأزوادية، والجماعات الجهادية، التي اعتبرتها جماعات إرهابية، يجب العمل على مكافحتها[2]، كتنظيم القاعدة[3]، وحركة التوحيد والجهاد[4] فهو يعمل على محاربة الإرهاب، وليس محاربة الطوارق[5]، ولذلك طالب الوسيط الجزائري كل الحركات الأزوادية بقطع كل علاقاتهم مع الحركات الارهابية.[6]

فضلا على أن الجزائر لديها أكبر ميزانية عسكرية دفاعية في منطقة الساحل، وقوات أمن تملك خبرة قتالية في مكافحة الإرهاب، وبالتالي فهي تملك القدرة العسكرية، والنفوذ السياسي لتعزيز الاستقرار الإقليمي، ومحاربة الجماعات الإرهابية في مالي،[7]

وكل هذه العوامل جعلت الجزائر الوسيط الأمثل لحل النزاع المالي (الأزوادي)، وبالتالي كسب ثقة الأطراف المتنازعة من جهة، والتأييد الدولي من جهة أخرى، حيث طلبت الحكومة المالية من الجزائر المساعدة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، عبر عنه الرئيس المالي "إبراهم بوبكر كيت" عند زيارته للجزائر.[8]

---

(1) إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص 147.

(2) نوري حنان، مروني سارة، مرجع سابق، ص 122.

3 محمد عبد الحليم أميرة ، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي، وربيع الثورات العربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 38، مصر، 2013، ص 13، انظر ايضا أنظر علاني أعلية، مستقبل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنطقة الساحل، ص 02 –03، متاح على الموقع:
www.alarabya.net/ar/arabic.studies/2012/12/11، اضطلع عليه بتاريخ 2016/05/06 على الساعة: 17:53، و انظر ايضا تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، متاح على الموقع:
www.aljazeera.net/news/arabic/2009/08/09. اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/07، على الساعة: 19:00.

(4)زناشي حسين، مرجع سابق، ص ص 36–37, و انظر ايضا حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، متاح على الموقع: http://ar.wikipedia.org، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/07، على الساعة: 21:45.

(5) إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص 147.

(6) نوري حنان، مروني سارة، مرجع سابق، ص 122.

(7) بوخرص أنوار، الجزائر والصراع في مالي،موقع سابق.

(8) مليكة.خ ،الجزائر تنجح في إرساء صوت الحكمة بين الحركات المالية، موقع سابق.

وأما على المستوى الدولي والإقليمي فقد صرح رئيس مفوضة الإتحاد الإفريقية "جون بينغ" أن الإتحاد الإفريقي لا يمكنه معالجة المشاكل التي تواجهها مالي دون اللجوء إلى قرار الجزائر، فضلا عن تصريحات الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" الذي أكد على ثقته في العمل مع الجزائر.[1]

وكدليل على الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للقضية المالية، فقد عمل الوسيط الجزائري على تفويض دبلوماسيين محنكين، ورفيعي المستوى والذي أشرف عليها الرئيس السيد "عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا، في حين كان على رأس الوفد الدبلوماسي السيد "رمطان لعمامرة" ويعتبر من أهم الشخصيات على المستوى القارة بالنظر لما يتمتع به من خبرة وكفاءة عالية المستوى[2]، بالإضافة إلى شخصيات أخرى كالسيد "عبد القادر مساهل"، الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربية[3]، إضافة إلى السيد "أحمد أويحي" الذي سبق له وأن لعب دور الوسيط في أزمة الطوارق.[4]

الفرع الثاني: سير الوساطة الجزائرية في الازمة المالية ونجاحها

كان دور الجزائر في القضية المالية في الأشهر الأولى لبداية الأعمال العدائية مبهما في سنة 2012، بالنسبة للكثيرين في المجتمع الدولي، حيث اعتمدت الجزائر على مقاربة الانتظار والترقب، ويرجع ذلك إلى خصوصيات الوضع الجزائري البالغ الحساسية للقضايا الإرهابية [5]، والخوف من انتقال العدوى إليها فهي قد ركزت على أمنها قبل كل شيء، في

---

(1) علام سمير، ساركوزي الجزائر قوة إقليمية ولديها مفاتيح جميع معطيات المشكل متاح على الموقع: http://www.tesa-algerie.com/ar/diphamacy/article6213، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/12، على الساعة: 16:00.

(2) مرابطي أمال، الدبلوماسية الجزائرية، نجحت في تسوية نزاعات معقدة بإفريقيا، متاح على الموقع: www.djazairess.com/echaab/53776، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/12، على الساعة: 23:13.

(3) قدادة عاطف، مجلس الأمن الإفريقي يدعو لوساطة بين باماكو والأزواد، متاح على الموقع: www.elkhabar.com/ar/indesc.phpnew=284270، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/12، على الساعة: 22:00.

(4) رويح عبد الأمير، مالي إنشطار قسري وانقلاب فاشل، متاح على الموقع: www.onnabaa.org/nbanews، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/12، على الساعة: 23:06.

(5) حمزة حسام، مرجع سابق، ص 89.

حين ذهب البعض إلى تفسير هذا الموقف على أنه يهدف إلى معاقبة مالي بسبب أخطرا رئيسها السابق "أمادو تومان ثوري" والذي اتهمته بالتواطئ مع الجماعات الإرهابية، وهو ما أثار مخاوف الجزائر من هذه العلاقات.

وكرد فعل قامت بوقف تزويد الجيش المالي بالسلاح وسحب خبرائها ومستشاريها العسكريين من شمال مالي تحت حجة أنها تخشى أن تستخدم سلاحها، أو خدمات خبرائها من قبل الجيش المالي ضد المتمردين الأزواد، مبررة ذلك بأن هدف تعاملها مع مالي كان من منطق مكافحة الإرهاب، وليس مكافحة التمرد، وبالتالي فالوسيط الجزائري قد اعتمد على قاعدة عدم التدخل، إذ انه يرى أن النزاع في شمال مالي لابد أن يحل ضمن إطار السيادة الإقليمية لمالي بين الماليين أنفسهم، بعيدا عن أي حل عسكري أو تدخل أجنبي، كما اقترحته المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الأكواس)[1] .

فالوسيط الجزائري يرى أن أي تدخل أجنبي هو تهديد للأمن والاستقرار في الجزائر وهو ما أكده السيد "أحمد أويحيى" في حوار له حين قال: "إن أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر".[2]

وبعد مساعي دبلوماسية عديدة استطاعت الجزائر أن تقنع الأطراف المالية المتنازعة إلى الجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للنزاع، واستجابة لذلك أرسلت الحكومة المالية، وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي "سوماييلو بوباي مايغ" الذي حل بالجزائر العاصمة في 02 فيفري 2012، للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية منهم ممثلين عن تحالف 23 مالي والحركة الوطنية لتحرير أزواد.

---

[1] هي هيئة حكومية تدعم جهود الديموقراطية والتعاون الإقليمي بإفريقيا، وتضم في عضويتها 15 دولة من غرب إفريقيا وتشرف على نحو 210 مليون نسمة، بما يعادل ربع سكان القارة الإفريقية، وتعد أقوى المنظمات الداعمة للديموقراطية والإستقرار في إفريقيا، ومن الدول العضوة في المنظمة:مالي، غانا، ليبيريا، النيجر، نيجيريا، السنغال، البنين، بوركينافاسو كوت ديفوار وهي التي تتولى رئاسة المجموعة حاليا، أنظر: منعم سليمان، ليس أمام جمهورية مالي سوى متابعة مسيرتها الديموقراطية، متاح على الموقع:
www.sudares.com/sudneseonline=15389، تاريخ الزيارة: 2016/05/13، على الساعة: 21:44.

[2] م.ل، الحوار ورفض الحل العسكري، مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي، متاح على الموقع:
www.elbilad.net/arcchives/59744، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/13، على الساعة: 22:00.

وقد خرجت هذه المفاوضات بقاسم مشترك بين الطرفين، وهو العمل جاهدين من أجل تقوية الحوار وحل سياسي للأمور، وكل هذا في إطار اتفاقية 2006، وسعيا يدا بيد لمحاربة الجماعات الإرهابية.[1]

وفي ذات السياق عمل الوسيط الجزائري على إقناع الحكومة المالية على الدخول في مفاوضات مع حركة أنصار الدين، التي تراها حركة لها مطالب مشروعة[2]، وبالتالي ضم أكبر عدد ممكن من الفواعل في النزاع المالي ضمن طاولة الحوار السياسي، ليسود الهدوء النسبي على المنطقة.

لكن ذلك لم يدم طويلا، فسرعان ما عاد الاقتتال في شمال مالي، فبعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس "ثوري" في 22 مارس 2012، ثم إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد رسميا استقلال إقليم أزواد، لتفقد هذه الحركة سيطرتها السياسية والعسكرية في المنطقة بسبب سيطرة الإسلاميين على كامل إقليم أزواد، حيث أعلنت حركة أنصار الدين وحلفائها في 28 جوان 2012، سيطرتهم على كل الشمال المالي.

وهو ما جعل دور الوسيط الجزائري ينحصر خاصة بعد أن طلبت الحكومة المالية من المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، المساعدة في قمع التمرد الذي يشهده شمال مالي[3] لتحيل هذه الأخيرة طلب الحكومة المالية إلى مجلس الأمن قصد التدخل عسكريا، وفي هذا الإطار أصدر مجلس الأمن للأمم المتحدة قراره 2071 في 12 أكتوبر 2012، والذي حث الإتحاد الإفريقي والمنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا، بوضع خطة للتدخل العسكري في مهلة 45 يوم، بالإضافة إلى مباشرة عمليات التفاوض بين الحكومة المالية والأطراف المتمردة غير إرهابية.[4]

---

[1] إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص 147.

[2] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 92، وص 32.

[3] غدير دليلة، مرجع سابق، ص 35.

[4] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 50.

وبعده القرار 2085 في 20 ديسمبر 2012 الذي حث الحكومة المالية، ودون تأخير على وضع إطار عمل للتفاوض مع جميع الأطراف في الشمال الذين قطعوا كل علاقاتهم بالمنظمات الإرهابية.[1]

وهذان القراران هما الأساس اللتان سارت عليهما الوساطة الدولية بقيادة الوسيط الجزائري[2]، بالإشراف الشخصي للرئيس الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة" ممثلا بالوفد الرفيع المستوي على رأسهم وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" الذي قاد عملية الوساطة منذ بدايتها.

وقد جاءت الوساطة الجزائرية بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو، وبرضى أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي، وبتأييد ودعم إقليمي، ودولي سيما المجموعة الاقتصادية لغرض إفريقيا، فرنسا، الإتحاد الإفريقي[3]، والولايات المتحدة الأمريكية.

حيث استقبلت الجزائر حركات شمال مالي من أجل مشاورات تمهيدية موسعة بهدف البحث عن حل نهائي لمشكل شمالي مالي.[4]

وفورا بعد تلقي الوسيط الجزائري طلب الحكومة المالية باشر سلسلة من اللقاءات التمهيدية لتقريب الرؤى بين الحركات الأزوادية، وتوفير شروط نجاح ما يعرف بالحوار الشامل بين الماليين، وكانت ثمرة هذه الجهود التوقع على إعلان الجزائر في 09 جوان 2014، الذي ألزم الأطراف المالية بالهدوء، وخوض الحوار المالي الشامل في إطار إقرار الوحدة الترابية المالية[5].

---

[1] غدير دليلة، مرجع سابق، ص 36.

[2] يضم فريق الوساطة الدولية إلى جانب الوسيط الجزائري كل من: المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإتحـــاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد، وأنظمت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، أنظر الوساطة الدولية تدعو إلى توقيع إتفاق السلام في مالي، متاح على الموقع: http://arabic.rt.com/news/780503، تاريخ الزيارة: 2016/05/14، بتاريخ: 19:15.

[3] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 101.

[4] الحوار المالي الشامل، تسلسل الأحداث، متاح على الموقع:
http://www.aps.dz/ar/algerie/15989، تاريخ الزيارة: 2016/05/14، على الساعة: 23:30.

[5] الحوار المالي الشامل: لعمامرة يدعو إلى اغتنام فرصة مفاوضات الجزائر للتوصل إلى السلام متاح على الموقع:
www.aps.dz/ar/algerie/9790، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/005/15، على الساعة: 14:00.

وقد تم التوقيع عليه من قبل 03 حركات هي الحركة الوطنية لتحرر أزواد، والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد، والحركة العربية للأزواد[1]، كما تم التوقيع على وثيقة أرضية التفاهم المبدئية للحوار في 14 جوان 2014، وهما الوثيقتان اللتان شكلتا أساسا لمسار التفاوض[2] الذي دام 08 أشهر، عبر عدة جولات:

الجولة الأولى: من 17 إلى 24 جويلية 2014، وتعتبر أول جلسة للحوار المباشر بين الفرقاء الماليين، سعى من خلالها الوسيط الجزائري، تهيئة الشروط الضرورية لإبراز حل شامل ومتفق عليه لمشكل مناطق شمال مالي[3]، وقد استطاع الوسيط الجزائري أن يجمع الحكومة المالية مع ست حركات سياسية مسلحة والمعنية بالأزمة في شمال مالي، وهي: الحركة العربية للأزواد، والتنسيقية من أجل شعب الأزواد، و الحركة الوطنية لتحرير الازواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد، وتنسقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة، والحركة العربية للأزواد (المنشقة).[4]

وقد توجت هذه الجولة بالتوقيع على وثيقتين:

الوثيقة الأولى: هي خريطة طريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر، وتسعى هذه الخارطة لتحقيق الأهداف التالية:

- وضع إطار عام لمفاوضات السلام، والتي يجب أن تصل إلى حل تفاوضي شامل للأزمة الأزوادية.

---

(1) الجزائر: جولة ثالثة من مفاوضات السلام شمال مالي، متاح على الموقع: www.alarabiya.net/ar/marthe-africa/algeria، تاريخ الزيارة: 2016/05/15، على الساعة: 14:00.

(2) ياسين، ب، الرئيس المالي يشيد بحنكة بوتفليقة في حل القضية ، متاح على الموقع: www.alseyassi.dz.com/ara/sejut.php?id=34650 تاريخ الزيارة: 2016/05/14، على الساعة: 22:00.

(3) الحوار المالي الشامل في مراحله الأخيرة، الجولة الثالثة من الحوار تنطلق بالجزائر بحضور كل الأطراف، متاح على الموقع: www.ar.dknews.z.com/inesc.php/nation/actualite/25233 ، تاريخ الزيارة: 2016/05/14 على الساعة: 23:05.

(4) الحوار المالي الشامل، استئناف الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة المالية، والجماعات السياسية والعسكرية متاح على الموقع: www.aps.z/ar/algerie/9789\، تاريخ الزيارة: 2016/05/14، على الساعة: 23:14.

- الحل يجب أن يعزز بمناخ الثقة الضرورية للتوصل إلى التسوية النهائية للنزاع.
- تهدف مفاوضات الجزائر هذه إلى عرض آلية عميقة للسلام، وينبغي أن تؤدي إلى تناول جميع جوانب النزاع بما في ذلك تلك التي تعتبر حساسة، وينبغي أن تكون المناقشات صريحة وصادقة، مع مراعاة المصلحة العامة.

أما **الوثيقة الثانية:** فتتمثل في إعلان وقف إطلاق النار[1].

وتخللت الجولة الأولى التي وصفت بالخطورة العملاقة نحو السلم بوادر حسن نية من قبل الطرفين الماليين المتنازعين، حيث استطاعت الجزائر في الوساطة بتنفيذ صفقة تبادل أسرى بين الحركات الأزوادية المتمركزة شمال مالي، والحكومة المركزية في باماكو، أطلقت بموجبها حركات الشمال المالي سراح 45 شخص من مدنيين وعسكريين، تابعين للحكومة المالية مقابل تحرير 42 شخصا من عناصر الحركات الأزوداية[2]، وهي أول عملية من هذا النوع منذ بداية الأزمة[3]، سعيا من الوسيط الجزائري لتنقية الأجواء وبناء الثقة بين أطراف النزاع.[4]

الجولة الثانية: بدأت الجولة الثانية في سبتمبر 2014، بالجزائر العاصمة بين الحكومة المالية، ممثلة بوزير الشؤون الخارجية المالي "عبد ولاي ديوب" وقادة الحركات الأزوادية الست السابق ذكرهم، بحضور ملاحظين دوليين يمثلون هيئات الأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.[5]

وهي الجولة التي سميت بمرحلة المفاوضات الجوهرية، حيث سعى فريق الوساطة بقيادة الوسيط الجزائري إلى تعميق النظر في كل القضايا الخلافية، والوقوف على انشغالات كل طرف على نفس القدر من الأهمية، خاصة أن اهتمامات الأطراف الازوادية نفسها لم

---

[1] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 103.

[2] الجزائر: جولة ثانية من مفاوضات السلام في شمال مالي، موقع سابق.

[3] ياسين.ب، الرئيس المالي يشيد بحنكة بوتفليقة في حل القضية، موقع سابق.

[4] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 105.

[5] الجزائر: جولة ثانية من مفاوضات السلام في شمال مالي، موقع سابق.

تكن متجانسة فانقسمت بين الرغبة في الانفصال التام عن "باماكو"، وبين الاشتراك في دواليب الحكم، والتسيير وتحقيق التنمية في مناطق شمال مالي.[1]

وقد تناولت هذه الجولة 03 نقاط أساسية: الأولى تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية، والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي ومشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، والثانية في مكافحة الإرهاب، والأخيرة في التنمية في مناطق شمال مالي.[2]

وفي هذه الجولة قدمت الأطراف المتنازعة مجموعة مقترحات تتعلق أساسا بالمسائل السياسية والمؤسساتية، والدّفاع والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمصالحة والعدالة، والشؤون الإنسانية.

واستنادا على هذه المقترحات تم إعداد وثيقة تفاوض في أكتوبر 2014 تتضمن عناصر اتفاق سلام كحل وسط بين مطالب الأطراف المتنازعة[3]، وقد أكدت على النقاط التالية:

- احترام الوحدة الوطنية والوحدة الترابية، وسيادة دولة مالي، وشكل نظامها في الحكم (الجمهوري والعلماني).
- الاحترام والحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي، وتعزيز مشاركة كل مكونات الشعب المالي.
- قيام السكان بإدارة فعلية لشؤونهم الخاصة عن طريق نظام حكم يأخذ بعين الاعتبار أمالهم وحاجاتهم الخاصة.
- القيام بتنمية متوازنة في جميع أقاليم مالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاعهم بعضهم الخاصة.[4]

وهي الوثيقة التي جاءت منسجمة مع طموحات الحكومة المالية، وقد وضعت هذه الوثيقة للنقاش وإبداء المقترحات بشأنها من الأطراف المتنازعة قبل انطلاق الجولة الثالثة في

---

[1] ياسين، ب، الرئيس المالي يشيد بحنكة بوتفليقة في حل القضية، موقع سابق.

[2] لهراوة سعاد، مرجع سابق، ص 37.

[3] استئناف الحوار المالي الشامل بالجزائر، متاح على الموقع:
www.djazairess.com//akhbrelyoum/122623، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/15، على الساعة: 17:33.

[4] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 103.

شهر نوفمبر 2014[1]، وانتقدت هذه الوثيقة من حيث أنها لا تلبي طموحات الطرف الأزوادي هذه الطموحات التي عبر عنها في وثيقة منسقة الحركات الأزوادية، والتي تأسست على أساس قيام نظام فدرالي يسمح بقيام دولة أزواد ودولة مالي الاتحادية، ومن بين ما جاء فيها:

"عبر هذا الاتفاق يتفق الطرفان على نموذج سياسي من النوع الفدرالي وإقامة إتحاد يتكون من أزواد ومالي، إن مواطني دولة أزواد الاتحادية يديرون شؤونهم بحرية بواسطة المؤسسات التالية:

- دستور متناغم مع دستور الدولة الفدرالية.
- جهاز تنفيذي يقوده رئيس منتخب حسب المواصفات التي يحددها دستور أزواد.
- برلمان مكلّف بالتصويت على القوانين مع احترام مجال اختصاصات دولة أزواد ويضمن شرعيتها.
- سلطة قضائية تضمن دولة القانون على كامل تراب الكيان الاتحادي[2].

الجولة الثالثة: بدأت الجولة الثالثة في نوفمبر 2014 بين الحكومة المالية وممثلي الحركات الأزوادية، بالحضور الدائم للممثلي الوسطاء الدوليين [3].

تم إفتتاح هذه الجولة من قبل وزير الشؤون الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة"[4]، حيث طرح على طاولة المفاوضات وثيقة التفاوض التي وضعت في أكتوبر 2014، والتي حظيت بموافقة الحكومة المالية وممثلي الحركات الأزوادية.[5]

---

[1] سعد الله الطيب، الجزائر تحتضن جولة جديدة من المفاوضات المالية، نوفمبر المقبل، متاح على الموقع: www.eldjazaironline.net/home/indesc.php?option=com، تاريخ الزيارة: 2016/05/15، على الساعة: 17: 46.

[2] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 104.

[3] الحوار المالي الشامل، الجولة الثالثة من الحوار ينطلق بالجزائر بحضور كل الأطراف، متاح على الموقع: www.aps.se/ar/algerie/8784، تاريخ الزيارة: 2016/05/15، على الساعة: 18:50.

[4] الحوار المالي الشامل، استئناف الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة المالية، والجماعات السياسية العسكرية، موقع سابق.

[5] لهراوة سعاد، مرجع سابق، ص 37.

وقد تم التطرف في هذه الجولة التي تخللتها بعض أحداث العنف في منطقة "غاو" شمال مالي، وهو الذي فرض على الوسيط الجزائري الإسراع في إيجاد حل في إطار مطالب جميع الأطراف، حيث تم تناول أربع نقاط أساسية تتعلق بالاعتراف المتبادل من قبل كل من الحركات الأزوادية، والحكومة المالية بشأن وحدة أراضي مالي، مما يعني إلغاء مشروع الانفصال التي تطالب به الحركة الأزوادية، في المقابل اعتراف الحكومة المركزية في "باماكو" بالحقوق والمطالب الشرعية للطوارق في شمال مالي، إضافة إلى كيفية مشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ووسائل التنمية والخدمات الاجتماعية في مناطق شمال مالي، ومكافحة الإرهاب.[1]

الجولة الرابعة: جرت هذه المفاوضات في جلسة مغلقة بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية العسكرية لمنطقة شمال مالي بمشاركة كل من الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، مجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا والتشاد كأطراف في الوساطة.[2]

وقد تم خلال هذه الجولة "توسيع دائرة التوافق"[3] وهي الجولة التي اختتمت بإعداد مشروع اتفاق السلام من قبل الوساطة الدولية بقيادة الوسيط الجزائري، حاولت فيه تقديم حلول توافقية للمقترحات التي قدمها الطرفان المتنازعين.[4]

وقد جاء مشروع اتفاق السلام والمصالحة، في 72 مادة موزعة على 08 محاور إلى جانب 03 ملاحق تخص القضايا الأمنية، ومرحلة انتقالية، وكذا مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين ما تضمنه هذا المشروع:

---

[1] يقين حسام الدين، حوار مالي في جولته الثالثة، البحث السلام المفقود، متاح على الموقع: http://www.alaraby.co.uk/politics، تاريخ الزيارة: 2016/05/15، على الساعة: 19: 10.

[2] الحوار المالي الشامل: لعمامرة يدعو إلى اغتنام فرصة مفاوضات الجزائر للتوصل إلى السلام، موقع سابق.

[3] توسيع دائرة التوافق بين الفرقاء الماليين في ختام الجولة الرابعة من المفاوضات الشاملة، متاح على الموقع: www.radioalgerie.dz/news/ar/article، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 22:20.

[4] مواجهات شمال مالي تخيّم على الجولة الخامسة من المفاوضات بالجزائر، متاح على الموقع: Almesryoon.com، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 22:44.

- تسمية الوثيقة "مشروع اتفاق السلام والمصالحة في مالي"، وسلمت لأطراف النزاع لإبداء رأيهم فيها[1]، تمهيدا لاستئناف المفاوضات في جولتها الخامسة والأخيرة[2] .
- تضمن المشروع في محور"المبادئ العامة والإلتزامات" استبعاد أي مشروع إستقلال لمناطق الشمال حيث نص على أن الأطراف الموقعة تلتزم بـ "إحترام الوحدة الوطنية والترابية، وسيادة دولة مالي".
- تلزم الوثيقة سلطات باماكو بأن "مؤسسات الدولة المالية تأخذ الإجراءات اللازمة من أجل تعديل دستوري والإجراءات التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيق مضمون الاتفاق.

وقد كان أهم عقبة في هذه المفاوضات التوفيق بين مطلب الحكم الفدرالي الذي تطالب به حركات الأزوادية ومقترح حكم موسع اقترحته سلطات "باماكو".

وهي الوثيقة التي طرحت للمناقشة وإبداء الرأي فيها من قبل الأطراف المتنازعة، لعرضها في الجولة الخامسة.[3]

الجولة الخامسة: سبقت الجولة الخامسة اجتماعا تقييميا لفريق وساطة الحوار المالي الشامل ترأسه وزير الشؤون الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة"، وقد تم التطرق فيه إلى وجهات نظر الطرفين المتنازعين حول الأوضاع والتطورات الحاصلة في شمال مالي، كما تم التطرق إلى مشروع اتفاق السلام والمصالحة المالي، واستعراض آراء الأطراف حوله[4]، حيث تم قبوله.

وقد سبق هذا الاجتماع اجتماعا تشاوريا انعقد في 22 جانفي 2015 بالجزائر العاصمة ضم ممثلي فريق الوساطة الدولية بقيادة الوسيط الجزائري والحكومة المالية، وحركات شمال مالي، من أجل تعزيز وقف إطلاق النار في شمال مالي.[5]

---

(1) مشروع إتفاق السلام في مالي...برلمان للشمال ودستور جديد، ونزع سلاح المتمردين، متاح على الموقع: http://almagharibia.tv، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 23:06.

(2) مواجهات شمال مالي، يخيم على الجولة الخامسة من المفاوضات بالجزائر، موقع سابق.

(3) مشروع اتفاق السلام في مالي...برلمان للشمال ودستور جديد، ونزع سلاح المتمردين، موقع سابق.

(4) لقاء تقييمي لفريق وساطة الحوار المالي الشامل تحضيرا للجولة الخامسة من المفاوضات الشاملة، متاح على الموقع: Radio algerie.dz/new/ar/article، تاريخ الزيارة: 2016/05/17، على الساعة: 19:38.

(5) لقاء تقيم لفريق وساطة الحوار المالي الشامل، تحضيرا للجولة الخامسة من المفاوضات الشاملة، الموقع نفسه.

وقد خيم على أجواء هذه الجولة معارك عنيفة، في منطقة "تبانكورت" التي تتوسط المسافة بين "كيدال" معقل تمرد الطوراق، وبين "غاو" التي تسيطر عليها القوات المالية لبماكو[1].

وفي هذا السياق أصدر مجلس الأمن الأممي، لائحة تم المصادقة عليها في 6 فيفري 2015 دعى فيها الأطراف المالية المتنازعة إلى الاستئناف الفوري لمفاوضات السلام وتقديم التنازلات الضرورية في إطار احترام سيادة دولة مالي ووحدتها وسلامتها الترابية.[2]

وقد بدأت الجولة الخامسة في 11 فيفري 2015، بين وفد الحكومة المالية، وقادة الحركات الأزوادية الستة التي تمثل سكان الطوارق والمعنية بمسار السلام شمال مالي برعاية الوسيط الجزائري ممثلا بوزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة"، ومشاركة ممثلي الإتحاد الإفريقي وممثلي بعثة الأمم المتحدة (الافيسما)، التي نص عليها القرار 2071 والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، والإتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي.[3]

وقد دعى الوسيط الجزائري إلى تحمل جميع الأطراف المعنية بالحوار المالي الشامل مسؤوليتها من أجل التوصل إلى اتفاق سلم نهائي، مؤكدًا أن هذه الجولة بإمكانها أن تكون بمثابة تحول حاسم في النزاع المالي.[4]

جرت هذه الجولة بالاعتماد على الوثائق الأساسية المتوصل اليها في الجولات السابقة والمتمثلة في وثيقة أرضية التفاهم المبدئية للحوار لايجاد حل نهائي للأزمة المالية في جوان 2014، ووثيقة إعلان الجزائر في 09 جوان 2014 ، ووثيقة خارطة طريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر في جويلية 2014، ووثيقة وقف إطلاق النار في جويلية 2014 [5].

---

[1] مواجهات شمال مالي، تخيم على الجولة الخامسة من المفاوضات بالجزائر، موقع سابق.

[2] الأزمة في مالي: تجند من أجل اتفاق سلام شامل، متاح على الموقع:
www.aps.dz/ar/algerie/12551، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 22:08.

[3] مفاوضات جديدة بين فرقاء مالي برعاية الجزائر، متاح على الموقع:
www.alarebiya.net/ar/north-africa/algeria، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 23:13.

[4] خلاف ميلكة، الجولة الحاسمة في مسار الحوار المالي الشامل، متاح على الموقع:
www.el-massa.com، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 23:20.

[5] مفاوضات جديدة بين فرقاء مالي برعاية الجزائر، موقع سابق.

لقد سعى الوسيط الجزائري في هذه الجولة لتجاوز الخلافات التي برزت في الجولات السابقة، وخاصة تلك المتعلقة برفض جهات في الحكومة المالية فكرة التقسيم الفدرالي أو منح الحكم الذاتي للأزواديين، وتلك المتعلقة بمطالبة بعض الحركات المسلحة في شمال مالي بنزع سلاح ميليشيات الحكومة المالية قبل العودة إلى طاولة المفاوضات[1]، حيث وجدت الوساطة الجزائرية نفسها تحت ضغط شديد لأنها مطالبة بإزاحة هذه العقبات من طريق المفاوضات[2]، غير انها استطاعت اقناع الأطراف المالية المتنازعة بالتوقيع على إعلان إطراف مسار السلم في 19 فيفري 2015، بالجزائر العاصمة، عبروا فيه عن تمسكهم بمسار الوساطة التي تقودها الجزائر.[3]

وبعد مجهودات صعبة وشاقة للوساطة الجزائرية[4]دامت لأشهر، وعبر 05 جولات بوشرت في شهر جويلية 2014، تمكنت الوساطة الجزائرية من اقناع الأطراف المالية المتنازعة بالتوقيع على اتفاقية السلام في 1 مارس 2015، وقد تم التوقيع بالجزائر في فندق الأوراسي بالعاصمة الجزائرية على الساعة 8:30 بتوقيت الجزائر[5]، وذلك بين ممثلوا الحكومة المالية، وقادة الحركات السياسية المسلحة الستة المعارضة للحكومة شمال مالي كما شارك في التوقيع ممثلوا فريق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر وممثل الأمم المتحدة، وممثلا الحكومتين الأمريكية والفرنسية.

وقد فضلت 03 من الحركات الأزوادية [6]، من أصل الحركات الستة المتنازعة مع حكومة باماكو، الاحجام عن التوقيع على الاتفاق و المتمثلة في تنسيقية الحركات الأزوادية – التي تضم ثلاث حركات ازوادية وهي:الحركة الوطنية لتحرير ازواد، المجلس الاعلى

---

(1) نواري أنيس، باماكو تؤكد ثقتها في جهود الوساطة، وتبدي موافقتها على مسودة اتفاق السلام:الجزائر تخوض آخر عقبة لإنهاء الصراع المسلح في مالي، متاح على الموقع:
www.annasranline.com/indesc.php، تاريخ الزيارة: 2016/05/17، على الساعة: 12:00.

(2) زناشي حسين، مرجع سابق، ص 105.

(3) الحوار المالي الشامل، تسلسل الأحداث، موقع سابق.

(4) زناشي حسين، مرجع سابق، ص 105.

(5) رحمة.ح/وأج، إنتصار دبلوماسي للجزائر بعد تحقيقها الصلح بين الأطراف المالية، متاح على الموقع:
Elmihwar.com/ar/index.php/modile/18608، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 15:04.

(6) زناشي حسين، مرجع سابق، ص 105.

لوحدة ازواد، والحركة العربية للازواد– ريثما تعود إلى موطنها والتشاور مع قواعدها المحلية حول بنود الاتفاق.[1]

وقد تضمن اتفاق السلام الذي عرضته الوساطة الجزائرية للأطراف المالية المتنازعة والمنبثق عن إعلان أطراف مسار الجزائر الموقع في 19 فيفري 2015، ما يتوافق مع اقتراحات الطرفين[2]، حيث نص على "إعادة بناء الوحدة الوطنية للبلاد على قواعد تحترم وحدة أراضيها (مالي)، وتأخذ في الاعتبار تنوعها الإثني والثقافي، واستجابة لمطالب الحكومة المالية عمد الوسيط الجزائري إلى عدم تضمين الاتفاق ما يتحدث عن حكم ذاتي ولا عن نظام فدرالي، وفي المقابل يعتبر الاتفاق تسمية "الأزواد" التي يطلقها المتمردون على منطقتهم حقيقة إنسانية، ملبيا بذلك رغبة المتمردين الطوراق، كما نص الاتفاق على تمثيل أكبر لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية.

وعلى الصعيد الأمني، ينص الاتفاق على إعادة تشكيل القوات المسلحة، من خلال انضمام مقاتلين من الحركات المسلحة في الشمال المالي إلى الجيش، كما نص الاتفاق على قيام لجنة تحقيق دولية للتحقيق في كل جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وسائر الانتهاكات الخطيرة التي شهدها النزاع.[3]

جهود الوسيط الجزائري لم تتوقف عند هذا الحد خاصة في ظل اكتفاء ثلاث حركات فقط من أصل الستة المعنية بالاتفاق بالتوقيع فقط على اتفاق السلام فعمد إلى تكثيف جهوده عبر سلسلة لقاءات بحثوا من خلالها في إمكانية إدخال تعديلات وفق ما اقترحته تنسيقية الحركات الأزوادية، في وثيقة قدمتها لوفد الوساطة بكيدال في 17 مارس 2015.[4]

---

[1] أطراف النزاع في مالي، توقع اتفاق مصالحة بالجزائر، متاح على الموقع:
Arabi 21.com/story/813754، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 17:31.

[2] رحمة ح/وأج، انتصار دبلوماسي للجزائر بعد تحقيقها الصلح بين الأطراف المالية، موقع سابق.

[3] إتفاق السلم والمصالحة الوطنية، المبرم بين الحكومة المالية والحركات السياسية المسلحة، الموقع عليه في 01 مارس 2015، متاح على الموقع:
Ani–mr/rq=node/2081، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 18:03.

[4] عبد الله مولود، الفشل يخيم على الجولة السادسة لمفاوضات السلام بين حكومة باماكو وحركات أزواد، القدس العربي متاح على الموقع:
www.alquds.co.uk/?p/325208، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 15:29.

وقد توجت هذه اللقاءات بين الأطراف المفاوضة بالتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة وذلك في 15 ماي 2015، وهو الاتفاق الذي وقعه ممثلوا عن الحركات السياسية المسلحة الستة–وان اكتفت تنسقية الحركات الازوادية بالتوقيع بالأحرف الأولى فقط–إلى جانب ممثلوا حكومة مالي، بالإضافة إلى ممثلوا عن فريق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر وقد عين الرئيس الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة" السيد "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة الجزائري لتمثيله في حفل التوقيع، مرفوقا بوزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة".[1]

وقد وصف وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" توقيع الأطراف المالية على اتفاق السلام باليوم التاريخي، حيث وصف الوثيقة: "بالاتفاق الذي يفتح أفاقا واعدة من أجل مستقبل أفضل لجميع الماليين"[2]، وأضاف إن اتفاق السلام يعني نهاية الإرهاب...".[3]

وقد جاءت المواقف الدولية إيجابية بشأن هذا الاتفاق حيث أشادت بدور الوسيط الجزائري في النزاع المالي، حيث أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية "نبيل العربي" بالوساطة الناجحة التي قامت بها الجزائر لضمان توقيع جميع الأطراف المعنية بالأزمة في مالي.

في ذات الإطار ثمن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي دور الجزائري التي قادت الوساطة الدولية في المفاوضات بين الماليين، ونجاحها في مسعاها.[4]

كذلك أشادت الحكومة البريطانية بدور الوساطة الجزائرية في إيجاد حل للنزاع المالي حيث قال الوزير البريطاني "جيمس دورج": "أشكر فريق الوساطة الدولية لاسيما الجزائر لقيادتها لمسار السلم والمصالحة".[5]

---

[1] بوروينة فتيحة، ، متاح على الموقع:
www.alrigdh.com/1048774، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 20: 41.

[2] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 105.

[3] أطراف النزاع المالي يلتزمون بوقف العنف ومواصلة التفاوض، متاح على الموقع:
www.elkabar.com/press/article/7987، تاريخ الزيارة: 2016/05/16، على الساعة: 21:10.

[4] وسط إشادة قوية بدور الجزائر...ترحيب دولي بتوقيع أطراف النزاع في مالي على اتفاق السلم والمصالحة، متاح على الموقع:
www.elitihadonline.com/watani/54830، تاريخ الزيارة: 2016/05/18، على الساعة: 21:20.

[5] توقيع اتفاق السلم والمصالحة بمالي: تواصل ردود الأفعال الدولية المشيدة بدور الجزائر، متاح على الموقع:
Radioalgerie.dz/news/ar/article/20150623/44507.html، تاريخ الزيارة ، 2016/05/18، على الساعة: 21:38.

كما أشادت الوساطة الدولية التي ترأسها الوسيط الجزائري، عبر لائحة شكر نشرت خلال مراسم التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بدور رئيس الجمهورية الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة" لالتزامه الشخصي، ودعمه المستمر للسلام في مالي، كما تقدموا بالشكر للحكومة والشعب الجزائري على الإمكانيات والتسهيلات المتاحة للوساطة والتي ساهمت في إنجاح المسار.[1]

الفرع الثالث: معوقات الوساطة الجزائرية في النزاع المالي

تعرضت الوساطة الجزائرية في حل النزاع في شمال مالي إلى عدة تحديات، شكلت عقبة حقيقة أمام الجهود الجزائرية في الوصول إلى اتفاق سلم نهائي بين الأطراف المالية المتنازعة.

أولا: المعوقات الداخلية

من أهم المعوقات التي صعبت الوساطة الجزائرية في الوصول إلى تسوية للنزاع المالي هشاشة الدولة المالية، فضعف وغياب مؤسسات قوية قادرة على تسيير مختلف الطوائف السكانية المتعددة لغويا، وعرقيا المكونة للدولة المالية، وما صاحبه من ضعف في الأداء الاقتصادي، وغياب العدالة التوزيعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين سكان الجنوب المالي وشمالها، أنتج إحباط سياسي لسكان الشمال المالي والذي خلق التمرد والعنف السياسي.[2]

---

[1] هوارية، بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية، الجزائر تنجح في إنهاء الصراع المسلح في شمال مالي، متاح على الموقع:
www.djazairess.com/annasr/104329، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/18، على الساعة: 22:44.

[2] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 112.

بالإضافة إلى أن افتقار جمهورية مالي إلى مؤسسات فاعلة يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ اتفاقيات التسوية الجزائرية كان أحد العراقيل الرئيسية للوصول إلى اتفاق سلام شامل بين أطراف النزاع المالي.[1]

والأعقد من هذا هو اختلاف ميزان القوة لصالح الحركة الانفصالية مقارنة بالجيش المالي، الذي لم يكن بمقدوره فرض سيطرته الميدانية على كامل إقليم أزواد، وهو ما جعل الإنفصالين الأزواديين أصحاب الموقف التفاوضي الأقوى، مما جعل موقف الوسيط الجزائري الذي يضع خيارهم الانفصالي خط أحمر لا يمكن قبوله صعب التجسيد.[2]

كما لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي تم تصنيفه على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة والمتجددة، وهو ما يؤكد صعوبة إيجاد حل نهائي للنزاع.

كما أن تعدد أطراف النزاع المالي وتناقضهم شكل عائق أمام الوساطة الجزائرية، بحيث يمكن تصنيف أطراف النزاع إلى طرفين أساسيين، أحدهما السلطة المركزية بباماكو، وثانيها أطراف متناقضة في منطقة الأزواد شمال مالي، أطلقت على نفسها تسميات مختلفة تتوزع على ستة تنظيمات أساسية.[3]

وكل هذه العوامل شكلت تحديا كبيرا في وجه الوساطة الجزائرية والتي استغرقت أكثر من 08 أشهر لتدليل مثل هذه التحديات.

ثانيا: المعوقات الدولية

بالرغم أن جمهورية مالي تصنف من أفقر دول العالم إلا أنها تقع ضمن مناطق النفوذ لقوى دولية، خاصة فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل امتلاك هاته القوى الدولية لامتياز الفيتو، الذي يخولها إكساب تدخلها في النزاع المالي الشرعية الدولية العائق الأكبر

---

[1] صايح مصطفى، الجزائر والأمن الإقليمي، التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 05.

[2] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 113.

[3] صايح مصطفى، مرجع سابق، ص 06.

أمام التصور الجزائري الرافض مبدئيا، لأي تدخل في النزاع المالي، وسوف نقصر دراستنا في المعوقات الدولية على التدخل الفرنسي فقط، بالنظر لما شكله من العائق الابرز أمام الوساطة الجزائرية.

تعتبر مالي مركز نفوذ لفرنسا بالنظر لسابقة الوجود الاستعماري الفرنسي على أراضيها وباعتبارها منطقة تحمل في باطن أرضها ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة، وقربها من حقول النفط الجزائرية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين من جهة ثالثة.[1]

ولم يكن تدخل فرنسا العسكري في مالي مفاجئا، إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012،[2] وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[3] والمادة 51 منه[4].

ويتعلق الأمر بالقرار 2056 الصادر في 20 جويلية 2012، والقرار 2071 الصادر في 12 أكتوبر 2012[5]، وأخيرا القرار 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012[6]، وهي القرارات التي تبنت شقا سياسيا وآخر عسكريا[7]، فالشق السياسي يتمثل في دعوة الحكومة المالية، والجماعات المتمردة في مالي، والممثلين الشرعيين للسكان المحليين في شمال مالي الذين قطعوا جميع صلاتهم بالمنظمات الإرهابية للدخول في مفاوضات[8]، وهو الشق الذي تبناه الوسيط الجزائري[9]، أما الشق العسكري فكان بالنص على نشر قوات عسكرية دولية

---

(1) موسى نافع بشير، التدخل الفرنسي في مالي، الأسباب والمآلات، 2014، متاح على الموقع:
http://www.fundactionalfanar/com.ar، تاريخ الزيارة: 2016/05/19، على الساعة: 12:48.

(2) حيث أرسلت فرنسا وحدات إستطلاع برية وجوية متخصصة في رصد المواقع منذ بداية النزاع في 2012، وتمكنت من جمع كم هائل من المعلومات حول الأوضاع في مالي، زناشي حسين، مرجع سابق، ص 49.

(3) غدير دليلة، مرجع سابق، ص 48.

(4) غضبان مبروك، مرجع سابق، ص 61.

(5) غضبان مبروك، المرجع نفسه، ص 67.

(6) غدير دليلة، مرجع سابق، ص 36.

(7) زناشي حسين، مرجع سابق، ص 121.

(8) قرار مجلس الأمن 2085 (2012)، موقع سابق.

(9) زناشي حسين، مرجع سابق، ص 121.

تساعد القوات المسلحة المالية على التصدي للتهديدات الإرهابية وذلك بنشر بعثة دولية في مالي بقيادة إفريقية[1] (Afism) [2].

وبناءا على الشق العسكري من جهة، وطلب الرئيس المالي المؤقت "دونكوندا تراوري" في 10 جانفي 2013،من فرنسا الإسراع لنجدة مالي –بعد الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في المغرب العربي، وأنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة "كونا" konna[3] ومواصلة زحفهم نحو الجنوب المالي باتجاه العاصمة المالية "باماكو"– من جهة أخرى حدث التدخل الفرنسي[4].

وقد دعمت فرنسا موقفها من التدخل أنه يدخل ضمن إطار "الحرب على الإرهاب"، الذي أصبح مبررا على الصعيد الدولي لاختراق سيادة الدول المهددة به.[5]

والجزائر التي رافعت دائما لإيجاد حل سلمي داخلي بين الماليين أنفسهم بعيدا عن الحسابات الخارجية، لما لذلك من تأثير على أمنها الداخلي– فلطالما قامت الرؤية الجزائرية لمحاربة الإرهاب على مبدأ أن يتكفل كل بلد بشؤونه الأمنية–، غيّرت من موقفها وأعلنت عن دعمها لأي تحرك عسكري في مالي إذا كان الهدف منه محاربة الإرهاب.[6]

وقد ترجمت ذلك عبر سماحها بعبور المقاتلات الفرنسية للأجواء الجزائرية لضرب معاقل المتشددين شمال مالي، وقد جاء الرد سريعا عبر سلسلة هجومات على محطة إنتاج الغاز "بتينقتورين"[7]، بعين أميناس بولاية إيليزي الجزائرية، التي أعلن فيها المهاجمون أن عمليتهم تعتبر رد فعل عن فتح المجال الجوي أمام المقاتلات الفرنسية.[8]

شكل التدخل الفرنسي في شمال مالي مأزق كبير للدور الجزائري في النزاع المالي ففرنسا تسعى بتدخلها إلى إبعاد الجزائر عن دور الفاعل الإيجابي، وفي نفس الوقت تحاول

---

[1] قرار مجلس الأمن2085 (2012)، موقع سابق.

[2] غضبان مبروك، مرجع سابق، ص 73.

[3] غدير دليلة، مرجع سابق، ص 37 و ص 46.

[4] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 51.

[5] غدير دليلة، مرجع سابق، ص 49.

[6] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 94.

[7] فقد تم احتجاز 600 عامل جزائري، يضطر الجيش الجزائري إلى التدخل عسكريا ضد المسلحين في عملية أدت حسب التقديرات إلى مقتل 32 مسلحا و23 رهينة، أنظر دليلة غدير، مرجع سابق، ص 55.

[8] زناشي حسين، مرجع سابق، ص 96.

توظيفها بما يخدم مصالحها[1]، فقد عملت فرنسا على إقصاء الحركات الأزوادية التي تقع خارج دائرة نفوذها –حركة أنصار الدين– وعملت على السعي لإدراجها ضمن المنظمات الارهابية، وهذا ما يفسر كمحاربة لجهود الدبلوماسية الجزائرية الساعية لضمان إنجاح مسار التسوية عبر إشراك أكبر قدر ممكن من الحركات الأزوادية، التي أثبتت أن لها حاضنة شعبية كبيرة في إقليم أزواد.[2]

كما أن التدخل الفرنسي في النزاع المالي واعتماده على الحل العسكري يتنافى مع التصور الجزائري السلمي الذي ينادي به، وبالتالي فتفوق التصور الفرنسي الداعي إلى القوة العسكرية على التصور الجزائري السلمي سيجعل من الجزائر أمام مأزق كبير على المستوى الإقليمي بالنظر إلى المكانة الريادية التي تحتلها إقليميا و ذلك بالانتقاص من وزنها اقليميا.

ثالثا: المعوقات الإقليمية

رغم كون النزاع في شمال مالي من الناحية الواقعية هو مصدر تهديد لكامل المنطقة المغاربية، إلا أنه لم يستطع توحيد الجهود لاحتوائه، فقد شكل فرصة سانحة أمام بعض الأنظمة المغاربية لتصفية حساباتها في المنطقة، الأمر الذي شكل تحديا أمام الرؤى الصادقة للجزائر للوصول إلى سلام شامل في منطقة النزاع[3]، وسوف نتطرق لأهم معوقين إقليميين على الوساطة الجزائرية والمتمثلين في المعوق المغربي والليبي على التوالي.

– من أهم التحديات التي واجهت عملية الوساطة التي قادتها الجزائر هو محاولة المملكة المغربية دخول خط المفاوضات والوساطة التي تبنتها الجزائر بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية، حيث أن وزير الخارجية المغربي في تصريح له بتاريخ 30 أوت 2014 أعلن فيه تحرك بلاده في شمال مالي، كما تم استقبال الزعيم الأزوادي "بلال أغ شريف"

---

(1) لهراوة سعاد، مرجع سابق، ص 44.

(2) زناشي حسين، مرجع سابق، ص 121.

(3) زناشي حسين، المرجع نفسه، ص 128.

بالمملكة المغربية، وهو زعيم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد[1]، في محاولة من المغرب للتوسط بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والحكومة المالية، وذلك قبل انطلاق الجولة الثانية من مفاوضات السلام التي تقودها الجزائر، وهو ما اعتبرته الجزائر تشويشا لمسار الوساطة الجزائرية وليس الهدف منها إيجاد حل في منطقة النزاع.[2]

– كما أن الأوضاع الداخلية المتدهورة في ليبيا قد شكلت أحد المعوقات الرئيسية أمام الوساطة الجزائرية في حل النزاع في شمال مالي، نتيجة لما تمثله الساحة الليبية من سوق مفتوحة وكبيرة لمختلف الأسلحة والجهاديين التي تتغذى بها الحركات الانفصالية والإرهابية التي دخلت على خط النزاع في إقليم أزواد، فلن تساعد الأوضاع الليبية الحالية في عودة مختلف التشكيلات التي تحمل الجنسية الليبية ولها أصول مالية إلى مدنها الليبية، والتمتع بمستوى معيشي جيد يسمح لها بالاستقرار والابتعاد عن التفكير في العودة إلى حمل السلاح في شمال مالي، فأغلب الحكام الجدد يسعون إلى إقصاء الطوارق من جنسيتهم الليبية التي منحها لهم نظام القدافي.

فليبيا كانت الشرارة الأولى لانطلاق النزاع المالي، ويجب أن تكون الطريق الأول لبداية الحل في مالي عن طريق إعادة تأهيل الدولة الليبية، حتى تتمكن من القيام بوظائفها في ظل الحرص على عدم إقصاء أي مكون من مكونات النسيج الليبي، فالحل الشامل في مالي يتأثر في ظل مقاربة شاملة للأمن الإقليمي، وهو ما دافعت عنه الوساطة الجزائرية[3].

ملخص الفصل:

اعتمد الوسيط الجزائري بحكم محوريته في منطقة الساحل الإفريقي لحل النزاعات الراهنة على الحوار السياسي، والحل التفاوضي، والتسوية السلمية مبدئيا بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، سواءا في النزاع الليبي أو النزاع في شمال مالي، وذلك بالتشديد على رفض

---

(1) أقران سعاد، إستراتيجية التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، 2015/2014، ص 127.

(2) أ. أحمد، المغرب تشوش على الوساطة الجزائرية بين الحكومة والمعارضة المالية، متاح على الموقع: Yagool.dz/ar/article=2243.html، اضطلع عليه بتاريخ: 2016/05/20، على الساعة: 23:38.

(3) زناشي حسين، مرجع سابق، ص 133.

التدخل العسكري الأجنبي كونه سيوسع من رقعة التهديدات الأمنية، ويضاعف من الأزمة ويعطي الجماعات الجهادية المتشددة غطاءا لإضفاء الشرعية على أعمالها، غير أن هذا الموقف تغير في النزاع المالي سيما بصدور القرار الأممي 2085.

ورغم أن الوساطة الجزائرية في النزاع الليبي ذات أبعاد محدودة فهي لحد كتابة هذه الأسطر لم تستطع الوصول إلى حسم نهائي للنزاع، فان الوساطة الجزائرية في نزاع شمال مالي قد استطاعت بعد جهد دام لأكثر من ثمانية أشهر من الوصول إلى اتفاق سلام شامل وقع في 05 ماي 2015 بين الأطراف المتنازعة، وهو الاتفاق الذي عزز من نفوذ الدبلوماسية الجزائرية، وأصبحت معه دولة مصدرة للسلم والاستقرار في كل دول المنطقة الإفريقية بشهادة دولية.

الخـــاتمـــة

ساهمت الدبلوماسية الجزائرية عبر تفعيل دور وساطتها في إيجاد حلول سلمية للعديد من النزاعات الدولية سوءا في الماضي و الحاضر، بالاعتماد على مبادئ ثابتة مستمدة من شرعيتها الدستورية، ومن خلال إحصاء الأدوار التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية في النزاعات الدولية محل الدراسة باعتبارها وسيط ذو مكانة على المستوى الدولي والإقليمي فإننا نخلص إلى:

- أن الدبلوماسية الجزائرية قد تبنت في موقفها اتجاه النزاعات الدولية آلية الوساطة كأسلوب دبلوماسي للوصول إلى حل سلمي يرضي الأطراف المتنازعة، وفق ما أقرته المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية... أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".
- أن الدبلوماسية الجزائرية في سعيها لإيجاد حلول للنزاعات الدولية قد اعتمدت على مبادئ ثابتة في إطار احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، على غرار الحياد، الحل السلمي التفاوضي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واستبعاد التدخل الأجنبي والحلول العسكرية، خاصة في نزاعات دول الجوار على غرار النزاع الليبي والمالي.
- أن وساطة الدبلوماسية الجزائرية في النزاع الأمريكي الإيراني حول مشكلة الرهائن، قد نجحت في وضع حد للنزاع، عن طريق إيجاد لب الصراع بين الطرفين المتنازعين وفك عقدته، التي دامت أربعة عشرة شهرا وهي فترة احتجاز الرهائن، وهو ما يميز الوساطة الجزائرية على أنها آلية للوقاية من الحروب وحسن تسيير للوصول إلى حل للنزاع التي تكللت بالتوقيع على اتفاقية الجزائر في 19 جانفي1981.

- أن وساطة الدبوماسية الجزائرية في منطقة القرن الإفريقي – النزاع الاريتري الاثيوبي– تعتبر من انجح الوساطات الدولية المشهود لها دوليا و إقليميا، لاسيما أنها جاءت في ظروف صعبة بالنظر إلى حالة البلدين المتنازعين المزرية واستطاعت من خلال وساطتها في النزاع العودة إلى الساحة الدولية – بعد الأزمة الأمنية الداخلية التي عاشتها الجزائر– و قد عمل الوسيط الجزائري في النزاع على تحليل شروط ومطالب ومواقف الأطراف المتنازعة، للخروج بمبادرات ومقترحات للتفاوض حولها وصولا إلى حل رضي به الأطراف وعبر عنه في اتفاق السلام لعام 2000.
- إن تحرك الوسيط الجزائري في الأزمة الليبية كان بناءا على محوريته على المستوى الإقليمي من جهة، ولما تشكله هذه الأزمة على الأمن القومي الجزائري بحكم التجاور بين البلدين من جهة أخرى وبالنظر إلى الخبرة إلى الخبرة التاريخية التي تمتلكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية من جهة ثالثة، وقد اعتمدت الجزائر في إدارتها لعملية الوساطة على الخيار السياسي والسلمي، عبر جمع الأطراف الفاعلة في النزاع على طاولة الحوار لإيجاد نقاط اتفاق بينهم، وسعيها لان يكون الحل ليبيا–ليبيا بعيدا عن أي تدخل عسكري حرصا على الوحدة الليبية، و أن إعادة فتح السفارة الجزائرية في ليبيا يعد مؤشر إيجابي و رسالة قوية للأطراف التي شككت في سعي الجزائر لإيجاد حل سياسي بعيدا عن التدخل العسكري اذ يعد نجاحا لمشورات الجزائرية–الليبية التي سعت إليها الدبلوماسية الجزائرية مند بداية الأزمة.

  إلا انه ورغم المساعي السلمية التي بدلتها الوساطة الجزائري في سبيل إيجاد حل نهائي للنزاع الليبي ووقف الاقتتال إلا أن النزاع لا يزال قائما لحد كتابه هاته الأسطر.
- امتازت الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي بالاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي و التشديد على الحل السلمي و الحوار السياسي بين جميع الفواعل في النزاع، مع رفض التدخل الأجنبي مبدئيا (وهو الموقف الذي تغير

في مبعد)، وقد استطاعت الوساطة الجزائرية أن تحقق نجاحا مشهودا به على الساحة الدولية، بالنظر إلى مكانة الجزائر الريادية في المنطقة والخبرة الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، ضف له معرفة الجزائر بخبايا النزاع المالي مند جذوره الأولى وصولا إلى النزاع الاخير في 2012، وكل هاته العوامل جعلت الدبلوماسية الجزائرية الوسيط الامثل لقيادة فريق الوساطة الدولية التي تكللت بالتوقيع على اتفاقية السلام في 2015/05/15.

إلا أن تجارب اتفاقيات السلام السابقة واكتفاء منسقية الحركات الازوادية التي تضم اكبر فصائل المعارضة بالتوقيع بالأحرف الأولى فقط على الاتفاق لا يعطي ضمانات كبيرة لإنهاء النزاع بصفة مطلقة.

- ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.
- إن اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي يرجع إلى كون هذه الأخيرة أصبحت مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى اقليمية بالنظر إلى المميزات التي تتصف بها، ولذلك كان لزاما على الجزائر أن تعمل من اجل إيجاد لحلول للنزاعات الدائرة فيها، وقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب، وذلك تفاديا لأي تهديد للأمن القومي الجزائري.

انطلاقا من هذه النتائج يمكن الوصول إلى التوصيات التالية:

- ضرورة توسيع دور الدبلوماسية الجزائرية بتفعيل الوسائل الدبلوماسية الأخرى المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما التوفيق والتحقيق باعتبارهما يفرضان نفسيهما في نزاعات الحال، لاسيما التوفيق بالنسبة للنزاع الليبي وهو المشار إليه من قبل الوزير الأول الجزائري السيد "عبد المالك سلال" عندما صرح في مقال له بضرورة إنشاء حكومة توافقية.
- ضرورة مواصلة الدبلوماسية الجزائرية لعب دور الوسيط الدولي المشهود له دوليا وإقليميا، مع عدم تهميش وسائل الدبلوماسية الأخرى.

- متابعة ما يحدث على الساحة الدولية والإقليمية من تطورات سياسية وصراعات، والنظر ما إذا كان بالإمكان تفعيل دور دبلوماسيتها وفق المتغيرات الحاصلة، لمزيد من الإنجازات مستقبلا.
- الإقرار بأن الإقليم الإفريقي يحتاج ريادة جزائرية بحكم المقدرة والخبرة والارتباطات الدولية في مجال مكافحة التهديدات وخصوصاً الإرهاب.
- العمل قدر المستطاع على تجنيب دخول منطقة الساحل الافريقي في مشاريع أجنبية لما لذلك من تهديد على الأمن الداخلي الجزائري.
- لابد على الدبلوماسية الجزائرية من أن تواصل وتستمر في الحوار والاجتماعات مع الأطراف الليبية الفاعلة، وهذا من خلال تكريس وساطتها، وان أمكن تكريس وسائل دبلوماسية أخرى سيما التوفيق، وان كانت قد عملت على بعث دور المؤسسات الدبلوماسية وذلك بإعادة فتح سفارتها في طرابلس، كحل تراه قد يشجع الدول الأخرى على إتباع نفس النهج و بالتالي إعادة بعث ثقة المجتمع الدولي بليبيا من جديد.
- على الدبلوماسية الجزائرية عدم الاكتفاء بالحل الدبلوماسي لتسوية النزاعات الدولية سيما على المستوى الإقليمي والإفريقي، بل عليها تدعيمه بحل اقتصادي وتنموي واجتماعي، وذلك بوضع استراتجية مضبوطة في هذا المجال، من خلال العمل على:

1- تقديم الدعم الاقتصادي و الاستثماري لدول الساحل.

2- تشييد المنشآت التنموية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفئات الشباب والنساء، لتفادي أي صراعات داخلية مستقبلا.

3-نقل الخبرات العسكرية لدول الجوار خاصة في مجال مكافحة الارهاب.

كل ذلك مع التشديد على ضرورة التعاون الاقليمي من خلال التنسيق مع المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية بغية الإسراع في تجسيدها على ارض الواقع.

الملاحق

الملحق رقم 01

الملحق رقم ٣ :

إتفاق السلام بين إثيوبيا وإرتيريا الموقع في ٢٠٠٠/١٢/١٢ من قبل الرئيس الإرتيري – إسایاس أفورکي، الوزير الإثيوبي – ميليس زيناوي

إن حكومة الجمهورية الفدرالية الديمقراطية لإثيوبيا وحكومة دولة إرتيريا الممضي أدناه الطرفان يؤكدان على تجديد قبولهما للاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية وكيفيات تطبيقه التي صادقت عليه الدورة العادية الـ . ٣٥ لمؤتمر رؤساء الدولة والحكومات المنعقدة بالجزائر من ١٢ إلى ١٩٩٩/٠٧/١٤.

وتجديد تمسكهما بوقف المعارك الموقع بالجزائر يوم ٢٠٠٠/٠٦/١٨، وبالتعبير عن ارتياحهما لالتزام منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة عبر قرارهما بالتصديق على الإتفاق الإطار واتفاق وقف المعارك على العمل بشكل وثيق مع المجموعة الدولية من أجل تعبئة الموارد لإعادة الأشخاص المرحلين وكذا إقرار وبناء السلام في كلا البلدين، اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى :

١- الطرفان وضعا حد نهائيا للمواجهات العسكرية بينهما ويمتنع كل طرف عن التهديد باستعمال القوة أو استعمال القوة ضد الطرف الآخر.

٢- سيحترمان ويطبقان حرفيا ترتيبات الاتفاق الخاص بوقف المعارك.

المادة الثانية :

١- بإيفائهما بالتزاماتهما في إطار القانون الدولي الإنساني بما في ذلك معاهدات جنيف الموقعة عام ١٩٤٩ وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يقوم الطرفان دون تأخر بإطلاق سراح الأشخاص الذين اعتقلوا إثر النزاع المسلح وإعادتهم إلى مقر إقامتهم الأخيرة.

٢- يخصص الطرفان معاملة إنسانية لرعايا كل منهما وللأشخاص الذين هم من الجنسية الأصلية لكل منهما فوق أراضيهما.

المادة الثالثة :

١- قصد تحديد أسباب النزاع سيتم إجراء تحقيق حول حوادث ١٩٩٨/٠٥/٠٦ وحول أي أحداث أخرى سابقة لهذا التاريخ والتي تكون قد ساهمت في سوء تفاهم بين الطرفين بخصوص حدودهما المشتركة بما فيها أحداث شهري يولو / تموز وآب/أوت ١٩٩٧.

٢- التحقيق يشرف عليه جهاز مستقل حيادي يعينه الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والطرفين.

٣- الجهاز المستقل يرفع تقرير للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في أقرب الآجال.

٤- يتعاون الطرفان تعاونا كاملا مع الجهاز المستقل.

٥- يرسل الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية نسخة من التقرير لكل من الطرفين لدراسته طبقا لنص وروح الاتفاق الإطار وكيفياته.

المادة الرابعة :

١- طبقا لترتيبات الاتفاق الإطار واتفاق وقف المعارك يجدد الطرفان تأكيدهما لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار كما جاء في القرار ١/١٦ الذي صادقت عليه قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة سنة ١٩٦٤، وعليه تم تحديد الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة والقانون الدولي الساري المفعول.

٢- اتفق الطرفان على تنصيب لجنة حيادية خاصة بالحدود تتكون من خمسة أعضاء تتكفل برسم معالم الحدود الاستعمارية ورسمها على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة الموقعة أعوام ١٩٠٠ و١٩٠٥ و١٩٠٨ والقانون الدولي الساري المفعول. لا يمكن للّجنة إصدار قرارات لصالح الطرفين في آن واحد.

٣- سيكون مقر اللجنة في لاهاي.

٤- يعين كل طرف بإشعار كتابي يوجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، محافظين في ظرف ٤٥ يوما ابتداء من توقيع هذا الاتفاق، مع العلم أنه لا يمكن لأي من المحافظين أن يكون رعية أو مقيما دائما في البلد الذي يعينه. وفي حالة عدم توصل

أحد الطرفين إلى تعيين أحد، أو كلا المحافظين، في الآجال المحددة، يقوم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتعيينهما.

٥- رئيس اللجنة يعينه المحافظون من الطرفين أو الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في حالة عدم الاتفاق في أجل ٣٠ يوما بعد تعيين آخر محافظ بالتشاور مع الطرفين.

لا يمكن لرئيس اللجنة أن يكون رعية أو مقيما دائما في أي من البلدين.

٦- في حالة وفاة أو استقالة محافظ خلال المهمة، يتم تعيين أو اختيار خلف وفق الإجراء الوارد في هذه المادة لتعيين أو اختيار المحافظ الواجب استخلافه.

٧- المختص في علم الخرائط لدى منظمة الأمم المتحدة سيكون أمينا لهذه اللجنة وسيقوم بالمهام التي توكلها له اللجنة باستعمال الخبرة التقنية لوحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، يمكن للجنة، إذا ارتأت ذلك، اللجوء إلى خدمات خبراء آخرين.

٨- يبلغ الطرفان إلى اللجنة خلال ٤٥ يوما التي تلي دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ احتجاجاتهما وأدلتهما الخاصة بعهدة اللجنة، وتبلغ هذه الاحتجاجات والأدلة إلى الطرف الآخر من قبل أمين اللّجنة.

٩- وبعد دراسة هذه الأدلة في أجل ٤٥ يوما بعد استلامها وما لا يقل عن ١٥ يوما بعد تشكيل اللجنة، يبلغ أمين اللّجنة والطرفين بكل عنصر مرتبط بعهدة اللجنة وكذا نتائجها التي تحدد أجزاء الحدود التي لا يبدو أنها محل خلاف بين الطرفين، وسيبلغ الأمين العام إلى اللجنة جميع الأدلة التي يقدمها الطرفان.

١٠- وبخصوص أجزاء الحدود التي يبدو أن هناك جدلا بخصوصها، وكذا أي جزء محدد للفقرة ٩ والتي يرى الطرفان أنها محل جدل بينهما، يقدم الطرفان اقتراحاتهما المكتوبة والشفوية، وكذا كل الأدلة الإضافية مباشرة إلى اللجنة طبقا لإجراءات هذه الأخيرة.

١١- تعتمد اللجنة قواعدها الإجرائية على أساس القواعد الخيارية للمحكمة الدائمة للتحكيم لسنة ١٩٩٢ حول التحكيم في الخلافات القائمة بين بلدين، إحالة تقديم المذكرات المكتوبة من قبل الطرفين يجب أن تكون متزامنة ولا متعاقبة، تتم المصادقة على قرارات اللجنة بأغلبية المحافظين.

١٢- تستهل اللجنة عملها بعد ١٥ يوما على أبعد تقدير من تشكيلها، وستعمل على اتخاذ قرارها بخصوص تحديد معالم الحدود في أجل قدره ستة أشهر عقب الاجتماع

الأول، وستأخذ اللجنة هذا الهدف بعين الاعتبار عند إعداد رزنامة عملها، ويمكن للجنة أن تمدد هذا الأجل بسبب تقديرها.

١٣- بعد اتخاذ القرار النهائي الخاص بتحديد معالم الحدود، ستبلغ اللجنة قرارها للطرفين وللأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، تتخذ اللجنة الإجراءات اللازمة للقيام برسم سريع الحدود.

١٤- يتفق الطرفان على التعاون في جميع الحالات مع اللجنة وخبرائها ومع كل عضو من أعضائها خلال عملية تحديد ورسم الحدود، بما في ذلك تسهيل الدخول إلى الأراضي التي يراقبانها، تحظى اللجنة وموظفوها لدى كل طرف بنفس الامتيازات الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين بمقتضى اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية.

١٥- يقر الطرفان بأن قرارات اللجنة الخاصة بتحديد معالم الحدود ورسمها ستكون نهائية وملزمة، على كل طرف أن يحترم الحدود المبينة وكذا السلامة الترابية للطرف الآخر وسيادته.

١٦- يعترف الطرفان بأن نتائج عملية تحديد ورسم الحدود ما تزال غير معروفة، ويطلبان من الأمم المتحدة تسهيل تسوية المشاكل التي قد تنجر عن نقل مراقبة الأراضي التي كانت محل النزاع من قبل.

١٧- يتكفل الطرفان مناصفة بنفقات اللجنة، حتى تغطي نفقاتها يمكن للجنة أن تقبل هبات صندوق الأمم المتحدة التطوعي الذي أنشئ بمقتضى الفقرة ٠٨ من قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١١٧٧ المؤرخ في ١٩٩٨/٠٦/٢٦.

المادة الخامسة :

١- طبقا للاتفاق الإطار الذي التزم الطرفان فيه بالعمل على إيجاد حلول للآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي خلفتها الأزمة على السكان المدنيين بما في ذلك الأكثر على الأشخاص المبعدين، سيتم إنشاء لجنة محايدة تتكفل بالتعويضات. وتتمثل عهدة اللجنة في الفصل من خلال التحكيم الإجباري في كل الشكاوي المقدمة بخصوص ضياع أو خسارة أو غير ذلك من الضرر من طرف إحدى الحكومتين في حق الأخرى أو من قبل وطنيين (سواء كانوا أشخاصا حقيقيين أو معنويين) تابعين لأحد الطرفين ضد حكومة الآخر أو التي يراقبها هذا الأخير :

أ – لها علاقة بالنزاع الذي كان محل الاتفاق الإطار وكيفيات تطبيقه واتفاق وقف المعارك.

ب– المترتبة على خرق القانون الدولي الإنساني بما فيها اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ أو على خرق القانون الدولي.

ج– كل الشكاوي المتعلقة بخرق القانون الدولي.

أن تدرس اللجنة الشكاوي المتعلقة بتكلفة العمليات العسكرية أو بالإعداد للعمليات العسكرية أو باستخدام القوة إلا في حالة ما إذا تعلقت الشكاوي بحالات خرق القانون الدولي الإنساني.

٢– تتشكل اللجنة من خمسة حكام يعين كل طرف بإشعار مكتوب موجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عضوين في أجل قدره ٤٥ يوما بعد دخول الاتفاق الحالي حيز التنفيذ، مع العلم أنه لا يمكن لأي من الحكمين أن يكون رعية أو مقيما بصفة دائمة في البلد الذي عينه. في حالة عدم تمكن أحد الطرفين من تعيين أحد حكامه أو كليهما في الأجل المحدد، يبادر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى تعيينهما.

٣– يعين الرئيس من طرف الحكام الذين عينهم الطرفان. وفي حالة عدم توصل الحكام إلى اتفاق، يعينه الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الطرفين في أجل قدره ٣٠ يوما من تاريخ تعيين الحاكم الأخير، يمكن للرئيس أن يكون رعية أو مقيما بصفة دائمة لدى هذا الطرف أو ذلك.

٤– في حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة خلال القيام بالإجراء، يتم تعيين عضو مستخلف أو اختياره وفق نفس الإجراء المطبق في تعيين أو اختيار الحاكم الواجب استخلافه.

٥– مقر اللجنة في لاهاي. بحسب تقديرها، بوسع اللجنة أن تنظم جلسات استماع والقيام بتحقيقات فوق تراب هذا الطرف أو ذاك أو في أي مكان تراه ملائما.

٦– بوسع اللجنة أن توظف طاقما مهنيا إداريا ومكتبيا إذا رأت ذلك ضروريا لأداء عملها بما في ذلك تعيين كاتب ضبط، كما تستطيع اللجنة أن تستعين بمستشارين وخبراء بغية تسهيل الأداء السريع لعملها.

٤- في حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة خلال القيام بالإجراء، يتم تعيين عضو مستخلف أو اختياره وفق نفس الإجراء المطبق في تعيين أو اختيار الحكم الواجب استخلافه.

٥- مقر اللجنة في لاهاي. بحسب تقديرها، بوسع اللجنة أن تنظم جلسات استماع والقيام بتحقيقات فوق تراب هذا الطرف أو ذاك أو في أي مكان تراه ملائما.

٦- بوسع اللجنة أن توظف طاقما مهنيا إداريا ومكتبيا إذا رأت ضروريا لأداء عملها بما في ذلك تعيين كاتب ضبط، كما تستطيع اللجنة أن تستعين بمستشارين وخبراء بغية تسهيل الأداء السريع لعملها.

٧- تتبنى اللجنة قواعد العمل الخاص بها تكون على أساس القواعد الخيارية لمحكمة التحكيم الدائمة بغية التحكيم في الخلافات القائمة بين الدولتين. تتخذ كل قرارات اللجنة بأغلبية الموظفين.

٨- يقدم كل طرف شكاويه للجنة باسمه الخاص أو باسم مواطنيه بما فيهم الأشخاص. الماديين أو المعنويين. يجب أن تودع كل الشكاوي في أجل أقصاه سنة عند دخول الاتفاق حيز التطبيق باستثناء الشكاوي المرفوقة لهيئة أخرى يتم الاتفاق عليها طبقا للفقرة ١٦ وفي إطار منتدى آخر قبل تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق. يتعين أن تكون اللجنة المنتدى الوحيد لدراسة الشكاوي المذكورة في الفقرة ٩ من هذه المادة. وكل الشكاوي التي كان من المفروض رفعها ولم يتم إيداعها في هذه الآجال ستسقط طبقا للقانون الدولي.

٩- يستطيع كل طرف في الحالات المناسبة رفع شكاوي باسم الأشخاص الذين هم من أصل إرتيري أو إثيوبي والذين ألا يكونوا مواطنيه. تقوم اللجنة بدراسة هذه الشكاوي على نفس أساس دراسة الشكاوي المودعة باسم مواطني هذا الطرف.

١٠- لتسهيل التسوية السريعة لهذه الخلافات، ستكون اللجنة مرخصة كلما كان ذلك مناسبا بتبني مناهج التسيير الناجع والدراسة الجماعية للشكاوي ومراقبتها على أساس العينات من أجل إجراء مراجعة ضيقة عند الضرورة.

١١- يمكن للجنة بناء على طلب أحد الطرفين أن تقرر منح الأولوية في دراسة شكاوي خاصة أو فئات منها.

١٢- تشرع اللجنة في عملها في أجل أقصاه ١٥ يوما بعد تشكيلها، وستعكف على استكمال عملها في ظرف ثلاث سنوات بعد انتهاء آجال إيداع الشكاوي طبقا للفقرة ٨.

١٣- عند دراسة الشكاوي تطبق اللجنة القواعد المتعلقة بالقانون الدولي. ولن تكون للّجنة سلطة إصدار قرارات متعادلة وسليمة.

١٤- من الممكن منح فوائد وتكاليف وتعويضات.

١٥- يتكلف الطرفان مناصفة بمصاريف اللجنة، ويسدد كل طرف أي فاتورة للجنة في أجل ٣٠ يوما من تاريخ استلامها.

١٦- يمكن للطرفين في أي وقت الاتفاق على تسوية الشكاوي العالقة فرديا أو حسب الفئات من خلال مفاوضات مباشرة أو من خلال اللجوء إلى آلية أخرى للتسوية يتفق عليها.

١٧- قرارات لجنة التعويضات تكون نهائية وإلزامية. ويلتزم الطرفان باحترام كافة القرارات وبالتسديد السريع للتعويضات النقدية المفروضة عليهما.

١٨- يمنح كل طرف لأعضاء اللجنة أو موظفيها الامتيازات والحصانات الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين طبقا لمعاهدة فيينا حول العلاقات الدبلوماسية.

المادة السادسة :

١- يدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق ابتداء من تاريخ التوقيع.

٢- يسمح الطرفان للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتسجيل هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة ١/١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة وقد وقع هذا الاتفاق الرئيس الإرتيري – السيد إسایاس أفوركي، والوزير الأول الإثيوبي – السيد ميليس زيناوي. كما وقعه – كشاهدين – كل من الرئيس بوتفليقة (رئيس الجمهورية الجزائرية ومكلف من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بهذا الملف)، والسيدة ألبرايت (وزيرة خارجية أمريكا)، والسيد كوفي عنان (الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة)، والسيد سليم أحمد سليم (الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية)، والسيد رينو سيري ممثل (الاتحاد الأوروبي).

الملحق رقم 02

اتفاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية المالي ماي 2015

منبثق عن مسار الجزائر فيفري 2015

الديباجة

نحن حكومة جمهورية مالي والحركات الموقِّعة على خارطة الطريق الموقع عليها في الجزائر يوم 24 يوليو 2014 المشار إليها فيما يلي بالأطراف؛

المجتمعون في مدينة الجزائر في إطار مسار المفاوضات بغرض الوصول إلى اتفاق من أجل إقامة سلم شاملة ودائمة تضمن حلا نهائيا للأزمة التي يعرفها شمال مالي الذي يطلق عليه البعض تسمية الأزواد؛

إذ نعبر عن عميق امتناننا إلى الجزائر كرئيسة للوساطة وأعضائها المشكلين من مجموعة دول غرب أفريقيا الاقتصادية (سيداوو)، الاتحاد الأفريقي، منظمة الأمم المتحدة،، الإتحاد الأوروبي ،منظمة التعاون الإسلامي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، وتشاد؛

وبعد تحليل عميق للوضعية في مالي، عموما، وطبيعة الأزمات التي يشهدها شمال مالي على وجه الخصوص؛

وإذ نعبر عن عزمنا في القضاء نهائيا على المُسبِّبات العميقة للوضعية الراهنة والى ترقية مُصالحة وطنية حقيقية ترتكز على إعادة امتلاك التاريخ المشترك عبر وحدة وطنية تحترم التنوع البشري المميز للأمة المالية؛

وإذ نعبر عن قناعتنا بضرورة إعادة بناء وحدة البلاد الوطنية على أسس تجديدية تحترم سلامته الترابية، و تأخذ بالاعتبار تنوعه العرقي والثقافي وكذا خصوصياته الجغرافية والاجتماعية الاقتصادية؛

إذ نقرُّ بضرورة الإسراع في تنمية شمال مالي اقتصاديا واجتماعيا عبر توفير نمط مكيّف لهذا الغرض؛

وإذ نعترف بضرورة إقامة حكومة تتماشى و الخصوصيات الجغرافية التاريخية والاجتماعية الثقافية للشمال الذي شهد الكثير من المحن أثرت أيم التأثير على ظروف عيش سكانه؛

إذ نعترف بضرورة استرجاع الأمن دون تأخير، ترقية السلم والاستقرار في البلاد بشكل دائم وتجسيد قواعد الحوكمة الجيدة على أرض الواقع والشفافية في التسيير، احترام حقوق الإنسان، العدالة ومحاربة اللاعقاب؛

وإذ نعترف بضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود؛

وإذ نجدد تمسكنا بالصكوك الأفريقية والدولية الوجيهة؛

ومراعاة للاتفاقيات السابقة والى الصعوبات التي اعترضت تطبيقها ومتابعتها؛

نتفق على ما يلي:

الباب الأول :مبادئ، التزامات وأسس من أجل تسوية دائمة للنزاع.

الفصل الأول :مبادئ والتزامات

المادة :1 تجدد الأطراف في إطار خارطة الطريق التزامها بالمبادئ التالية:

- احترام الوحدة الوطنية، السلامة الترابية، وسيادة دولة مالي وكذا شكلها الجمهوري وطابعها العلماني؛
- الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وترقيته وتثمين مساهمة كافة شرائح المجتمع لاسيما النساء والشباب في عملية البناء الوطني؛
- تكفل السكان بالتسيير الفعلي لشؤونهم عبر نظام حوكمة يأخذ بالاعتبار طموحاتهم واحتياجاتهم النوعية؛
- ترقية تنمية متوازنة لمجموع جهات مالي مع أخذ قدراتها المحلية بالاعتبار؛
- رفض اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير السياسي والعودة إلى الحوار كوسيلة للحوار والتشاور لتسوية الخلافات؛
- احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية؛
- محاربة الفساد واللاعقاب؛
- محاربة الإرهاب، الاتجار غير القانوني بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

المادة :2 تلتزم الأطراف بتطبيق أحكام هذا الاتفاق تطبيقا كاملا و عن حسن نية مع الإقرار بمسؤوليتها الأولى بهذا الصدد.

المادة :3 ستتخذ مؤسسات الدولة المالية الإجراءات اللازمة لتبني الاجراءات التنظيمية ، التشريعية بل والدستورية الكفيلة بتطبيق أحكام هذا الاتفاق بالتنسيق الوثيق مع الأطراف وبدعم لجنة المتابعة المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة :4 ستطبق الأحكام ذات البعد الوطني المحددة في هذا الاتفاق بشكل أولوي في مناطق شمال مالي دون المساس بالإجراءات المتفق بشأنها لصالح هذه المنطقة من البلاد. تكون هذه الإجراءات قابلة للتطبيق في بقية مناطق البلاد.

الفصل2: أسس من أجل تسوية دائمة للنزاع

المادة :5 يهدف هذا الاتفاق إلى توفير الشروط اللازمة لإقامة سلم عادلة ودائمة في مالي مما يساهم في الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. ويكرس رسميا تسوية النزاع بالاتفاق على أساس العناصر التالية:

بشأن تسمية :أزواد

تغطي تسمية ازواد واقعا اجتماعيا ثقافيا وخاصا بالذاكرة والرمزية تتقاسمه جماعات سكانية من شمال مالي كمكوّن من مكونات المجموعة الوطنية. يجب أن يشكل الفهم المشترك لهذه التسمية، التي تعكس في الآن ذاته، واقعا إنسانيا أساس إجماع وطني ضروري في إطار احترام الطابع الأحادي للدولة المالية وسلامتها الترابية.

بشأن الإجراءات الموجّهة لإقامة السلم والمصالحة الوطنية

يقتضي البعد الاجتماعي السياسي للأزمات الدورية التي يشهدها القسم الشمالي من مالي معالجة سياسية. وسينظم بهذا الصدد مؤتمر وفاق وطني خلال المرحلة الانتقالية بدعم من لجنة المتابعة وعلى أساس تمثيل عادل للأطراف وهذا بغية السماح بفتح نقاش عميق بين مختلف مكونات الأمة المالية حول الأسباب العميقة لهذا النزاع. سيتناول هذا النقاش من بين ما يتناوله إشكالية تسمية أزواد. يجب أن تنجر عنه العناصر اللازمة لحل من شأنه السماح لمالي من تجاوز محنته الأليمة وتثمين مساهمة مختلف مكوناته في هوية البلاد وترقية مصالحة وطنية حقيقية. سيتم إعداد ميثاق للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية على أساس توافقي للتكفل بالأبعد ذات العلاقة بالذاكرة والهوية وتاريخ الأزمة المالية وترسيخ وحدته الوطنية وسلامته الترابية.

بشأن الإجراءات الموجهة لضمان حكومة أفضل

علاوة على الإجراءات المشار إليها أعلاه، تقتضي التسوية النهائية للنزاع حوكمة تأخذ بالاعتبار الخصوصيات المحلية تتمحور حول العناصر التالية:

- إقامة هيكلة مؤسساتية تعتمد على جماعات إقليمية مزوّدة بهيئات منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر وذات سلطات واسعة؛
- تسيير سكان المناطق المعنية لشؤونها الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة؛
- تمثيل أوسع لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية؛
- تعزيز دولة القانون عن طريق تقريب العدالة من المتقاضين؛
- إقامة نظام دفاع وأمن مؤسس على مبادئ الوحدة والشمولية والتمثيل؛
- مشاركة نشطة و معتبرة للسكان خاصة سكان الشمال في تسيير الأمن الداخلي؛
- إعادة انتشار تدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المالية المعاد تشكيلها مجددا.
- إقامة منطقة تنمية لمناطق الشمال مزودة بمجلس استشاري إقليمي مشترك وبإستراتيجية تنمية خاصة تتماشى والواقع الاجتماعي الثقافي والجغرافي وكذا الظروف المناخية المحلية. سيتم تمويل هذه الإستراتيجية عن طريق صندوق للتنمية المستديمة تكون أمواله ذات مصدر عمومي وطني ودولي؛
- التزام المجموعة الدولية بضمان التطبيق الفعلي لأحكام هذا الاتفاق واحترامها إلى جانب مرافقة الجهود المبذولة بهذا الصدد عبر دعم سياسي، دبلوماسي، مالي، تقني ولوجيستي.
- تبدأ مرحلة انتقالية بداية من توقيع الاتفاق.

الباب الثاني :مسائل سياسية ومؤسساتية

الفصل:3 الإطار المؤسساتي وإعادة التنظيم الإقليمي

المادة :6 تتفق الأطراف على إقامة هيكلة مؤسساتية من شأنها السماح لسكان الشمال، في إطار مواطنة تشاركية كاملة، من تسيير شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ التسيير الحر وضمان تمثيل أوسع لهؤلاء السكان داخل المؤسسات الوطنية. وفي هذا الإطار يتم التنصيص على الأحكام التالية-:

على الصعيد المحلي

- تزوّد المنطقة بمجلس إقليمي منتخب عن طريق الاقتراع السري المباشر يتوفر على تحويل واسع للاختصاصات، الموارد ويتمتع بسلطات قانونية، إدارية ومالية مناسبة؛
- سيسيّر المواطنون الماليون ومواطنو مناطق الشمال، على وجه الخصوص، في هذا الإطار قضاياهم الخاصة على أساس الإدارة الحرة؛
- ينتخب رئيس المجلس عن طريق الانتخاب السري المباشر. كما أنه، في الآن ذاته، رئيس الهيئة التنفيذية والإدارية للمنطقة؛
- تزود الدوائر والبلديات بهيئات تداولية (مجلس الدائرة، والمجلس البلدي) منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر تسيرها مكاتب مزودة بوظيفة تنفيذية يكون على رأسها رئيس مجلس للدائرة و رئيس بلدية منتخب؛

- يُعترف لكل منطقة بحقها في تبني التسمية الرسمية التي تختارها في إطار الأحكام الخاصة بالوضعية القانونية والإدارية للمنطقة.

على الصعيد الوطني

- إعادة تنشيط عملية تأسيس الغرفة الثانية للبرلمان والإسراع فيه تحت تسمية مجلس الشيوخ، مجلس الأمة أو أي تسمية أخرى تبين طبيعته ودوره وجعله مؤسسة تشجع على ترقية الأهداف الموكلة لهذا الاتفاق بفعل مهامه وتشكيلته؛
- تحسين تمثيل السكان في المجلس الوطني عن طريق الرفع من عدد الدوائر الانتخابية و/أو أي إجراءات أخرى ملائمة؛
- اتخاذ تدابير، على المدى القريب، في اتجاه فتح المجلس الأعلى للجماعات المحلية خاصة أمام ممثلي الزعامات التقليدية، النساء والشباب؛
- ضمان تمثيل أحسن لسكان شمال مالي في المؤسسات والمصالح العمومية الكبرى، الأسلاك والإدارات التابعة للجمهورية.

الفصل الرابع :توزيع السلطة والاختصاصات

المادة :7 تعترف الأطراف بضرورة تقاسم المهام والمسؤوليات بين الدولة والجماعات الإقليمية لضمان مستوى الفعالية اللازم وأخذ احتياجات وطلبات المواطنين والجماعات بالاعتبار في الأساس.

المادة :8 تتوفر المناطق على اختصاصات، في إطار عام يحدد مسبقا عن الطريق التشريعي والتنظيمي، في المجالات التالية:

- خطة وبرنامج التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- تهيئة الإقليم؛
- استحداث التجهيزات الجماعية والخدمات الاجتماعية القاعدية وتسييرها (التربية الأساسية والتكوين المهني، الصحة، البيئة، الثقافة، هياكل الطرق والاتصالات التابعة للجهة، الطاقة، الري والتطهير)
- الزراعة، تربية المواشي، الصيد النهري، تسيير الغابات، النقل، التجارة، الصناعات، الصناعات التقليدية، السياحية نقل فيما بيمن المناطق؛
- الموازنات، الحسابات الإدارية للمناطق؛
- فرض الضرائب وتطبيقها والإيرادات الخاصة على أساس المقاييس التي تحددها الدولة؛
- فرض الرسوم والإتاوات؛ قبول الهبات ورفضها، الإعانات والتركات؛
- منح الإعانات؛
- الدخول في المشاركات؛
- التعاون اللامُمَرْكز والتوأمة؛

- الشرطة الإقليمية والحماية المدنية.

المادة :9 تعد مداولات الجماعات الإقليمية نافذة بداية من تاريخ نشرها وإرسالها إلى ممثل الدولة.يحدد القانون توزيع الاختصاصات بين مختلف الجماعات الإقليمية على أساس السُّلمية.

الفصل الخامس :تمثيل الدولة ومراقبة الشرعية

المادة :10 تعيّن الدولة ممثلا عنها على مستوى الجماعات الإقليمية لحماية المصلحة العامة. وبهذا الصدد، فإنه يمثل السياسة الحكومية في مجال المشاريع الكبرى ويسهّل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الإقليم.

المادة :11 تمارس الدولة عبر ممثلها مراقبة بعدية على شرعية العقود الإدارية الصادرة عن الجماعات الإقليمية. يحدد القانون كيفيات ممارسة هذه الرقابة.

المادة :12 دون المساس باختصاصات الدولة في إطار اختصاصاتها القانونية، تتفق الأطراف على ضرورة قيام استشارة بين الدولة والمناطق حول:

- إنجاز مشاريع التنمية التي تقررها الدولة والهيئات العمومية أو الخاصة فيما يتعلق بهذه الكيانات؛
- استغلال الموارد الطبيعية وخاصة منها المعدنية؛
- أي مسألة أخرى تندرج ضمن تطبيق هذا الاتفاق.

الفصل السادس :التمويل والوسائل

المادة :13 إضافة إلى تحديد معدلات الضرائب، الإتاوات والضرائب المحلية كما هو منصوص عليه في المادة رقم 08 من هذا الاتفاق، تتمتع المناطق بحرية فرض ضرائب تتماشى وبنيتها الاقتصادية وأهدافها التنموية في إطار القانون.

المادة :14 تلتزم الدولة بأن تضع من هنا إلى غاية سنة 2018 آلية تحويل 30% من إيرادات موازنة الدولة إلى الجماعات الإقليمية على أساس نظام معادلة نسبية مع منح عناية خاصة لمناطق الشمال وذلك وفقا لمقاييس ستحدد.

المادة :14 تعيد الدولة التنازل للجماعات الإقليمية عن نسبة من المداخيل المترتبة، عن استغلال، الموارد الطبيعية خاصة منها المنجمية وفقا لمقاييس ستحدد لاحقا باتفاق مشترك.

المادة :15 تلتزم الدولة بـ:

- أن تحول إلى الجماعات الإقليمية المصالح اللامركزة التابعة لمجالات اختصاصها؛
- أن تجعل الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية أكثر جاذبية وخاصة في مناطق شمال مالي؛

- أن تشجع التشغيل في الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية التي ستخصص نسبة كبيرة منها إلى مواطني مناطق الشمال.

الباب الثالث :مسائل الدفاع والأمن

الفصل السابع :المبادئ التوجيهية

المادة :17 تخضع مسائل الدفاع والأمن التالية للمبادئ التوجيهية التالية:

- شمولية وتمثيل كل سكان مالي ضمن القوات وقوات الأمن بشكل متوازن؛
- وحدانية القوات المسلحة وقوات ألأمن المالية التابعة عضويا وسُلّميا للدولة المركزية؛
- الانتشار المتدرج للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها.

الفصل الثامن :إقامة معسكرات، اندماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

المادة :18 يهدف مسار استحداث معسكرات خاصة بالمحاربين إلى إحصاء المؤهلين منهم إلى الإدماج أو برنامج اندماج ونزع السلاح ،التسريح وإعادة الإدماج. يطبق هذا المسار وفق معايير وممارسات مهنية بمساهمة البعثة الأممية المتعددة الاختصاصات للاستقرار في المالي (المينوسما. (

المادة :19 تتفق ألأطراف على إقامة لجنة وطنية مكلفة باندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج مشكلة من ممثلي الحكومة والحركات الموقِّعة. تعمل هذه اللجنة بتعاون وثيق مع لجنة متابعة هذه الاتفاقية.

المادة :20 تتم عملية الإدماج و الاندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج وفقا لوتيرة وضع المحاربين داخل معسكرات إما لدمجهم ضمن أسلاك الدولة بما في ذلك القوات المسلحة وقوى الأمن أوعودتهم للحياة المدنية. ستمس عملية اندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج المحاربين القدماء الموجودين في المعسكرات والذين لم يستفيدوا من الإدماج.

الفصل التاسع :إعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن

المادة :21 تنتشر القوات المسلحة وقوى الأمن المعاد تشكيلها مجددا وبشكل تدريجي بداية من تاريخ توقيع الاتفاق على كافة مناطق شمال مالي. تتم عملية الانتشار تحت إشراف الآلية العملياتية للتنسيق بمساندة المونيسما.

المادة :22 يجب على القوات المنتشرة أن تضم عددا معتبرا من سكان مناطق الشمال بما في ذلك على مستوى القيادة مما يعزز استرجاع الثقة وتسهيل التأمين التدريجي لهذه المناطق.

الفصل :10 إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوى الأمن

المادة :23 تتفق الأطراف على ضرورة القيام بإصلاح عميق لقطاع الأمن مستخلصين في ذلك الدروس من التجارب السابقة ومعتمدين على الوثائق الوجيهة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

المادة :24 تأخذ الحكومة بمساعدة الشركاء الدوليين كافة الإجراءات اللازمة لإقامة مؤسسات دفاع وأمن قادرة على الاستجابة للمقتضيات الأمنية للبلاد والمساهمة في ترقية الأمن الإقليمي.

المادة :25 تتفق الأطراف على تأسيس مجلس وطني لإدخال الإصلاحات اللازمة على مصالح الأمن يكون تمثيلي بما فيه الكفاية ويجمع أشخاص مؤهلين من كافة المجموعات السكانية للتفكير بشكل عميق حول منظور جديد للأمن والدفاع آخذين في ذلك بعين الاعتبار العوامل المحلية والإقليمية والوطنية والدولية الوجيهة.

المادة :26 يقدم المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني توصيات بشأن العمل وفقا لآليات تجديدية في مجال التعيين في مناصب القيادة والمصالح الأخرى بغرض تعزيز التجانس الوطني إلى جانب احترافية وفعالية المناصب المذكورة.

المادة :27 ستستحدث في سياق إصلاح القوات المسلحة والأمنية شرطة توضع تحت سلطة الجماعات الإقليمية في إطار السلطات المخولة لها.

المادة :28 توضع لجان استشارية محلية للأمن تضم ممثلي الدولة، السلطات الإقليمية والمحلية، الجماعات والسلطات التقليدية تحت سلطة رئيس الهيئة التنفيذية المحلية.

الفصل :11 مكافحة الإرهاب

المادة :29 تجدد الأطراف التزامها بمكافحة الإرهاب وتفرعاته المختلفة المتمثلة في الجريمة المنظمة، الاتجار غير القانوني بالمخدرات بما في ذلك عبر الاستراتيجيات والآليات الإقليمية الموجودة.

المادة :30 تتفق الأطراف على أن تؤسس، كلما اقتضى الأمر ذلك، وحدات خاصة بغية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الباب الرابع :التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية

الفصل :12 الإستراتيجية النوعية للتنمية

المادة :31 تتفق الأطراف على أنه من الضروري أن تقوم الدولة بإعادة النظر بشكل عميق في رؤيتها للتنمية المحلية في اتجاه ترك حرية اكبر للجماعات المحلية لوضع إستراتيجيات تنميتها في إطار مقاربة

تضامنية . تشاركية مكيفة مع الواقع الاجتماعي، الثقافي والجغرافي المحلي مما يضمن الشفافية والمساءلة على كافة المستويات.

المادة :32 يمكن لمنطقتين أو أكثر ووفق شروط يحددها القانون إقامة هيئات ملائمة بغرض ترقية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل وهذا في حدود اختصاصاتها كما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق.

المادة :33 تستحدث منطقة تنمية خاصة بالمناطق الشمالية تتوفر على مجلس استشاري بين الأقاليم يتشكل من ممن ممثلي الجمعيات الإقليمية المعنية ومكلف حصريا بمهمة تنسيق الجهود الرامية إلى تجميع الوسائل المشتركة بهدف تسريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية والمسائل ذات العلاقة.

المادة :34 تستفيد المنطقة من إستراتيجية نوعية للتنمية تشترك الأطراف في وضعها بدعم من الشركاء الأجانب يمولها، على وجه الخصوص، صندوق خاص بالتنمية المستدامة.

المادة :35 تهدف الإستراتيجية إلى رفع مناطق الشمال إلى مستوى بقية مناطق البلاد في مجال المؤشرات التنموية وهذا في أجل لا يتجاوز مرحلة تتراوح بين 10 و 15 سنة. يتولى المجلس الاستشاري لمنطقة التنمية عملية المتابعة بدعم من المؤسسات والسلطات المختصة.

المادة :36 تتوافق الأطراف على أن تؤسيس، تحت إشراف لجنة متابعة هذا الاتفاق، " مهمة تقييم مشترك بشمال مالي (م.ت .م /شمال مالي)" وهذا بغرض تحديد الاحتياجات في مجال الرفع السريع، الحد من الفقر والتنمية في المنطقة. تتم المهمة، على أبعد تقدير، بعد 3 أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق. ستوجه الدعوة للبنك العالمي، البنك الأفريقي للتنمية والبنط الإسلامي للتنمية للإشراف على هذه المهمة بالتنسيق مع الحكومة والمؤسسات الدولية الأخرى المختصة وممثلي المنطقة.

المادة:37 يعقد مؤتمر مخصص لجلب الأموال اللازمة لهذا الغرض في الشهرين اللذين يليان إعداد الإستراتيجية النوعية للتنمية. سيحدث المؤتمر صندوقا للتنمية المستدامة الذي سيكون أداة تمويل للإستراتيجية النوعية للتنمية.

الفصل :13 تعبئة من أجل تنمية مناطق الشمال

المادة :38 ستستفيد منطقة تنمية الشمال وبأولوية من إجراءات دعم الدولة المنصوص عليها هذا في هذا الاتفاق.

وبهذا الصدد، تتفق الأطراف على وضع كافة التدابير على المدى القريب، المتوسط والبعيد المنصوص عليها في الملحق الخاص بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.

مع انطلاق الجلسات الأولى تعرض الحكومة على لجنة متابعة الإتفاق وثيقة توضح فيها التزاماتها ذات الصلة والوسائل الخاصة المرتقب تعبئتها إضافة إلى الجدول الزمني لتفعيل الالتزامات المتفق عليها لاسيما تلك المتعلقة بالمجالات التالية:

- الخدمات الاجتماعية القاعدية؛
- تطوير الموارد البشرية؛
- الأمن الغذائي؛
- التنمية الريفية (الزراعة، تربية المواشي والنشاطات الرعوية)؛
- المنشآت المهيكلة بغرض ضمان فك العزلة عن المناطق الشمالية؛
- المناجم والطاقة الشمسية؛
- التشغيل الموجه بالخصوص للنساء والشباب وقدماء المحاربين؛
- إنشاء مؤسسات محلية؛
- إعادة إدماج وتأهيل العائدين والنازحين وغيرهم من الفئات الهشة؛
- الصناعة التقليدية، السياحة، التجارة والاتصالات؛
- التربية والثقافة.

المادة :39 بخصوص التربية والثقافة، تتفق الأطراف على اتخاذ الإجرءات التالية:

- تكييف البرامج التعليمة مع الواقع الاجتماعي والثقافي للأقاليم؛
- ترقية اللغات والكتابات المحلية؛
- تعزيز النظام التعليمي الابتدائي والثانوي مع إيلاء عناية خاصة لمبدأ التربية للجميع؛
- استحداث مؤسسات تعليمية عليا؛

- استحداث مراكز ثقافية ومتاحف إقليمية؛
- ترقية ثقافات هذه الأقاليم محليا و إقليميا و دوليا.

المادة :40 يتم إقامة وكالة للتنمية الجهوية في كل إقليم و ذلك لتعزيز قدرات التحكم في منجزات الأقاليم والتمكين من متابعة ملائمة لتفعيل التزامات الحكومة لصالح الأقاليم.

تعتبر الوكالة جزءا من الإدارة الإقليمة وهي تحت سلطة رئيس المجلس الإقليمي و مسؤولة أمامها.

المادة :41يتم إبرام اتفاقيات–برامج الأقاليم / الدولة بهدف إعداد برامج استثمارية متعددة السنوات مهيكلة ووضع تنظيم واجبات الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المادة :42 تلتزم الدولة بتسهيل مساهمة أكبر للجماعات الإقليمية في حشد واستعمال الموارد والاعتمادات المتأتية من استكشاف الموارد الطبيعية المحلية واستغلالها وكذا العائدات الناتجة من التعاون اللامركزي والاتفاقات الاقتصادية ذات الصلة التي أبرمتها الدولة.

المادة :43 تلتزم الدولة بترقية مشاريع التعاون الحدودي المتعلق بالمبادرات المحلية. وستتخذ إجرءات من شأنها ضمان إشراك ملائم للجماعات الإقليمية في إعداد و إبرام وتنفيذ ومتابعة الاتفاقات المتعلقة بالقروض ومساعدات التنمية ذات الصلة .

المادة :44 سينجز الشركاء الفنيون بالمال مجلة دورية خاصة بالبرامج التنموية تحت إشراف لجنة المتابعة.

المادة :45 كل الفاعلين الدوليين الذين سبق لهم إعداد استراتيجيات أو أخذ مبادرات في شأن الساحل مدعوون لإعطاء الأولوية الضرورية لحاجيات أقاليم شمال مالي و للأهمية التي يكتسيها استقرارها السريع من أجل السلم والأمن في المنطقة.

الباب الخامس :مصالحة و عدالة و قضايا إنسانية

الفصل :14 مصالحة و عدالة

المادة :46 اتفق الأطراف على ترقية مصالحة وطنية حقيقية قائمة على العناصر الآتية:

- اعداد ميثاق وطني للسلم والوحدة واالمصالحة الوطنية؛
- إقامة آليات عدالة انتقالية لاسيما بتفعيل لجنة تقصي الحقائق، عدالة و مصالحة؛
- استحداث لجنة مكافحة الفساد والجنوح المالي؛

– استحداث لجنة تحقيق دولية تتولى الكشف عن كل جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الإبادة، وجرائم هتك الأعراض وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على كافة التراب المالي؛

– التأكيد على عدم قابلية التقادم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتزام الأطراف بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية؛

– عدم العفو عن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بما فيها ممارسة العنف ضد النساء والبنات والأطفال المرتبطة بالنزاعات؛

–تعزيز السلطة القضائية بكيفية تضمن دولة القانون على كامل التراب الوطني؛

– الالتزام بإجراء إصلاح عميق في جهاز العدالة بهدف تقريبها من المتقاضي وتحسين أدائها ووضع حد للاعقاب وإدراج المنظومات التقليدية والعرفية دون تجاوز سيادة القانون؛

– تعميم المساعدة القضائية والقانونية والإعلام حول حقوق المواطنين؛

– ترقية دورات تكوينية ذات نوعية لفائدة الفاعلين في قطاع العدالة ومساعديها بما في ذلك القضاة التقليديين؛

– إعادة الاعتبار للقضاة التقليديين ودورهم في إدارة العدالة لاسيما في ما يتعلق بالوساطة المدنية لمراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية والعرفية؛

– إعادة الاعتبار لوضع السلطات التقليدية عبر التكفل بها مع مراعاة قواعد التشريف لها .

الفصل الخامس عشر :القضايا الإنسانية

المادة :47 تلتزم الأطراف بتوفير الظروف الضرورية لتسهيل رجوع وإعادة وإدماج واندماج كل المهجرين واللاجئين ووضع آليات التكفل بهم طبقا للصكوك الإفريقية والدولية ذات الصلة بما فيها معاهدة الاتحاد الإفريقي لسنة 1969 المتضمنة تسيير الجوانب الخاصة بقضايا اللاجئين بإفريقيا واتفاقية سنة 2009 (اتفاقية كمبالة) حول حماية ومساعدة الأشخاص المهجرين في إفريقيا.

المادة :48 تدعو الأطراف الوكالات والمنظمات الإنسانية إلى دعم المجهودات الرامية إلى ضمان الرجوع السريع للأشخاص المهجرين واللاجئين وإعادة إدماجهم واندماجهم.

المادة :49 تلتزم الأطراف بترقية واحترام المبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز والاستقلالية التي تخضع لها العملية الإنسانية . كما تلتزم بالامتناع عن أي استعمال للمساعدة الإنسانية لأغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، وكذا تسهيل مرور الوكالات الإنسانية وضمان سلامة أعضائها .

الباب السادس :ضمانات ومرافقة دولية

الفصل السادس عشر :مسؤولية الأطراف

المادة :50 تعترف الأطراف أن أولى الضمانات لتحقيق الاتفاق تكمن في إخلاصها وحسن نيتها والتزامها بتحمل مسؤولية محتواه والعمل على تفعيل جميع أحكامه لفائدة مصلحة بلادها والسلم والأمن و الاستقرار في مالي وفي المنطقة بأكملها.

المادة :51 تطلب الأطراف من الطبقة السياسية والمجتمع المدني لاسيما المنظمات النسوية والشبانية ووسائل الإعلام والمخاطبين التقليديين والسلطات التقليدية والدينية تقديم مساهماتهم كاملة لتحقيق أهداف الاتفاق.

الفصل السابع عشر :دور الوساطة

المادة :52 تحت إشراف الجزائر بصفتها رئيس الفريق، فإن الوساطة هي الضامن السياسي للاتفاق واحترام الأطراف لأ حكامه. وبصفتها هذه فإنها:

- تستمر في تقديم مساعيها الحسنة للأطراف؛

-تقدم نصائح للأطراف عند الاقتضاء ضمن مسار تفعيله؛

- تقوم بدور الملجأ الأخير على المستويين السياسي والمعنوي في حال اعتراض صعوبات خطيرة من شأنها الحيلولة دون بلوغ أهداف وغايات هذا الاتفاق .

المادة :53 تساهم الوساطة بفعالية في المرافعة الدولية للتطبيق الأمثل للاتفاق وحشد الدعم الضروري لمصلحة مالي.

الفصل الثامن عشر :دور المجموعة الدولية

المادة :54 إن المجموعة الدولية هي الضامن للتفعيل الحرفي لهذا الاتفاق وهي ملتزمة بمرافقة الجهود المبذولة في هذا الشأن. و بالخصوص:

– تلتزم منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومجموعة دول غرب إفريقيا والاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرهم من الشركاء بتقديم كامل دعمها السياسي لهذا الاتفاق؛

– إن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الأممي مدعوان لتقديم كامل الدعم لهذا الاتفاق وكذا متابعة تنفيذه وعند الاقتضاء اتخاذ إجراءات ضد كل من يعرقل تفعيل الالتزامات التي يتضمنها وتحقيق الأهداف المسطرة؛

– إن المجموعة الدولية مطالبة بمرافقة تفعيل هذا الاتفاق من خلال الدعم المالي والفني و اللوجستي الضروري لسير مختلف الآليات المنصوص عليها في الاتفاق، تسريح ونزع السلاح وإعادة الادماج DDR، إصلاح قطاع الأمن RSS والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا بالمساهمة السريعة والسخية في الصندوق النقدي المرتقب واغتنام فرصة انعقاد مؤتمر النداء للتمويل المنصوص عليه في الاتفاق لتقديم مساهمة معتبرة قصد تنمية الأقاليم الشمالية.

المادة :55 اتفق الأطراف على إقامة آلية تقييم ومتابعة تضم مجموع الفاعلين المعنيين من مالي والشركاء الدوليين.

المادة :56 إن الدور الحاسم والمساهمات المعتبرة والمنتظرة من البعثة الأممية لاستقرار مالي ومن وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومن جميع المنظمات أو الهيآت ما بين الدول لتحقيق أهداف هذا الاتفاق يكمن في المهام التي أوكلتها لها هيآتها المختصة.

الفصل التاسع عشر :لجنة متابعة الاتفاق

المادة :57 يتفق الأطراف على استحداث لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي فور توقيعه.

المادة :58 تتكون لجنة متابعة الاتفاق من: حكومة مالي والحركات الموقعة على هذا الاتفاق والوساطة (الجزائر بصفتها رئيس الفريق، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد، مجموعة دول غرب إفريقيا، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي). إن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الأممي مدعوون للمشاركة في أشغال اللجنة. يمكن أيضا للجنة متابعة الاتفاق وعند الاقتضاء دعوة فاعلين آخرين وهيآت مالية دولية للمساهمة في أشغالها.

المادة :59 تترأس الجزائر لجنة متابعة الاتفاق بصفتها رئيس فريق الوساطة ويساعدها في ذلك بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد بصفتهم نواب للرئيس. تجتمع اللجنة في باماكو؛ يمكنها الاجتماع استثنائيا في مكان آخر عند الضرورة. تجتمع في جلسة علانية مرة شهريا على الأقل ويمكنها الاجتماع استثنائيا عند الاقتضاء.

المادة :60 تؤدي لجنة متابعة الاتفاق المهام التالية:

– القيام بالمتابعة والمراقبة والتنسيق والإشراف على التنفيذ الفعلي من جميع الأطراف لكل أحكام الإتفاق وذلك دون الإخلال بعهدة البعثة الأممية لاستقرار مالي المستمدة من مجلس الأمن الأممي؛

–إعداد جدول زمني مفصل لتفعيل الأحكام الوجيهة من الاتفاق والحرص على احترامه ؛

– القيام بتأويل الأحكام الوجيهة للاتفاق في حال نشوب خلافات بين الأطراف

– التوفيق بين آراء الأطراف عند الاقتضاء؛

– تشجيع الحكومة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتنفيذ الفعلي لأحكام الإتفاق بما في ذلك:

1– تواجد المصالح العمومية غير الممركزة واللامركزية في الشمال؛

2– الإحتكام إلى ا لنصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية للتمكين من تنفيذ أحكام الإتفاق؛

3– تحويل الموارد والوسائل الضرورية للسير الفعلي للجماعات الإقليمية وممارسة اختصاصاتها؛

4– اتخاذ الإجراءات التي تسمح باكتساب الأدوات الديمقراطية الجديدة محليا المنصوص عليها في الاتفاق لاسيما من خلال تحيين القوائم الانتخابية والتشجيع على الانضمام والمشاركة في الانتخابات المحلية ومرافقة عملية استحداث المؤسسات والإجراءات الجديدة

المادة :61 مع مراعاة عهدتها وفي حدود قدراتها تقود البعثة الأممية لاستقرار مالي أمانة لجنة

متابعة الاتفاق CSA . تقوم بعثة الأمم المتحدة لاستقرار مالي بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوربي ومجموعة دول غرب إفريقيا بدعم لجنة متابعة الاتفاق في متابعة تنفيذ الاتفاق.

المادة :62 للقيام بمهامها تستعين لجنة متابعة الاتفاق بأربع لجان فرعية تتولى المواضيع التالية "القضايا السياسية والمؤسساتية"؛ "الدفاع والأمن"؛ "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"؛ "المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية."

الفصل العشرون :ملاحظات مستقلة

المادة :63 تتفق الأطراف على أن تقوم لجنة متابعة الإتفاق بتعيين ملاحظ مستقل يتولى التقييم الموضوعي لمدى تنفيذ هذا الإتفاق.

يقوم بنشر تقرير شامل كل أربعة أشهر يعرض فيه مدى تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في الإتفاق و يحديد العراقيل المحتملة ويحدد المسؤوليات مع تقديم التوصيات حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل.

المادة :64يستفيد الملاحظ المستقل من الدعم التقني المطلوب لآداء مهامه.

الباب السابع :أحكام نهائية

المادة :65 لا يمكن إدخال أي تغيير على أحكام هذا الإتفاق وملحقاته إلا بالموافقة الصريحة لكل الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق وبعد استشارة لجنة المتابعة.

المادة :66 إن الملحقات و اعلان أطراف مسار الجزائر الموقع بتاريخ 19 فيفري 2015 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق ولها نفس الأثر القانوني الذي تكتسيه الأحكام الأخرى من النص .

المادة :67يفهم من التنسيقية والأرضية كل الكيانات التي تنتمي إليها عند تاريخ التوقيع على الاتفاق. فالموقعون باسم التنسيقية و الأرضية يقومون بذلك باسم كل واحدة من هذه الكيانات و جميعها .

المادة :68 يسري مفعول هذا الاتفاق فور توقيعه من الأطراف والوساطة.

الملحق1:المرحلة الانتقالية

في انتظار وضع الإجراءات المنصوص عليها في هذا الإتفاق تم الاتفاق على الإجراءات الانتقالية أدناه. ينبغي تفعيلها خلال مرحلة انتقالية تسري فور التوقيع على اتفاق السلم الشامل والنهائي والممتدة على مدة تتراوح بين 18 و 24 أشهر.

تتوخى هذه المرحلة تشجيع إقامة ظروف مواتية من شأنها تمكين الماليين من المصالحة الوطنية وإرساء أسس مالي جديد ديمقراطي وموحد بفضل مجمل عوامل من بينها ترقية السلم والديمقراطية وتقبل التنوع

الثقافي. كما تسمح أيضا بعودة الماليين المتواجدين خارج التراب الوطني واندماجهم وإعادة إدماجهم وتأهيل المنكوبين.

أهداف المرحلة الانتقالية ومدتها

فور التوقيع على الاتفاق تبدأ مباشرة مرحلة انتقالية ففي انتظار المصادقة وتفعيل الأحكام القانونية والحكومة المنصوص عليها يتم خلال هذه المرحلة الانتقالية اتخاذ وتنفيذ إجراءات استثنائية تتعلق بإدارة أقاليم شمال مالي وترمي هذه الأحكام إلى:

– ضمان اعتماد نصوص تنظيمية تشريعية وبالأحرى دستورية تسمح بوضع إطار جديد وسيره في المجال المؤسساتي والسياسي والأمني والدفاعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعدالة والمصالحة الوطنية .

– مراجعة قانون الانتخابات للتمكن من إجراء انتخابات محلية وإقليمية ووطنية خلال المرحلة الانتقالية بغرض وضع الأجهزة المنصوص عليها في هذا الاتفاق؛

– تطبيق الاجراءات والترتيبات المتعلقة باسترجاع السلم وتوقف الأعمال العدوانية وإصلاح قوات الدفاع والأمن بغية تعزيز طابعها الاحترافي والجمهوري؛

–الحرص على تبني الإجراءات المتفق عليها للتصدي لتحديات الارهاب والتطرف وتجنب تكرار الإقصاء والتهميش واللاعقاب؛

– تطبيق الاتفاق وفق الجدول الزمني المتعلق بتنفيذه.

ومن أجل استمرارية الدولة تواصل المؤسسات الحالية المهام المنوطة بها إلى غاية تنصيب الأجهزة المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

– وعند الاقتضاء وفي حدود ثلاثة أشهر على الأكثر عقب التوقيع على الاتفاق يتم تنصيب السلطات المكلفة بإدارة البلديات والدوائر وأقاليم الشمال خلال الفترة الانتقالية. يتم تحديد طرق التعيين وتحديد الاختصاصات و كيفيات سيرها بالتوافق بين الأطراف؛

– الاحتكام إلى النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية للتمكين من تنفيذ أحكام هذا الاتفاق؛

–تتخذ الحكومة كل الإجراءات الضرورية لاستصدار قانون جديد للانتخابات من المجلس الوطني في غضون 12 شهرا؛

–خلال المرحلة الانتقالية تنعقد الانتخابات محليا وإقليميا وذلك طبقا للأحكام وفي فترة أقصاها 18 شهرا.

الملحق :2 الدفاع والأمن

أولا: الإجراءات الأمنية الانتقالية

تحت رعاية اللجنة الفرعية للدفاع والأمن التابعة للجنة متابعة الاتفاق تستحدث لجنة تقنية المنبثقة عن اتفاق واغادوغو (CTMS) خلفا للجنة التقنية الأمنية المختلطة(CTS) أمنية والموسعة في 16 سبتمبر بالجزائر.

أ –المساهمة الفعلية لممثلي الحكومة والتنسيقية والأرضية في اللجنة التقنية الآمنية

وفي الفرق المختلطة للملاحظة والتدقيق الموسعة EMOVs بما في ذلك فروعها في الأقاليم

–تواصل الجنة التقنية الأمنية المختلطة مهامها إلى غاية التنصيب الفعلى للجنة التقنية الأمنية؛

– تضم الجنة التقنية الأمنية ستة ممثلين من القوات المسلحة والأمن لمالي وثلاثة ممثلين من التنسيقية وثلاثة ممثلين من الأرضية. كما تضم أيضا ممثلين من البعثة الأممية لاستقرار مالي (من بينهم رئيس اللجنة التقنية الأمنية) وممثل لكل عضو من الوساطة MINUSMA والقوات الدولية المتواجدة.

- تتولى اللجنة التقنية الأمنية خصيصا بما يلى:

. احترام وقف إطلاق النار بين الأطراف؛

. التحقيق في خرقات وقف النار المحتملة؛

. تحيين الترتيبات الأمنية والتأكد من فعاليتها؛

. تحديد وتثبيت مواقع المعسكرات؛

. تقديم الدعم التقني لمسعى عملية إدماج قدماء المحاربين.

ب –وضع الآلية العملياتية للتنسيق والدوريات المختلطة

– في غضون الستين يوما الموالية للتوقيع على الاتفاق يتم استحداث آلية عملياتية للتنسيق ودوريات مختلطة تحت إشراف اللجنة التقنية الأمنية؛

– تقترح اللجنة التقنية الأمنية المشمولات المرجعية المفصلة للآلية العملياتية للتنسيق بما فيها تركيبتها ومهامها.

تحدد هذه المشمولات المرجعية على أسس شمولية وتوافقية عدد ممثلي القوات المسلحة وقوى الأمن وممثلي التنسيقية والأرضية ضمن الآلية العملياتية للتنسيق MOC

- وسينسق ضابط من القوات المسلحة والأمن هذه الآلية بمساعدة ممثل من التنسيقية وآخر من الأرضية؛
- ستعمل ألآلية العملياتية للتنسيق بالتعاون الوثيق مع القوات الدولية الموجودة في عين المكان؛
- تكلف ألآلية العملياتية للتنسيق بوضع خطط وقيادة الدوريات المشتركة التي تضم عناصر من القوات المسلحة وقوات ألأمن المالية وعناصر من التنسيقية والأرضية بدعم، عند الإقتضاء، من المونيسما والقوات الدولية المتواجدة في عين المكان (ترتيبات ورزنامة خاصة بالدورية حسب المناطق تحددها ألآلية العملياتية للتنسيق) ؛ يجب أن تبدأ الدورية ألولى المشتركة في أجل لا يتجاوز 60 يوما من تاريخ توقيع الإتفاق؛
- كما تكلف الآلية العملياتية للتنسيق بتخطيط وتنسيق الأنشطة وتحركات المحاربين طيلة مدة وضع المحاربين داخل معسكرات ؛
- ستقدم اللجنة التقنية للأمن والآلية العملياتية وآلية التنسيق العملياتية في غضون 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق خطة لتفعيل الاتفاقات الأمنية في شمال مالي حيث تؤدي فيها الدوريات المشتركة دورا أساسيا في عملية وضع المحاربين داخل معسكرات وتجميعهم وتسريحهم. تهذف هذه الخطة إلى منع /تقليص حدوث أي فجوة أو فراغ امني قبل، خلال وبعد عمليات وضع المحاربين داخل معسكرات وإدماجهم ونزع أسلحتهم وتسريحهم.

ج .وضع المحاربين داخل معسكرات

- تنهي اللجنة التقنية للأمن عملية التعرف والتثبيت في غضون 30 يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاق لمواقع وضع المحاربين داخل معسكرات وتجميعهم وتسريحهم. ستشرع المونيسما في تهيئة هذه المواقع التي ستدخل الخدمة في آجل أقصاه 120 يوما وسوف توضع تحت التصرف عند الانتهاء من بنائها؛

• تقوم اللجنة التقنية للأمن في غضون 30 يوما من تاريخ توقيعه الاتفاق بتحيين النمط العملياتي المؤرخ في 18 فبراير 2014 الخاص بعملية وضع المحاربين داخل معسكرات طبقا لأحكام هذا الاتفاق. سيحدد التاريخ الفعلي لعملية وضع المحاربين داخل معسكرات ؛

• ترفع الحركات في غضون 30 يوما تاريخ التوقيع على الاتفاقية، إلى اللجنة التقنية للأمن، قائمة نهائية ومصدق عليها بمقاتليها والأسلحة التي بحوزتهم على أساس معايير محددة ضمن النمط العملياتي المؤرخ في 18 فبراير 2014 المحيّن.

ثانيا :إدماج المحاربين القدماء

سيتم تنصيب لجنة خاصة بالإدماج في غضون 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق

• تعمل لجنة الإدماج التي تضم ممثلين عن القوات المسلحة وقوى الأمن والتنسيقية والأرضية بالتعاون الوثيق مع لجنة متابعة هدا الاتفاق؛

• يحدد المرسوم تركيبة ومهام ونمط تسيير لجنة الإدماج التي يشرف عليها رئيس الجمهورية الذي سيعين على رأسها شخصية كفأة وتوافقية؛

• تضع لجنة الإدماج وتحدد خلال 90 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق و بالتنسيق مع المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني، مقاييس ونسب والترتيبات العملية لإدماج المحاربين في هيئات الدولة بما فيها القوات المسلحة و أجهزة الأمن مع مراعاة الرتب ؛

• تعرض على هذا الأساس الحركات قائمة بمحاربيها الراغبين في الإدماج. تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لإدماجهم في أجل أقصاه 06 أشهر اعتبارا من تاريخ التوقيع على الاتفاق وهذا تحت إشراف لجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن؛

• تقدم لجنة الإدماج بالتنسيق مع المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن اقتراحات بشأن ترتيبات منح الرتب وإعادة التصنيف. سيعاد إدماج أعضاء الحركات المنتمين سابقا إلى القوات المسلحة وقوى الأمن في رتبهم السابقة على الأقل. أما بشأن من لا تتوفر فيهم الشروط ومن لا يرغب في الإدماج فيمكنهم الاستفادة إما من منحة تقاعد ، منحة تقاعد نسبي أو منحة موجهة للمعطوبين أو أي تسوية أخرى تتوافق والحالات المطروحة؛

ثالثا :مسار نزع السلاح، التسريح أو إعادة الإدماج

تنصب بعد 60 يوما من توقيع الاتفاق لجنة مكلفة بنزع السلاح و التسريح أو إعادة الإدماج.

• تعمل لجنة نزع السلاح و التسريح أو إعادة الإدماج بالتعاون الوثيق مع لجنة متابعة هذا الاتفاق؛

• يحدد مرسوم تركيبة، مهام ونمط عمل هذه اللجنة الوطنية التي يشرف عليها رئيس الجمهورية والذي سيعين شخصية توافقية وكفئة على رأسها؛

- تضم اللجنة الوطنية من هيئة وطنية سياسية رفيعة المستوى ومن لجان فرعية تقنية تعمل كلها بالتوازي وبالتعاون فيما بينها إلى جانب توفرها على فروع عملياتية على مستوى المناطق؛
- تتشكل اللجان التقنية الفرعية من خبراء وممثلين عن أجهزة الأمن والقوات المسلحة ومن التنسيقية والأرضية والوزارات ذات الاختصاص وممثلي المجموعات السكانية؛
- تعتمد اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح والإدماج بعد 120 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وبالتعاون مع لجنة متابعة هذا الاتفاق برنامجا وطنيا شاملا لنزع السلاح و التسريح أو إعادة الإدماج متناسقا ومتجانسا مقبولا من الجميع بما في ذلك الجوانب الخاصة بحشد الموارد اللازمة لذلك؛
- تستفيد اللجنة الوطنية من الدعم التقني للمونيسما والشركاء الآخرين؛
- تتكفل الحكومة بدعم من الشركاء بنفقات تسيير الجنة الوطنية لنزع السلاح، التسريح أو إعادة الإدماج وفروعها المحلية؛
- ينفذ برنامج اللجنة الوطنية لنزع السلاح و التسريح أو إعادة الإدماج بدعم كل مؤسسات الدولة المالية وشركائها.

رابعا :إعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن

تقترح الآلية العملياتية للتنسيق من خلال اللجنة التقنية للأمن ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاق على لجنة الدفاع والأمن

الفرعية المنبثقة عن لجنة متابعة الاتفاق خطة ورزنامة مفصلة لإعادة انتشار الوات المسلحة وقوى الأمن المعاد تشكيلها في شمال مالي.

- يرتكز هذا المخطط ورزنامة إعادة الانتشار على خطة تنفيذ الترتيبات الأمنية في شمال مالي التي من شأنها مراعاة البيئة والتهديدات والحاجيات الأمنية؛
- تزود الوحدات الجديدة المنتشرة كليا بعتاد يكون على حساب الدولة المالية؛
- يرتكز إعادة انتشار القوات المسلحة و أجهزة المن على متطلبات حماية السكان والأمن الداخلي والدفاع عن سلامة التراب الوطني وتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب؛

خامسا :إصلاح قطاع الدفاع والأمن

- سيعاد النظر في المرسوم المتضمن استحداث المجلس الوطني لإصلاح قطاع ألمن في غضون 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق بغية رفع تمثيل الحركات الموقعة على الاتفاق ومختلف الجماعات والاتفاق على الإصلاحات وخطة التنفيذ؛
- يجري المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن تقييما مفصلا للمنظومة الدفاعية والأمنية بدعم من الشركاء واستشارة السكان قصد تحديد المحاور الأساسية لإصلاح القطاع؛

• يحدد المجلس الوطني علاوة على ذلك مسؤوليات ومهام مختلف الفاعلين في قطاع المن آخذا بعين الحسبان الفضاءات الجغرافية (مدن، قرى،أحراج، مساحات صحراوية، طرق، نقاط المرور الإجبارية والفضاءات الحدودية) تماشيا مع الأهداف المسطرة (حماية السكان، عدالة، حبس وتنفيذ العقوبات القضائية، مواجهة الكوارث الطبيعية، هجمات، جمع القرائن، تحقيقيات، الدفاع عن التراث الوطني، مراقبة الحدود، الاستعلامات، إدارة المؤسسات الأمنية ومراقبتها...)؛

• تسهر اللجنة الوطنية على تغزيز الرقابة على القوات المسلحة سواء على المستوى المحلي أو الوطني وتشجيع احترام دولة القانون؛

• استحداث الشرطة الإقليمية

• يعتمد بعد 12 شهر من تاريخ توقيع الاتفاق قانونا يحدد الصلاحيات الموكلة للهيئة الجديدة للشرطة الاقليمية. يوضح هذا القانون علاقات الشرطة الإقليمية مع بقية هياكل الأمن إلى جانب تركيبتها وترتيبات التوظيف والإلتحاق بها والتموين وكيفيات القيادة والمراقبة.

• تنصيب اللجان الأمنية الاستشارية المحلية

• تستحدث في غضون 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق لجان أمن استشارية محلية على الصعيد الإقليمي في البداية ثم على المستوى البلدي (لجنة الأمن الاستشارية المحلية على مستوى عاصمة الإقليم وأخرى على مستوى البلدية)؛

• تُشرك اللجان الاستشارية المحلية للأمن الفاعلين في مجال الأمن والعدالة على المستوى المحلي بما فيهم ممثلي الشرطة الإقليمية والجماعات والسلطات التقليدية والزعامات الدينية والعرقية وممثلي المجتمع المدني وجمعيات النساء والأسباب. تدلي اللجان الاستشارية المحلية للأمن برأيها وتقدم توصيات للسلطات التنفيذية المحلية والأطراف الفاعلة في مجال الأمن وتساهم في تبادل المعلومات وتقاسمها بهدف توعية السكان والتكفل باهتماماتهم وانشغالاتهم.

• تجتمع اللجان الاستشارية المحلية للأمن مرة على الأقل شهريا لتقييم الوضع ألمني وتقديم التوصيات في هذا الشأن.

الملحق الثالث :أنشطة ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواجب إنجازها في إقليم شم ال مالي على المدى القصير والمتوسط والبعيد

أولا :إجراءات انتقالية

طبقا للأحكام المنصوص عليها في الباب الرابع من الاتفاق الخاص بالمرحلة الانتقالية يجب إنجاز الأنشطة والمشاريع المحددة من قبل الأطراف المعنية بالأمر على وجه الاستعجال وحسب الأولويات لصالح السكان المتضررين من الوضع ألمني السائد في شمال مالي.

- التربية والتكوين
- تنظيم الدخول المدرسي 2014–2015 ليشمل جميع جهات غاو، تومبوكتو وكيدال؛
- تحسين الأوضاع السائدة على مستوى جميع مدارس الإقليم؛
- تعزيز الطابع الوظيفي للمطاعم المدرسية على مستوى 314 مؤسسة تعليمية بداية من الدخول المدرسي عن طريق تزويدها بالمواد الغذائية والتجهيزات المناسبة لذلك؛
- تعزيز الطابع الوظيفي للمؤسسات المدرسية من خلال:
- إعادة تأهيل المدارس التي لحقت بها أضرار؛
- تزويد هذه المدارس بالعتاد المدرسي بما في ذلك أجهزة التدفئة والأدوات المدرسية؛
- عودة المعلمين الفعلي والسريع إلى أقاليم غاو، تومبوكتو وكيدال الذين سبق لهم أن وظفوا في أماكن أخرى وذلك عن طريق توفير المحفزات اللازمة لذلك؛
- توجيه التلاميذ الناجحين في شهادة التعليم الأساسي إلى أكاديميات كل من تومبوكتو وغاو؛
- توظيف أساتذة متعاقدين طيلة هذه العملية؛
- بناء فضاءات للتكوين المؤقت وتجهيزها؛
- ضمان تسجيل التلاميذ الناجحين في شهادة البكالوريا والتكفل بهم على مستوى كليات التعليم؛
- تجنيد الجماعات السكانية وإلزامها بدعم عودة الفتيان والفتيات على وجه الخصوص، إلى المدارس في المناطق المتضررة؛
- بناء مركز للتكوين المهني ذي طابع رعوي زراعي بكيدال وتومبوكتو؛
- إعادة تأهيل مركز التكوين المهني من أجل ترقية الزراعة بمنطقة الساحل في غاو.
- الصحة
- تعزيز الطابع الوظيفي لمراحل التكوين الصحي (مراكز الصحة البلدية، مراكز الصحة المرجعية، مستشفيات إقليمية) عن طريق:
- التزويد بالعتاد التقني/ تجهيزات ومنتجات الصحة حسب مقتضيات ومستوى هذه المؤسسات الاستشفائية.
- إعادة تأهيل المؤسسات التكوينية في أقاليم غاو (3)، تومبوكتو (3) وكيدال (5) وتجهيزها؛
- تنظيم عودة الموظفين في المجال الصحي الاجتماعي الذين تم ترحيلهم إلى أماكن أخرى عن طريق إجراءات تحفيزية (علاوات، مساعدات مالية، بدل إقامة) وأخرى أمنية؛
- تشغيل وتوفير دورات تكوينية في المجال الصحي لفائدة أعوان الصحة لتعزيز الخدمات العلاجية وتحسين التغطية الصحية خلال العملية الجارية؛
- تنظيم أيام طبية للعلاج المتخصص (أمراض القلب، طب العيون، جراحة) داخل المستشفيات الإقليمية ينشطها أطباء يعملون داخل المستشفيات الوطنية؛

- تمكين السكان من التداوي في الهياكل الصحية عن طريق التكفل بنفقات العلاج للأشخاص المعوزين و للعائدين إلى أرض الوطن؛
- تعزيز الأنشطة الخاصة بالإستراتيجيات المتقدمة في مجال العلاج الوقائي عن طريق استعمال الفرق المتنقلة؛
- وضع أنظمة لاستكشاف الأمراض المرجعية وغير المرجعية والتكفل بحالات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المفرط؛
- ضمان المراقبة الوبائية في الأقاليم الثلاث ووضع نظام خاص بمواجهة الأوبئة؛
- الشروع في أعمال بناء وتجهيز ثلاثة مراكز للصحة الجوارية والضمان الاجتماعي في كل من كيدال، غاو وتمبوكتو.

3- الري

- إعادة تأهيل آبار المياه (عمليات الحفر، وآبار موجهة للرعي)
- حفر بئر في كيدال؛
- حفر بئر في غاو؛
- إنجاز بئر- صهريج بتومبوكتو؛

4.إنعاش الاقتصادي المحلي

تقديم الدعم لاستئناف الإنتاج الزراعي وتربية المواشي وإحيائهما من خلال:

- بعث النشاط الفلاحي العئلي والجماعي؛
- توزيع الأسمدة المستعملة في الزراعة؛
- تنظيم حملات لتلقيح الماشية؛
- تصليح المضخات داخل المساحات الفلاحية المهيئة؛
- استحداث نشاطات تعود بالفائدة على النسوة والشباب في المجالات الزراعية وتربية المواشي والتجارة الصغيرة والصيد النهري والصناعات التقليدية.

طرق الإنجاز

- تتعهد الحكومة بتنفيذ النشاطات والمشاريع سالفة الذكر المحددة بشفافية بالتشاور مع شركائها الملتزمين بمسار الجزائر وبمشاركة الجماعات السكانية المعنية بالأمر؛
- تتعهد الحكومة بحشد الموارد المالية وتوفير الأطر البشرية الضرورية لإنجاز هذه الأنشطة والمشاريع من خلال اللجوء إلى قدرات التمويل التي يمنحها الشركاء الفنيون؛

- سوف تعتني اللجنة الفرعية " قضايا التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية" المنبثقة عن لجنة المتابعة بمسايرة وتقييم هذه النشاطات والمشاريع بصفة دورية. ستتشكل اللجنة المتساوية الأعضاء من ممثلين عن الأطراف والوساطة بواقع ممثل عن كل طرف. تستعين هذه اللجنة بمهارات كل شخص يعود عليها بالفائدة خلال اداء مهامها. تعقد اجتماعاتها التقويمية بمبادرة من الوساطة عند الاقتضاء؛
- يؤول الى المجموعة الدولية واجب المشاركة و بقوة في إنجاز الأنشطة والمشاريع الواردة في الملحق؛
- تتعهد الحكومة بإيلاء عناية خاصة وضمان حماية وإعادة تأهيل وترقية الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة منهم الأطفال العائلين لأهلهم والأيتام والأرامل والنساء ربات العائلات والشباب الجانح وذوي الاحتياجات الخاصة الخ.
- سيتم إنجاز هذه النشاطات والمشاريع قدر الإمكان في سياق كفيل بضمان علاقات حيوية بين الأنشطة ذات العلاقة بتلبية الحاجيات الإنسانية المستعجلة والكفيلة أيضا بالإنعاش الاقتصادي على المدى البعيد، والنمو المستدام، وتقليص حدة الفقر وإنجاز أهداف الألفية للتنمية؛
- تمتنع الأطراف عن أي نشاط أو مبادرة من شأنهما الإخلال بإنجاز هذه النشاطات والمشاريع وعرقلتها؛
- تلتزم الأطراف بضمان التنقل الحر وحماية أعوان الدولة وموظفي الهيئات الإنسانية ومقدمي الخدمات.

ثانيا :الإجراءات على المديَيْن المتوسط والبعيد

في إطار الإستراتيجية الخاصة بالتنمية المدرجة في الباب الرابع من الاتفاق والمتعلق بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأقاليم الشمال سيتم إنجاز مخططات تمتد على سنوات عدة لصالح منطقة التنمية لأقاليم شمال مالي وتتضمن على وجه الخصوص الأنشطة والمشاريع التالية:

في باب التنمية الريفية ، ألأمن الغذائي والبيئة، سيشرع في ما يلي:

- تقديم الدعم لمنتجي البذور والأسمدة وانواع ألمخصبات الأخرى؛
- تقديم الدعم للمصالح التقنية من أجل إعادة تشكيل الموارد الوراثية النباتية منها والحيوانية؛
- تعزيز الصحة الحيوانية من خلال إعادة تاهيل الهياكل البيطرية الإقليمية والمحلية؛
- تحسين التغطية الصحية للمواشي في كل منطقة؛
- وضع تحت تصرف المصالح المعنية بالأمر كل العتاد والإمدادات والتجهيزات الفنية وتشجيع عودة موظفي التاطير الفني؛
- ترقية الأحواض الصغيرة لتربية ألأسماك وتطوير قِفَف الصيد العائمة وزرع الأسماك في المستنقعات الصغيرة؛
- ضمان التوزيع الأغذية على السكان الذين يعيشون حالة اللأمن غذائي؛

- تعزيز فعالية النظام الوطن للأمن الغذائي؛
- تدعيم جهاز الإنذار المبكر لمواجهة الأزمات والأوضاع الاستعجالية الأخرى؛
- تدعيم طاقات مخزون الأمن الوطني ومطامير حفظ الحبوب التابعة للبلديات؛
- تموين السكان الأكثر هشاشة بالمواد الغذائية؛
- رفع درجة سيولة المبادلات بين سكان المناطق التي تعرف عجزا في إنتاج الحبوب وسكاهن المناطق التي لها فائض في هذا المنتج؛
- تقديم الدعم لإنتاج وتسويق الماشية المحلية؛
- مكافحة ظاهرة ترمُّل نهر النيجر وذراعيه، والبحيرات الرئيسية والمستنقعات ومجاري التزويد بالمياه؛
- الشروع في عملية التشجير لحماية ضفاف الأودية وتلبية الحاجيات من حيث خشب التدفئة والخدمات؛
- حماية عالم الحيوان بغية تطوير السياحة الايكولوجية؛
- دعم مكافحة الجراد؛
- تقديم المساعدة في مجال البحث على الصعيد الفلاحي الرعوي.

في باب إنعاش الاقتصاد المحلي، سيشرع فيما يلي:

- إعادة الإدماج الاقتصادي بالنسبة للشباب والنساء وتنظيمهم داخل إطار المبادرات الخاصة والمشتركة؛
- ترقية الأنشطة المربحة لصالح الشباب والنساء المنضويين في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (جمعيات او تجمعات مصالح اقتصادية، تعاونيات)؛
- تقديم الدعم لاستحداث مؤسسات مصغرة داخل الجماعات لإنعاش الاقتصاد المحلي وتطوير فرص التوظيف؛
- تعزيز قدرات ومهارات الشباب والنساء ومشاركتهم الفعالة في المسار التنموي بالتناسق مع الحاجيات الحقيقية للاقتصاد المحلي؛
- تقديم الدعم للتعاونيات والمؤسسات المولدة لمناصب الشغل من خلال مساعدات مالية وغير مالية مناسبة لحاجياتها؛
- توفير التكوين والدعم للتسيير الموجه أساسا إلى قدرات المقاولين الذاتيين واصحاب الأنشطة المربحة؛
- تنظيم أفضل للحرفيين؛
- استحداث قرى للصناعة التقليدية في أقاليم شمال مالي؛
- الحصول على القروض ووسائل الإنتاج؛
- إنشاء فضاءات تبادل ومعارض في آفاق الاندماج الشبه إقليمي؛
- وضع برنامج لدعم المقاولتية لفائدة النساء والشباب الحاصلين على الشهادات وتسطير برامج لتكوين وإدماج الشباب غير المتمدرس؛
- تحسين إنتاجية وتنافسية الحرفيين ومؤسسات الصناعة الحرفية عن طريق التكوين المهني؛

- إقامة أنشطة مربحة؛
- الحصول على أسمدة وشتى أنواع المخصبات واستحداث شبكات للتسويق؛
- تطوير النشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع الثقافة مثل السياحة الثقافية ، التظاهرات والمنتجات الفنية والثقافية؛
- تطوير الخدمات المالية المصغرة؛
- تطوير الصناعات الاستخراجية (البحث، الاستكشاف والاستغلال) في أقاليم الشمال.

في باب تطوير المنشآت القاعدية المهيكلة سيشرع فيما يلي:

- إنجاز محاور طرقية
- ربط كيدال– غاو – تومبوكتو بالطريق العابر للصحراء؛
- ربط غاو – بورام –تاوسة
- ربط بورارن – كيدال؛
- ربط كيدال بتيمياوين (الحدود الجزائرية)؛
- أنفيس–تيساليت – برج باجي مختار
- كيدال– ميناكا؛
- أسونجو–ميناكا–أندرمبوكان– حدود النيجر؛
- قوما كورا– تومبوكتو؛
- دوانتزا– تومبوكتو؛
- دوانتزا– غاو (إعادة تأهيل)
- قوسي – قوما– رهاروس؛
- مسلك بوري– كرينتسي– آكا؛
- مسلك كونية– ديافارابي– ديا– تيننكو– يووارو؛
- مسلك إينديليمان– حدود النيجر؛
- مسلك أسونجو– تسيت– حدود بوركينا فاسو؛
- ليري– فسالة.
- إنجاز مطارات كيدال، تيساليت، تاودني، ميناكا، غاو (إعادة تأهيل) وغوندام؛
- إنجاز مولدات تعمل بالطاقة الشمسية والديزل في تومبوكتو، قوندام، دير، نيافونكي، غاو، ميناكا، كيدال، تيساليت، قورما رهاروس، أسونجو،، تين إساكو، أبيبرة، بورام،، دوانتزا، تنيكو، يوارو،ليري.
- ربط أقاليم الشمال الثلاثة بالمشروع الإقليمي المهيكل لأنبوب الغاز العابر للصحراء؛
- بناء أرصفة في المحطات النهرية في كل من بامبا، دير ويوارو

في باب تحسين الحصول على على الخدمات الاجتماعية القاعدية، سيشرع فيما يلي:

- مواصلة عمليات إعادة تأهيل المؤسسات المتضررة وبناء مراكز صحية جماعية جديدة وتجهيزها؛
- بناء مستشفى إقليمي في كيدال وميناكا؛
- تعزيز إمكانيات إدماج طلبة الشمال في برامج منح الدراسات التي تدخل قي إطار التعاون؛
- دعم توفير العلاج الوقائي والاستشفائي إلى السكان الرحل من خلال نشر فرق متنقلة متعددة الاختصاصات؛
- تنفيذ الإستراتيجيات المتطورة للصحة وإستراتيجية العلاج الأساسي داخل الجماعة؛
- تشييد مدارس جديدة طبقا للخريطة المدرسية في مناطق تمبوكتو، غاو وكيدال؛
- تقديم الدغم اللازم للمطاعم المدرسية؛
- تزويد المدارس بالأساتذة والمعلمين كما وكيفا؛
- تزويد التلاميذ بالمعدات والكتب المدرسية والمعلمين بالعتاد التعليمي؛
- إطلاق برانامج تحسيسية واسعة لتشجيع إبقاء الأطفال وخاصة منهم الفتيات في المدارس؛
- تطوير أقطاب جامعية في أقاليم الشمالية مع إحداث كليات متخصصة تتناسب واحتياجات كل منطقة من المناطق؛
- التعجيل بملية لامركزية التعليم العالي من خلال إنجاز مؤسسات التعليم العالي في أقاليم الشمال؛
- إعادة تأهيل مراكز التكوين ومصالح التوظيف اللامركزية في أقاليم كيدال، غاو وتومبوكتو؛
- استحداث ثانوية تقنية عمومية في كل إقليم؛
- بناء مركز تكوين مهني في أقاليم الشمال؛
- تزويد الأهالي المتضررين بالمياه الصالحة للشرب؛
- تعزيز شبكة المياه في مدينة غاو؛
- إنجاز جسر عين السري–عين تباز – كيدال؛

في مجال الثقافة سيشرع في:

- إعادة تأهيل ودعم المصالح الإقليمية وشبه الإقليمية للثقافة وكذا البعثات الثقافية قس تومبوكتو، غاو والسوق؛
- ترقية نشاطات البحث المتعدد الاختصاص حول قضايا الثقافة، التراث والصناعة الثقافية؛
- تعزيز الحوار فيما بين الثقافات عن طريق إعادة بعث التظاهرات الثقافية في مناطق الشمال من خلال الأيام الثقافية، الأسابيع الوطنية الحفلات الفنية والثقافية والمهرجانات التي تقام كل سنتين.

قائمـــة المـــراجع

قائمة المراجع والمصادر:

اولا:المصادر:

-المواثيق الدولية

1-ميثاق الامم المتحدة لعام 1945 وقع عليه بتاريخ 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو و دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945.

2-ميثاق جامعة الدول العربية لعام 1945.

3-ميثاق الاتحاد الافريقي لعام

ثانيا:المراجع:

-الكتب والموسوعات:

1- أحمد محمد رفعت، القانون الدولي العام، دون بلد دار نشر، دون بلد نشر، 1999.

2- إسماعيل أحمد سمو،العلاقات بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية،دار مجلة للنشر و التوزيع،الأردن،2009.

3- بشنة أحمد، العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع الجزائر، 2000.

4- بن القبي صالح،الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات اخرى ، Editions Aasep،دون بلد نشر.2002

5- بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإرترية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، لبنان، 2004.

6- بيرن ازدي،مدخل إلى السياسة الخارجية الإيرانية،دار النصر للطباعة الإسلامية بدون بلد نشر،2002.

7- الحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة 1992-1997، دار الراية للنشر و التوزيع،الأردن،2011.

8- روبيرت دريفس، رهينة بيد الخميني، New Benjarnin Franklin hause publishing company ink، نيويورك،1981.

9- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، 2007.

10- عباس رشيد، إداراة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام والترجمة والنشر، مصر،1990.

11- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الناشر منشأة المعارف، مصر، 1995.

12- عمر سعد الله ،القانون الدولي للحدود، الاسس و التطبيقات ، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003.

13- عمر سعد الله، الحدود الدولية (النظرية والتطبيق)، دار هومة، الجزائر، 2007.

14- عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

15- عمر سعد الله، المطول في القانون الدولي للحدود، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

16- العوري هالة،إيران بين عدالت خانة و ولاية الفقيه،رياض الرئيس للكتب و النشر لبنان،2010.

17- فؤاد مطر، الخميني...وصدام،القرار الصعب و الخيار الأصعب، الدار العربية للعلوم ودار الناشر العربي الدولي، بيروت،2007.

18- القرني بهجت،السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الحدث،دون بلد نشر،دون سنة نشر.

19- كرستوفر مور، عملية الوساطة، إستراتيجيات عملية لحل النزاع، الأهلية للنشر، الأردن، 2007.

20- محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

21- محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، الجزء الاول، طبعة القانون الدولي العام، بدون تاريخ نشر.

22- محمد مجذوب، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر.

23- مخول موسى، الحروب و الأزمات الإقليمية في القرن 20، بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، لبنان، 2009.

24- الموسوعة السياسية، المجلد السابع، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت لبنان، 1994.

25- ناصيف يوسف حتي، نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان،1985.

26- نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية-الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001.

ثانيا: الرسائل العلمية

1- إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.

2- إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية جامعة الجزائر، 2012/2011.

3- بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2010-2011.

4- بوسكين سليم ، تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2014/2010، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014.

5- بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوض الأردن والرافدين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2005.

6- تموش نسرين ونصب عتيقة،النظام السياسي الإيراني،مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية،تخصص سياسة مقارنة،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2007-2008.

7- خوري حنان، مروني سارة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتجية وأمنية، جامعة جيجل، 2015/2014.

8- ذيب محمد، التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشلف، 2010/2009.

9-زناشي حسين، المقاربة الجزائرية اتجاه الأزوادية في مالي: الثابت والمتغير مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل 2015/2014.

10- سوم عائشة وكريكط مسعودة،منظمة حلف الشمال الأطلسي بين المهام العسكرية و الأغراض الإنسانية-دراسة حالة ليبيا-،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم

السياسية،تخصص تعاون دولي،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2014-2015.

11- شقيري لبنة، انتشار الأسلحة الحقيقية ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي، ليبيا نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسة، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015/2014.

12- عارف عبد القادر سعيد، سياسة اليمن الخارجية اتجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، مصر، 2004.

13- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة باتنة، 2011/2010.

14- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.

15- عميور ريمة و بوكرش نبيلة، السياسة الإيرانية في الخليج(1988-1997)،العودة إلى القوة الإقليمية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص دراسات استيراتيجية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2014-2015.

16- غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، ودراسات أمنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، 2015/2014.

17- قارة ليلي ،الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963 الى 2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دبلوماسية ،جامعة الجزائر ،2011.

18- لحلوح بلقاسم ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة البليدة، 2004.

19- لعزيز ياسين والزايدي توريرت ، بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، ورقلة، 2014-2015.

20-لهراوة سعاد، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، 2014-2015.

21- مشيد أمير ، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المحددات والأدوات والأبعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015/2014.

منيرة فيصل عبد الله السلطان،الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية،حقوق،جامعة الشرق الأوسط ،2012

ثالثا: المجلات والمقالات

1- أحمد حسن دحلي: ارتيريا أطول حروب القارة السوداء، مجلة الجيل، مارس 1990.

2- تسعيديت مسيح الدين، النزاع الممتد في مالي، من كيدال 1963 إلى اتفاق وأغادوغو 2013، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الأول، الجزائر، جوان، 2014.

3- خالد حنيفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسة والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، سبتمبر 2014.

4- خالد عبد العظيم، الحوار المالي التداعيات الإقليمية لإنفصال الأزواد في مالي، السياسة الدولية، العدد 189، مصر جويلية 2012.

5- زياد عقل، عشرة الانتفاضة "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهرية الليبية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011.

6- سيدي مختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، أفريل-جوان 2013.

7- صالح إبراهيم، إيجاد حل للأزمة الليبية خطورة أساسية لمجابهة الإرهاب، دراسات وأبحاث، مجلة العربي، العدد 9795، 2015/01/12.

8- صايح مصطفى، الجزائر والأمن الإقليمي، التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2014.

9- عبد الكريم إسماعيل، "التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي في الوطن العربي"، دفاتر السياسة و القانون، العدد12، الجزائر،2015.

10- قسم الدراسات و الأبحاث **الأكاديمية** ،السياسة الخارجية، كلية القانون و السياسة الأكاديمية العربية المفتوحة،2007 .

11- كلاع شريفة ، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الخامس، فيفري 2014 .

12- مبروك غضبان، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعية، دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جامعة باتنة الجزائر، جوان 2014.

13- مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، معهد الدراسات السياسة الدولية، العدد1، حزيران،2003.

14- مجموعة الأزمات، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط، العدد 170، 6 ماي 2011.

15- مجموعة الخبراء المغاربيين، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6، سبتمر 2011.

16- محمد عبد الحليم أميرة ، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي، وربيع الثورات العربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 38، مصر، 2013.

رابعا:الملتقيات:

1- بن سلطان عمار، نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائـر الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر، دار هومة 2004.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Bruno Pommier , *Le Recours a La force pour protéger Les Civils et l'action hmmniaire : Le Cas libyen ET Au-Dela*,Revue international de la croix rouge,Vouloume 93, paris, 2011.

2- Carol Bell, Conversation of crisis, Astrudy in piplomatic, Management. londone, oxford university, press, 1971.

3- Mackey, Sandra, The Iranians, persia, Islam and the soul of a nation. .newyork, putton, 1996.

4-Pedro Perez and Saone Garau,Nato's Criteria For Intervention In Crisis Response Operations :Legitimacy And Legality.Royel Danish Deiense College Publishing House,Denemark,2013.

5-Robert Edmond, vers la réintégration es Touaregs au mali, le monde diplomatique, septembre, 1996.

6- sch wantz,jonathan B ;Dealing with a'rouge statè, the Libya precedet, Ehe American Journal if international law – vol 101.2007.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1- الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران
http://www.djazairess.com/aps/256070

2- مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل Scjurifoli.blogspot.co

3- أزمة رهائن السفارة الأمريكية بطهران http/qraniach.blogspot.com

4- قضية رهائن السفارة الأمريكية http://Alhashmibilal.blozspot.com/

5- أسباب الصراع في احتجاز الرهائن http:/mentouri.ibda3.org/t8253.tapic

6- إفريقيا في عالم متغير...وجهات نظر إستراتيجية
www.shamela.ws/brawse.php

7- عملية مخلب النسر www.arabic.militry.com

8- أبرز عمليات الأمريكية لتحرير الرهائن في التاريخ www.sasapast.com

9- وساطة ناجحة في "قضية الرهائن الأمريكيين" http://www.bablweb.net/ar

10- الدبلوماسية الجزائرية في قضية الرهائن في طهران:
http://www.ennaharantine.com

11- محمد جواد ظريف ...الدبلوماسي الذي تربى على طاولة المفاوضات:
www.masralarabia.com

12- وارن كريستوفر، من الموقع: ar.uniopedia.org/i.

13- صفات الدبلوماسي الناجح: boord.ae.ikariam.gameforge.com

14- سعيد الصباغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران www.kotasarabia.com

15- الرابط: www.statimes.com .

16- أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة

http://www.sis-gov.eg/ s-gov.eg/ Newvr/34

17- الرابط: https://arwikipedia.org

18- التدخل العسكري للأمم المتحدة لحل النزاع في ليبياwww.Stavines.com/ faspx

19- تدخل الناتو العسكري في ليبيا: www.ahewar. Or

20- محمد الحرماوي، مسؤولية الحماية، مجلة السياسة والعلاقات الدولية، العدد 4198 .www.ahewar/ ovg

21- تقرير دولي يوثق حدود إنتهاكات في ليبيا www.un. Org/ arabic.

30- لجنة حقوقية ليبية www. Constantipe.aps.dz

31- HUMAN RIGHTS WATCH WWW.HRW.ORG/AR/MIDDLE

32- WWW.LIBYAN MISSION.ASSOCIATED PRESS

33- دور الجزائر في حل الأزمة الليبية hTTP//WWW.DJAZAIRESS.COM/3902

34- الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية http://Fibladi.dz

35- الدبلوماسية الجزائرية أمام امتحان الأزمة الليبية www.echoroukonline.com

36- الحوار في الجزائر بخصوص الأزمة الليبية www.el.akhbar.com

37- الجولة الأولى من الحوار الليبي في الجزائر www.radioalgenie.dz

File://s:/users/user/pownloads/btm -38

39- خطوة تاريخية في اتجاه اقرار السلم والاستقرار في ليبيا
www.alNAGHRIBDODOYN.NOD

40- جمعة حمد الله، جهود مصر لحل الأزمة الليبية www.masress,com

41- آية الواجب www.elwadennews.com

42- إفريقيا في عالم متغير...وجهات نظر إستراتيجية
www.shamela.ws/brawse.php

43- عزو محمد عبد القادر ناجي، "عدم الإستقرار السياسي في القرن الإفريقي (الجزء الأول)، الحوار المتمدن، العدد 2378
www.alhawar.org/debat/show.art.asp?aid144415

44-أشرف شتوي، صراع الحدود في إفريقيا، جريدة الشعب الجديد
www.ehshaab.org/news/136407

45- عبد الحليم بن مشري، المفاوضات الدولية وتسوية النزاعات، مركز جيل للبحث العلمي، 2014 http://jilrc.com/

46- عمر يحيى أحمد، الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، "نموذج الصراع الإثيوبي الإريتري"، الحوار المتمدن
www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=480394

47- الصراع في القرن الإفريقي، www.maquatel.com/open
share/behoth/sia- siae/karn.afric/indesc.htm

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144415 -48

49- نجلاء محمد مرغي، إفريقيا في عالم متغير...وجهات نظر إستراتيجية الصراع في حوض النيل والقرن الإفريقي وأثره على أمن المنطقة العربية

www.shamela.ws/brause.php/book.154/page.4429

50- Richard Cornwel : Conflict in the horn, institute for security, www.iss.co.2astudies.

51- عبير الفقي، أثر المحددات الداخلية على العلاقات الإثيوبية الإريترية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية

www.maspolitiques.com/mas/indesc.php?option=com.content&view=article&id

52- ابراهيم ادريس، الغرب يرفض الموقف الاثيوبي من قضية الترسيم

www. ADAL. Com.

53- عمر يحيى أحمد، الصراع الإثيوبي الإريتري، موقع عمر يحي للعلوم السياسية والدراسات

54- Webcache.googleusercontent.com/search ?q=cache :http//omers .d.blogsport.com

55- عمر يحيى أحمد، الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، نموذج الصراع الإثيوبي الإرتيري، الحوار المتمدن m.hewar.org/sa.asp ?aid=480394&u=&i=o&q

56- الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي، نموذج الصراع الإثيوبي الاريتري

www.forsomalia.com/indesc.php/news/571

57- عبير الفقي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية

www.naspolitiques.com/nas/indesc/php?option:com

Lyon, Terrence, avoiding conflict in the Horn of Africa-us policy -58
York :council on foreign Relations, Ethiopia and Eritrea, new Towards
CSR No 21 and 12 December 2006

https://www.ciaonet.org/attachments/2001/uploads

Eritrean KIA, Eritrea reveals human cost of war BBC 20/06/2001 -59
news.**bbc**.co.uk/2/hi/africa/1398446.stm

60- هل ينجح اتفاق الجزائر في إذابة الصراع الإريتري الإثيوبي؟
www.albayane.ae/one-wordl/2001-1-5-1-1159385

61- الحرب الإثيوبية الإرتيرية www.marefa.org/indesc.php

62- المكانة التي تحتلها الجزائر على الساحة الدولية
http://elhiwardz.com/national/41245

50- بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، إعداد قسم خدمات شبكة الأنترنت بالأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلان، جميع الحقوق محفوظة، الأمم المتحدة
www.un.org/cr/peacekeeping/missions/unnee/ background.html

51- مسار النزاع الحدودي بين اريتريا وأثيوبيا
www.fljazeera.net/news/internationnal

52- العلاقات الإثيوبية الإريترية ...بين الشد والجذب
www.facebook.com/permalink.php

53- العلاقات الإثيوبية الإريترية...بين الشد والجذب
www.adowulis.net/entry.php

54- محمد عاشور، النـزاع الإثيوبـــي- الإريتري، مركز الحضارات للدراسات السياسية، ص ص 1/50- 2/50 www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=12974

55- بوحنية قوي، الإستراتجية الجزائرية، اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص ص 03-04 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201263104292089 04.html

56- قبطي مصطفى، إمارة أزواد السلفية الإرهابية...إلى أين ...؟ http://albadee.net/news/4491

57- بومدين عربي، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية http://www.alhiwar.orgK

58- دخوش محمد، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي: http://alraaed.com/are/sujet.opinions/31020

59- سيد أحمد ولد أحمد سالم، أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012،ص ص 2-3 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212208442465 7833.html

60- حركة تحرير أزواد، استرجاع قرار مغيب، ص 03 http://www.aljazeera.net/news/reportsandintervews/2012/03/24

61- أنصار الدين http://ar.wikipedia.org/wiki

62- عبد الجليل زيد المرهون، الإنقلاب العسكري في مالي، العدد 4088 www.elaph.com

63- الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المغرب، ص 66 www.caus.org.lb/PDF/.../mustaqbal_422_alhafaz_alnwiny.pdf

64- أمحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات Berkouk-mhand.yolosite.com/.../berkout%20%sahel%5B1%5D.doc

65- الحاج ولد إبراهيم، أزمة مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، الجزيرة للدراسات فيفري 2012، ص ص 3-4 http://studies.aljazeera.net/ar/reports

66- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي www.ahainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-arab-40491fdof9ad

67- سيكوبا ساماكية، الإنقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة (محمد بابا ولد أشفع)، مركز الجزيرة للدراسات، 05 أفريل 2012، الدوحة، ص 60 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514015220679.html

68- بوحنية قوي، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 نوفمبر 2014، ص 05 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

69- ع.صلاح الدين، ماذا يحدث قرب حدود الجزائر؟ www.akhbarelyoum.z/ar/indesc.php

70- شريف أحمد شفيق، مالي من نعيم الإستقرار إلى جحيم الإنقلابات، مجلة الأهرام، عدد 45771 (السبت 21 مارس 2012)
http://www.ahram.org/world/news/140384.spx

71- بنجامين نيكلز، مالي والتداعيات الإقليمية
Carnegieenawnent.org/sada/ ?fa=52019&lang=ar

72- بوخرص أنوار، الجزائر والصراع في مالي
www.Carnegieenocament.org

73- فريدوم سي أونوها، جرالد أي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، الجزء الأول مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 07
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.html

74- شعبان مبروك شريف، أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي، مركز الأهرام لدراسة السياسة الإستراتجية، مصر 2013
http :www.ar.qawin.net/indesc.php.option=com.contentstask–viewid=

75- حمزة بحيري، تمنراست باريس الحارقة للأفارقة، والسوادين، يتحولون إلى رهائن لدى بارونات، جريدة النهار 2008/03/15
www.ennahaar.online.com/ar/specialpagesreportages6203

76- قرار مجلس الأمن 2071 (2012)
www.un.org/arabic/doocs/viewdoec.asp?docnumber.s/res/2084(2012).

77- قرار مجلس الأمن 2085 (2012)
www.un.org/arabic/doocs/viewdoec.asp?docnumber.s/res/2084(201
.(2)

78- خ. مليكة، الجزائر تنجح في إرساء صوت الحكمة بين الحركات المالية،
www.el-massa.com/dz/component/k2/2455

79- الجزائر تغلق حدودها مع مالي، وتجمد تعاونها العسكري، جريدة الشروق،
2012/03/23، ص 93 www.echoroukonline.com

80- .ب، مصالح الأمن الجزائرية تضع إقليم أزواد تحت المجهر، جريدة الخبر، العدد
6837، يوم 16 سبتمبر 2012 ص 05 http://www.elkhabar.com

81- علاني أعلية، مستقبل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنطقة الساحل، ص 02
-03، www.alarabya.net/ar/arabic.studies/2012/12/11

82- تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي
www.aljazeera.net/news/arabic/2009/08/09

83- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا http://ar.wikipedia.org

84- علام سمير، ساركوزي الجزائر قوة إقليمية ولديها مفاتيح جميع معطيات المشكل
.http://www.tesa-algerie.com/ar/diphamacy/article6213

85- مرابطي أمال، الدبلوماسية الجزائرية، نجحت في تسوية نزاعات معقدة بإفريقيا،
.www.djazairess.com/echaab/53776

86- قدادة عاطف، مجلس الأمن الإفريقي يدعو لوساطة بين باماكو والأزواد
www.elkhabar.com/ar/indesc.phpnew=284270

87- رويبح عبد الأمير، مالي انشطار قسري وانقلاب فاشل
www.onnabaa.org/nbanews

88- منعم سليمان، ليس أمام جمهورية مالي سوى متابعة مسيرتها الديموقراطية
.www.sudares.com/sudneseonline=15389

89- م.ل، الحوار ورفض الحل العسكري، مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي:
www.elbilad.net/arcchives/59744

90- الوساطة الدولية تدعو إلى توقيع اتفاق السلام في مالي،
. http://arabic.rt.com/news/780503

91- الحوار المالي الشامل، تسلسل الأحداث
http://www.aps.dz/ar/algerie/15989

92- الحوار المالي الشامل: لعمامرة يدعو إلى اغتنام فرصة مفاوضات الجزائر للتوصل إلى السلام www.aps.dz/ar/algerie/9790

93- الجزائر: جولة ثالثة من مفاوضات السلام شمال مالي
.www.alarabiya.net/ar/marthe-africa/algeria

94- ياسين، ب، الرئيس المالي يشيد بحنكة بوتفليقة في حل القضية
www.alseyassi.dz.com/ara/sejut.php?id=34650

95- الحوار المالي الشامل في مراحله الأخيرة، الجولة الثالثة من الحوار تنطلق بالجزائر بحضور كل الأطراف
.www.ar.dknews.z.com/inesc.php/nation/actualite/25233

96- الحوار المالي الشامل، استئناف الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة المالية والجماعات السياسية والعسكريـة .www.aps.z/ar/algerie/9789

97- استئناف الحوار المالي الشامل بالجزائر

. www.djazairess.com//akhbrelyoum/122623

98- سعد الله الطيب، الجزائر تحتضن جولة جديدة من المفاوضات المالية، نوفمبر المقبل www.eldjazaironline.net/home/indesc.php?option=com

99- الحوار المالي الشامل، الجولة الثالثة من الحوار ينطلق بالجزائر بحضور كل الأطراف www.aps.se/ar/algerie/8784

100- يقين حسام الدين، حوار مالي في جولته الثالثة، البحث السلام المفقود، http://www.alaraby.co.uk/politics

101- توسيع دائرة التوافق بين الفرقاء الماليين في ختام الجولة الرابعة من المفاوضات الشاملة: www.radioalgerie.dz/news/ar/article.

102- مواجهات شمال مالي تخيّم على الجولة الخامسة من المفاوضات بالجزائر، . Almesryoon.com

103- مشروع اتفاق السلام في مالي...برلمان للشمال ودستور جديد، ونزع سلاح المتمردين http://almagharibia.tv .

104- لقاء تقييمي لفريق وساطة الحوار المالي الشامل تحضيرا للجولة الخامسة من المفاوضات الشاملة Radio algerie.dz/new/ar/article:

105- الأزمة في مالي: تجند من أجل اتفاق سلام شامل،

. www.aps.dz/ar/algerie/12551

106- مفاوضات جديدة بين فرقاء مالي برعاية الجزائر

www.alarebiya.net/ar/north-africa/algeria

107- خلاف ميلكة، الجولة الحاسمة في مسار الحوار المالي الشامل،
www.el-massa.com

108- نواري أنيس، باماكو تؤكد ثقتها في جهود الوساطة، وتبدي موافقتها على مسودة اتفاق السلام: الجزائر تخوض آخر عقبة لإنهاء الصراع المسلح في مالي:
www.annasranline.com/indesc.php

109- رحمة.ح/وأج، إنتصار دبلوماسي للجزائر بعد تحقيقها الصلح بين الأطراف المالية
Elmihwar.com/ar/index.php/modile/18608:

110- أطراف النزاع في مالي، توقع اتفاق مصالحة بالجزائر
Arabi 21.com/story/813754

111- اتفاق السلم والمصالحة الوطنية، المبرم بين الحكومة المالية والحركات السياسية المسلحة، الموقع عليه في 01 مارس 2015، Ani-mr/rq=node/2081

112- عبد الله مولود، الفشل يخيم على الجولة السادسة لمفاوضات السلام بين حكومة باماكو وحركات أزواد، القدس العربي www.alquds.co.uk/?p/325208.

113- بوروينة فتيحة، الجزائر تخرج من امتحان مالي بنجاح دون المساس بوحدتها الترابية متاح على الموقع: www.alrigdh.com/1048774

114- أطراف النزاع المالي يلتزمون بوقف العنف ومواصلة التفاوض،
www.elkabar.com/press/article/7987

115- وسط إشادة قوية بدور الجزائر...ترحيب دولي بتوقيع أطراف النزاع في مالي على اتفاق السلم والمصالحة www.elitihadonline.com/watani/54830l

116- توقيع اتفاق السلم والمصالحة بمالي: تواصل ردود الأفعال الدولية المشيدة بدور الجزائر Radioalgerie.dz/news/ar/article/20150623/44507.htm

117- هوارية، بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية، الجزائر تنجح في إنهاء الصراع المسلح في شمال مالي، www.djazairess.com/annasr/104329

118- موسى نافع بشير، التدخل الفرنسي في مالي، الأسباب والمآلات، 2014: http://www.fundactionalfanar/com.ar

119- Bertetsmann stiftang.BTI2010- Libga country Report.Guteresloh :Bertelsman stiftung ,2009, www.bertelsman. Trasformtion index. De/paf/libya.pdf.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة	**5-2**
الفصل الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية القديمة	
المبحث الأول: النزاعات القديمة حالتي أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران والنزاع الإثيوبي-الإريتري	**09**
المطلب الأول: أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران	**10**
الفرع الأول: طبيعة النزاع الأمريكي الإيراني حول مشكلة الرهائن	**10**
الفرع الثاني: خلفيات النزاع الإيراني-الأمريكي حول مشكلة الرهائن	**13**
الفرع الثالث: أسباب نزاع الامريكي الايراني حول أزمة الرهائن	**15**
أولا: الأسباب غير المباشرة	**16**
ثانيا: أسباب مباشرة	**17**
المطلب الثاني: النزاع الإثيوبي الأرتيري	**18**
الفرع الأول: الجذور التاريخية للنزاع الإثيوبي الأرتيري	**19**
الفرع الثاني: أسباب النزاع الإرتيري الإثيوبي	**22**
أولا: الأسباب الحدودية	**23**
ثانيا: الأسباب الاقتصادية	**24**
ثالثا: الأسباب الخارجية	**25**
رابعا: الأسباب السياسية	**26**
خامسا: العامل النفسي	**26**
الفرع الثالث: تداعيات الصراع على منطقة القرن الإفريقي	**27**
أولا: تداعيات الصراع على أطراف النزاع	**27**
ثانيا: تداعيات الصراع على دول الجوار	**29**

المبحث الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية كآلية لحل النزاعات الدولية القديمة	**30**
المطلب الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكيين بطهران	**32**
الفرع الأول: محاولة أمريكا لتحرير رهائن السفارة الأمريكية بطهران	**32**
الفرع الثاني: أطراف الوساطة في قضية الرهائن الأمريكيين بطهران	**35**
أولا: وزير خارجية الجزائر–محمد الصديق بن يحي–	**37**
ثانيا: وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف"	**38**
ثالثا: وارن كريستوفر	**39**
الفرع الثالث: حنكة الوسيط الجزائري في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران	**40**
أولا: نجاح الوساطة الجزائرية في تحرير الرهائن الأمريكيين	**41**
ثانيا: اتفاقية الجزائر لحل أزمة الرهائن لعام 1979	**43**
ثالثا: المواقف الدولية من الوساطة الجزائرية في النزاع الأمريكي– الإيراني حول مشكلة الرهائن	**45**
المطلب الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإريتري الإثيوبي	**45**
الفرع الأول: اتصال الوسيط الجزائري بأطراف النزاع	**46**
الفرع الثاني: معوقات الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإرتيري الإثيوبي	**49**
أولا: المعوقات الداخلية	**49**
ثانيا: على مستوى أطراف النزاع	**49**
ثالثا: على المستوى الخارجي	**50**
الفرع الثالث: نجاح الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الاريتري	**52**
أولا: سير الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الاريتري	**52**
ثانيا: بعض المواقف الدولية من الوساطة الجزائرية	**62**

الفصل الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية الحديثة	
المبحث الأول: وساطة الدبلوماسية في الأزمة الليبية	**68**
المطلب الأول: الأزمة الليبية	**69**
الفرع الأول: واقع الأزمة الليبية	**70**
أولا: الوضع السياسي	**70**
ثانيا: الوضع الامني	**70**
ثالثا: الوضع الاقتصادي	**71**
الفرع الثاني: أسباب الانتفاضة الليبية	**72**
أولا: الأسباب التاريخية والسياسية	**72**
ثانيا: الأسباب الاقتصادية	**74**
ثالثا: الأسباب الاجتماعية	**75**
الفرع الثالث: الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار	**76**
أولا: تحدي انتقال مركز نشاط القاعدة إلى ليبيا	**77**
ثانيا: تحدي فوضى انتشار السلاح في المنطقة	**78**
المطلب الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في ليبيا	**79**
الفرع الأول: التدخل العسكري للأمم المتحدة سببا لطرح الوساطة الجزائرية	**79**
أولا: تنفيذ العمليات العسكرية للناتو و موقف الجزائر	**81**
ثانيا: تقييم عمليات الناتو في ليبيا و رأي الجزائر	**83**
الفرع الثاني: التدخلات الإقليمية الأخرى في ليبيا سببا في طرح الوساطة الجزائرية	**89**
أولا: إتفاق الصخيرات المغربي	**90**
ثانيا: الجهود الدبلوماسية المصرية لحل الأزمة الليبية	**91**
الفرع الثالث: جهود الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية	**91**
أولا: الجولة الأولى من الحوار ليبيا في الجزائر	**93**

ثانيا: الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر	**95**
ثالثا: الجولة الثالثة من الحوار الليبي في الجزائر	**96**
المبحث الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية	**99**
المطلب الأول: واقع الأزمة الأمنية في مالي	**100**
الفرع الأول: الجذور التاريخية للأزمة الأمنية المالية	**100**
الفرع الثاني: أسباب النزاع المالي	**104**
الفرع الثالث: تداعيات النزاع المالي على الجزائر	**105**
أولا:إحياء النشاط الإرهابي فيها	**108**
ثانيا:مشكلة اللاجئين	**108**
المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الامنية في مالي	**109**
الفرع الأول: محددات الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي	**110**
الفرع الثاني: سير وساطة الدبلوماسية الجزائرية ونجاحها	**115**
الفرع الثالث: معوقات الوساطة الجزائرية في النزاع المالي	**129**
أولا: المعوقات الداخلية	**129**
ثانيا: المعوقات الدولية	**131**
ثالثا: المعوقات الإقليمية	**133**
خاتمة	**137-140**
الملاحق	**142-175**
قائمة المراجع	**177-197**
الفهرس	**199-202**

ملخص:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا كبيرا في حل العديد من النزاعات الدولية القديمة منها والحديثة، لاعتمادها على مبادئ ثابتة ومستقرة ،على غرار مبدأ الحل السلمي للنزاعات ومبدأ الحياد، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،ونبد القوة والتدخل الاجنبي العسكري.

وقد اعتمدت (الجزائر) في سبيل حلها للنزاعات الدولية محل الدراسة على الوساطة كآلية دبلوماسية وسلمية بمقتضى المادة 33 من ميثاق الامم المتحدة، التي تكللت بالنجاح في حل كثير من النزاعات الدولية، على غرار النزاع الامريكي الايراني حول مشكلة الرهائن والنزاع الاثيوبي الاريتيري، والنزاع المالي، وان لم تصل وساطة الدبلوماسية الجزائرية في النزاع الليبي الى حل لحد الان، فان ذلك لا يعني عدم استمرار جهودها السلمية للوصول الى حل يرضى به الفرقاء المتنازعة.

Résumé:

La diplomatie algérienne a joué un rôle déterminant dans la résolution de divers vieux conflits ou autre plus actuels se basant sur des principes inflexibles et stables tel que la résolution pacifiques des confits, la neutralité, la non-ingérence dans les affaires intérieurs des autres états et le rejet des la force ou de l'intervention militaire.

Afin de résoudre les conflits internationaux en question , l'Algérie s'appuie sur la médiation comme mécanisme diplomatique et pacifique selon la lois 33 de la charte des Nations Unies , et ce rôle de médiateur s'est couronné de succès dans la résolution des différents conflits internationaux en question , à l'instar du conflit américo-iranien sur les otages , le conflit entre l'Érythrée et l'Éthiopie et aussi le conflit financier.

Et si la médiation de la diplomatie algérienne dans le conflit libyen n'a jusqu'à présent pas abouti à une solution, il n'en demeure pas moins que ses efforts se poursuivent afin d'arriver à un consensus qui satisfait les différentes parties en conflit.